وزارة التعـــليم العـالي والبـحث العـــلمي
جـــــامـــــعة العربـي التبسـي - تبسـة
كليـة الحقــوق والعلــوم السيـاسيـة
قســـم العلوم السيـــاسيـــة

دور المصالحة الوطنية في بناء السلام في إفريقيا على ضوء تجربتي الجزائروجنوب إفريقيا

مذكّرة مقدّمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات استراتيجية

إعـداد الطالبين:
الحسين منصر
مشري جدي

إشراف الأستاذ :
سمير كيم

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرّتبة العلمية	الصّـفـــة
عطية إدريس	أستـــــاذ محاضر -أ-	رئـــيـسـاً
سمير كيم	أستـــــاذ محاضر- ب-	مشرفاً و مقرراً
سمية بلعيد	أستـــــاذ مساعد - أ-	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية : 2017/ 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر وتقديـــر

الحمد لله الذي انار لنا درب العلم والمعرفة واعاننا على انجاز هذا العمل ووفقنا الى اداء هذا الواجب

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان الى كل من ساعدنا من قريب او من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهنا من صعوبات ، ونخص بالذكر الاستاذ المشرف : الاستاذ سمير كيم الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عوننا لنا في اتمام هذا البحث .

ولا يفوتنا ان نشكر كل من ساعدنا في كتابة وطباعة هذه المذكرة .

اهـــــــــــــــــــــــــداء

الى من لا يمكن للكلمات ان تفي حقهما

الى من لا يمكن للأرقام ان تحصي فضائلهما

الى والدي العزيزين ادامهما الله لي

والى العائلة الكريمة والإخوة والأخوات وكذلك لأصدقائنا

والى كل طلبة السنة الثانية ماستر علوم سياسية وعلاقات دولية تخصص دراسات استراتيجية

والى كل من سقط من قلمي سهوا

اهدي هذا العمل .

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة الى محاولة الاحاطة بألية سلمية لبناء السلام في افريقيا ، والمتمثلة في المصالحة الوطنية ، من خلال البحث في تجربتين مهمتين ، وهما التجربة الجزائرية والجنوب افريقية من خلال معرفة السياق الذي جاءت فيه والياتها ونتائجها في البلدين ، وذلك بالاجابة عن الاشكالية التالية : مامدى فعالية المصالحة الوطنية في معالجة الازمات في افريقيا ؟ الجزائر وجنوب افريقيا نموذجا .

حيث عرفت كل من الجزائر وجنوب افريقيا سنوات من العنف والنزاع المسلح خلف حالة من اللا استقرار وكثير من الماسي والخسائر البشرية والمادية ، ما ادى في النهاية الى اقتناع اطراف النزاع بضرورة المصالحة الوطنية ، وكانت نتيجتها عودة الاستقرار الامني والسياسي وترتب عنه تحسن اقتصادي واجتماعي ، ورغم بعض المؤاخذات التي يراها البعض الا ان دولتي الجزائر وجنوب افريقيا نجحتا في تجاوز الازمة وبناء السلام من خلال انتهاج سياسة المصالحة الوطنية.

Abstract

This dissertation attempts to cover a peaceful mechanism to build peace in Algeria , which is : the National Conciliation , through searching in two important experiences : the Algerian experience and the South african experience through knowing the context in which these two experiences came in , also their mechanisms and results in the two countries . All that through answering the following question : what is the effectiveness of the National Conciliation in treating the crisis in Algeria ? Algeria and South africa as an example ?

Algeria and South Africa experienced years of violence and armed struggle leaded to instability and a lot of damages that ended by a conviction between the sides of the struggle to adopt the National Conciliation as an effective solution that - at the end - brought security , political stability , moreover ; economical and social improvement .

Despite the misunderstanding of some people , Algeria and South Africa succeeded in passing the crisis and building peace through adopting the National Conciliation.

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
مقدمـــة	**7-1**
الفصـل الاول :التأصيل المفاهيمي والنظري للمصالحة الوطنية وبناء السلام.	**40-8**
المبحث الاول : التأصيل المفاهيمي للمصالحة الوطنية .	**17-09**
المطلب الأول: مفهوم المصالحة الوطنية .	**14-09**
المطلب الثاني : شروط المصالحة الوطنية .	**17-14**
المبحث الثاني : بناء السلام مقاربة مفاهيمية .	**26-17**
المطلب الاول : مفهوم بناء السلام.	**22-17**
المطلب الثاني : مقومات ومضامين بناء السلام.	**26-22**
المبحث الثالث:الاطر النظرية المفسرة للعلاقة بين المصالحة الوطنية وبناء السلام.	**39-26**
المطلب الاول :النظرية النيوليبيرالية .	**30-26**
المطلب الثاني: مقاربة الامن الانساني .	**35-30**
المطلب الثالث: النظرية البنائية .	**39-35**
الفصـل الثاني: المصالحة الوطنية وبناء السلام حالة الجزائر.	**63-41**
المبحث الاول : السياق البيئي للمصالحة الوطنية في الجزائر.	**49-43**
المطلب الاول : السياق السياسي والامني للمصالحة الوطنية في الجزائر .	**47-43**
المطلب الثاني : السياق السوسيواقتصادي للمصالحة الوطنية في الجزائر .	**49-47**
المبحث الثاني : اليات المصالحة الوطنية في الجزائر .	**56-49**
المطلب الاول : الاليات السياسية للمصالحة الوطنية في الجزائر .	**54-49**
المطلب الثاني : الاليات القانونية للمصالحة الوطنية في الجزائر .	**56-54**
المبحث الثالث : نتائج المصالحة الوطنية في الجزائر.	**62-56**

المطلب الاول : النتائج السياسية والأمنية للمصالحة الوطنية في الجزائر .	**59–56**
المطلب الثاني: النتائج السوسيواقتصادية للمصالحة الوطنية في الجزائر .	**62–59**
الفصـل الثالث: المصالحة الوطنية وبناء السلام في دولة جنوب افريقيا	**94–64**
المبحث الاول : السياق البيئي للمصالحة الوطنية في جنوب افريقيا.	**74–66**
المطلب الاول : السياق السياسي والامني للمصالحة الوطنية في جنوب افريقيا.	**70–66**
المطلب الثاني : السياق السوسيواقتصادي للمصالحة الوطنية في جنوب افريقيا.	**74–70**
المبحث الثاني : اليات المصالحة الوطنية في جنوب افريقيا .	**85–74**
المطلب الاول : الاليات السياسية المصالحة الوطنية في جنوب افريقيا .	**80–74**
المطلب الثاني : الاليات القانونية المصالحة الوطنية في جنوب افريقيا .	**85–80**
المبحث الثالث : نتائج المصالحة الوطنية في جنوب افريقيا.	**93–86**
المطلب الاول : النتائج السياسية والامنية للمصالحة الوطنية في جنوب افريقيا .	**90–86**
المطلب الثاني: النتائج السوسيواقتصادية للمصالحة الوطنية في جنوب افريقيا .	**93–90**
خـاتمــة	**97–95**
قائمــة المـراجــع	**105–98**

مقدمة

تعتبر القارة الافريقية من اكثر القارات التي تعاني دولها وشعوبها من النزاعات الداخلية بين القبائل المختلفة ، او بين السلطة الحاكمة وفئة من الشعب ، ويعود ذلك الى التناقضات والاختلافات والتعدد الاثني والقبلي وعجز السلطات الحاكمة على تحقيق نوع من التوافق، مما انعكس سلبا على امنها واستقرارها السياسي والاجتماعي، وما نتج عن ذلك من تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية وامنية وبيئية .

مما دفع هذه الدول الى السعي الحثيث من اجل استعادة حالة السلم وبنائه ، من خلال نقل التفكير من حل النزاع الى عملية يمكن من خلالها تفادي النزاع مستقبلا، واتخاذ اجراءات لتجنب النزاع ، بما في ذلك التغيير في المؤسسات والسياسات الاجتماعية ، حيث اعتمدت كثير من الدول الحلول الامنية البحتة التي ورغم اهميتها الا انها ادت في كثير من الحالات الى زيادة حدة العنف وسببت الكثير من الماسي والخسائر البشرية والمادية ، مما دفعها الى اللجوء الى الحلول السياسية ، كالمصالحة الوطنية وذلك من اجل الوصول الى توافقات وتفاهمات ترضي جميع الاطراف في جو من الصفح والتصالح .

من الدول التي لجات الى سياسات المصالحة الوطنية نجد الجزائر وجنوب افريقيا , حيث شهدت الجزائر ازمة امنية وسياسية حادة بدأت بأحداث اكتوبر 1988، حيث ادت الى حالة من العنف واللا استقرار سبب الكثير من الماسي والخسائر المادية والبشرية ، مما دفع بالجميع الى المطالبة بالمصالحة وتجاوز الازمة ، وهو المشروع الذي جاء به الرئيس بوتفليقة ووافق عليه الشعب.

وكذلك دولة جنوب افريقيا التي عانت من سياسة الفصل العنصري لسنوات طويلة ،وسيطرت اقلية من البيض على السلطة اضطهدت الاكثرية من السود ، وهذا ما ادخل البلاد في حالة من اللااستقرار، وانتهت بالمصالحة الوطنية التي جاء بها نيلسون مانديلا والتي انهت سياسة الفصل

العنصري ، وأدت الى تغيير النظام الحاكم وأصبحت دولة جنوب افريقيا من اكثر الدول استقرارا وتشهد نهضة اقتصادية كبيرة .

اهمية الدراسة :

يكتسي موضوع المصالحة الوطنية اهمية بالغة عند الحديث عنه كآلية من اليات بناء السلام في الدول الافريقية .

الاهمية العلمية : تتمثل في :

- بناء معرفة علمية خاصة بموضوع المصالحة الوطنية والذي يمثل مرحلة تاريخية مرت بها كل من الجزائروجنوب افريقيا .
- البحث في موضوع المصالحة الوطنية بصورة موضوعية بعيدا عن التحيز.
- تزويد المكتبة بمراجع اكثر حول دور المصالحة الوطنية في بناء السلام .

الاهمية العملية : يكتسي موضوع المصالحة الوطنية اهمية بالغة من حيث :

- انه الية سياسية سلمية لحل النزاع تمكنت من خلاله ا كل من الجزائر وجنوب افريقيا تجاوز الماساة الوطنية .
- مقارنة تجربة الجزائر في تطبيق المصالحة الوطنية بتجربة اخرى ناجحة وهي تجربة جنوب افريقيا.

اهداف الدراسة : تهدف الدراسة الى :

- التعرف على وسيلة سلمية في حل النزاعات واستعادة السلم والتي تتمثل في المصالحة الوطنية وإمكانية تطبيقها وبناء السلام في الدول الافريقية التي تشهد حالة من اللا استقرار وذلك على ضوء تجربتي الجزائر وجنوب افريقيا .
- دراسة الوسائل والآليات والنتائج والعراقيل التي تواجه تطبيق سياسة المصالحة الوطنية .

اسباب اختيار الموضوع :

ترجع اسباب اختيار موضوع دور المصالحة الوطنية في بناء افريقيا من خلال نموذجي الجزائر و جنوب افريقيا الى اسباب ذاتية و اخرى موضوعية :

أ–الاسباب الذاتية : – دراسة مرحلة مهمة من تاريخ الجزائر حيث شهدت عشرية سوداء انته ت بمصالحة وطنية رغم كل ما يقال عنها الا انها اعادت نوع من الاستقرار .

– مقارنة التجربة الجزائرية في المصالحة الوطنية بتجربة جنوب افريقيا حيث عانت من نظام فصل عنصري لسنوات ، واستطاعت من خلال المصالحة ان تحقق نهضة حقيقية في شتى المجالات.

ب –الاسباب الموضوعية :

– ابراز دور المصالحة كآلية سلمية في بناء السلام في افريقيا من خلال نموذجي الجزائر وجنوب افريقيا .

– إثراء المكتبة برصيد علمي ومعرفي يستفيد منه الباحثون في المستقبل .

الدراسات السابقة :

من خلال البحث حول ماكتب فيما يخص موضوع بناء السلام في افريقيا من خلال المصالحة الوطنية في كل من الجزائر وجنوب افريقيا وجدنا بعض الدراسات منها :

- ✓ دراسة محمد بن زادي حول سياسات المصالحة الوطنية في افريقيا الجزائر وجنوب افريقيا تم مناقشتها سنة 2017 حيث تناول فيها مسار المصالحة الوطنية في كل من الجزائر وجنوب افريقيا من خلال طرح الاشكالية التالية : ماهي سياسات المصالحة الوطنية التي انتهجتها كل من الجزائر وجنوب افريقيا ؟ ركزت الدراسة اكثر على جذور الازمة في كل من الجزائر وجنوب افريقيا وخلصت الدراسة الى نجاح المصالحة الوطنية في استعادة الاستقرار رغم بعض النقاط السلبية خاصة فيما يخص العدالة الانتقالية .
- ✓ دراسة عبد النور منصور ي حول " المصالحة الوطنية من منظور الامن الإنساني والتي طرح فيها الاشكالية التالية : هل كانت الازمة الجزائرية في التسعينيات ازمة امنية انتقلت الى السياسة ام انها ازمة سياسية انتقلت الى المستوى الامني ، نوقشت سنة 2010، وربط مفهوم الامن بالجزائر من خلال الازمة التي عاشتها في تسعينيات القرن الماضي وإستراتيجية المصالحة . وقام بمقارنة تجارب كل من المغرب والجزائر وجنوب افريقيا، وتوصل الى ان المصالحة الوطنية هي الطريق المؤدية الى تحقيق الامن الانساني .

- ✓ فيما يخص جنوب افريقيا هناك بعض الكتب تتحدث عن المصالحة مثل كتاب "تاريخ الحركة الطلابية في جنوب افريقيا " وكتاب " رحلتي الطويلة من اجل الحرية " لنيلسون مانديلا ،وكتاب " مانديلا السجين المحامي ".

– اما هذه الدراسة فهي محاولة لمقارنة تجربتين مهمتين في افريقيا وهما التجربة الجزائرية والتجربة الجنوب افريقية ، من حيث السياق البيئي الذي جاءت فيه المصالحة الوطنية وكذا الاليات السياسية والقانونية ونتائج المصالحة في الدولتين .

الاشكالية :

تعاني كثير من الدول الافريقية من حالة اللااستقرار الامني والسياسي لاسباب متعددة ، فهي تبحث عن حلول لتجاوز ازماتها ، واستطاعت بعض الدول الوصول الى تحقيق الاستقرار السياسي والامني منها الجزائر وجنوب افريقيا ، وذلك من خلال تطبيق سياسة المصالحة الوطنية كالية من الاليات السلمية لبناء الدولة ، وتعتبر نموذج يحتذى به لدى كثير من الدول الافريقية وللبحث في ذلك يمكن طرح الاشكالية الاتية :

الى أي مدى يمكن للمصالحة الوطنية المساهمة في بناء السلام في افريقيا على ضوء تجربتي الجزائر وجنوب افريقيا ؟

التساؤلات الفرعية:

- ✓ ماهو السياق البيئي الذي جاءت فيه المصالحة الوطنية في كل من الجزائر وجنوب افريقيا؟
- ✓ ماهي الاليات القانونية والسياسية للمصالحة الوطنية في الجزائر وجنوب افريقيا ؟
- ✓ ماهي اهم نتائج المصالحة الوطنية في الجزائر وجنوب افريقيا ؟

فرضيات الدراسة :

- ✓ تؤدي المصالحة الوطنية إلى معالجة بعض جوانب الأزمات الداخلية في الدولة .
- ✓ كلما توافقت النخب السياسية الحاكمة على المصالحة كلما تحقق السلام في الدولة
- ✓ كلما زاد اشراك فعاليات المجتمع في عملية المصالحة كلما ادى الى نجاحها .
- ✓ المصالحة الوطنية عالجت بعض جوانب الازمة في الجزائر وجنوب افريقيا.

الاطار المنهجي للدراسة :

ان طبيعة الموضوع تفرض علينا توظيف عدة مناهج ومقاربات للدراسة

المناهج :

1 - المنهج المقارن : وهو عبارة عن الخطوات التي ينتهجها الباحث في مقارنته للظواهر محل الدراسة لمعرفة العناصر التي تتحكم في اوجه التشابه والاختلاف بهدف الوصول الى تعميمات وإيجاد التفسير العلمي لها ، وتعتمد الدراسة على المنهج المقارن في ابراز الخصائص المشتركة والتباين من خلال جمع المعلومات بشكل وافي ودقيق عن موضوع المصالحة الوطنية في دولتين مرتا بأزمة امنية وسياسية.

2 - المنهج الوصفي : الذي يسمح لنا بمعرفة دلالات او اهداف المصالحة الوطنية ، وما تحتويه من اجراءات واحكام لمعالجة الازمات .

3 - منهج دراسة الحالة : من خلال التعمق في دراسة وحدة معينة بقصد الوصول الى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة والمتمثلة في المصالحة الوطنية في الجزائر وجنوب افريقيا .

الإقترابات:

1-المقاربة القانونية : يتعلق الامر بالجانب القانوني في اطار مواثيق المصالحة الوطنية في الجزائر وجنوب افريقيا .

2-الاقتراب النسقي: والذي يساعد على فهم وتوضيح علاقة النظام السياسي بمحيطه فالنظام السياسي حسب دافيد ايستون هو دائرة متكاملة ذات طابع ميكانيكي من التفاعلات السياسية المتوجهة بصفة اساسية نحو التخصص السلطوي للقيم في المجتمع

تقسيم الدراسة :

من اجل الاحاطة بموضوع دور المصالحة الوطنية في بناء السلام في افريقيا على ضوء تجربتي الجزائر وجنوب افريقيا تم تقسيم دراستنا الى ثلاث فصول :

الفصل الاول : تناولت الدراسة التأصيل المفاهيمي والنظري للمصالحة الوطنية وبناء السلام . في المبحث الاول التأصيل المفاهيمي للمصالحة الوطنية ، في المطلب الاول مفهومها وفي المطلب الثاني شروط نجاحها .

في المبحث الثاني بناء السلام مقاربة مفاهيمية ، المطلب الاول مفهوم بناء السلام وفي المطلب الثاني مقومات ومضامين بناء السلام ، المبحث الثالث تطرقت الدراسة الى الاطر النظرية المفسرة للعلاقة بين المصالحة الوطنية وبناء السلام ، في المطلب الاول النظرية النيوليبيرالية وفي المطلب الثاني مقاربة الامن الانساني والمطلب الثالث النظرية البنائية .

اما الفصل الثاني : فخصص للمصالحة الوطنية وبناء السلام في الجزائر فيه ثلاث مباحث الاول تناول السياق البيئي للمصالحة الوطنية في الجزائر وبه مطلبين الاول السياق السياسي والأمني والثاني السياق السوسيواقتصادي ، في المبحث الثاني اليات المصالحة الوطنية في الجزائر . في المطلب الاول الاليات القانونية وفي المطلب الثاني الاليات السياسية .

المبحث الثالث تناول نتائج المصالحة الوطنية وبه مطلبين الاول النتائج السياسية والأمنية والثاني النتائج السوسيواقتصادية .

وفي الفصل الثالث : فخصص للمصالحة الوطنية وبناء السلام في جنوب افريقيا فيه ثلاث مباحث ، المبحث الاول تناول السياق البيئي للمصالحة الوطنية في جنوب افريقيا وبه مطلبين الاول السياق السياسي والأمني والثاني السياق السوسيواقتصادي في المبحث الثاني اليات المصالحة الوطنية في جنوب افريقيا. في المطلب الاول الاليات القانونية وفي المطلب الثاني الاليات السياسية .

المبحث الثالث تناول نتائج المصالحة الوطنية وبه مطلبين الاول النتائج السياسية والأمنية والثاني النتائج السوسيواقتصادية .

الفصل الاول : التأصيل المفاهيمي والنظري للمصالحة الوطنية وبناء السّلام

عرفت الكثير من الدول خاصة تلك التي شهدت ثورات سواء داخلية أو شهدت ويلات الاستعمار مصطلح المصالحة الوطنية ذلك أنها ترى فيه السبيل الوحيد لخروجها من الصراع وتحقيق الاستقرار كما أنها تعود بالفائدة على المجتمع بصفة خاصة وعلى الدولة بصفة عامة، وقد قسمنا هذا الفصل الى مبحثين الاول يتناول مفهوم المصالحة والوطنية وشروط نجاحها وفي المبحث الثاني تطرقنا الى بناء السلام مفهومه ومقوماته ومضامينه .

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للمصالحة الوطنية

المطلب الأول: مفهوم المصالحة الوطنية

المصالحة مصطلح متعدد الابعاد ويصعب تحديد تعريف له دون ربطه بجانب من الجوانب، حيث نجد المصالحة في مجال علم النفس من خلال مصالحة الذات مثلا، وفي المجال الاجتماعي نجد المصالحة الأسرية كخير مثال، وفي المجال السياسي نجد المصالحة الوطنية وإلى غيرها من الجوانب وما يهمنا في بحثنا هذا هو المصالحة في المجال السياسي والتي بدورها تنقسم إلى عدّة فروع فنجد المصالحة بين الحكومة والشعب والمصالحة بين الحكومة ومجموعة من الأشخاص (الجماعات الإرهابية مثلا) ونجد المصالحة بين الأطراف الثلاثة (الحكومة – الشعب – الجماعات الإرهابية) وبعد هاته الإشارة الطفيفة وجب علينا التعرف على مصطلح المصالحة الوطنية وهذه بعض التعاريف :

أولا: تعريف الصلح لغة:

من صلح يصلح صلاحا صلوحا زال عنه الفساد، والصلاح ضد الفساد، والإصلاح نقيض الإفساد والاستصلاح نقيض الافساد وأصلح الشيء بعد فساده أي أقامه، وأصلح الدابة أحسن إليها فصلحت وأصطلح القوم زال ما بينهم من خلاف [1]، قال ابن فارس الصاد واللام والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد والصلح إنهاء الخصومة وتصالح القوم بينهم، والصلح والسّلم، وهي المصالحة بعد المنازعة.

ويقال صالح، مصالحة، إصلاحا بمعنى صالحه أي سالمه وعقد معه صلحا[2]

ويقال صلح بمعنى ساد الوئام بعد المصالحة أي المسالمة والمصافاة وإزالة كل أسباب الخصام[3].

ثانيا: المصالحة اصطلاحا:

- عرفت الموسوعة الفقهية المصالحة بأنها معاقدة يرتفع بها النّزاع بين الخصوم ويتوصّل بها إلى الموافقة بين المختلفين[4].
- المصالحة حسب الدكتور عبد الجبار الألوسي: "هي وقف العنف بين القوى واللّجوء إلى القواسم المشتركة لتأسيس حكومة وطنية"[5]

---

[1] **القاموس الفقهي لغة واصطلاحا** ، سعدي ابو جيب ، (دمشق :دار الفكر،ط2 ، 1988)، ص214

[2] جبران مسعود، **معجم الرائد**(لبنان، دار العلم للملايين، لبنان، ط7، 1992) ص 488.

[3] عبد الغاني أبو العزم، "معجم الغني"، في: (08/03/2018) **www.almaarif.com**

[4] الموسوعة الفقهية ، وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية ، (الكويت : دار الصفوة ، 1992) ، ص323

[5] تيسير عبد الجبار الالوسي ، "المصالحة بين حاضر العراق ومستقبله" ، في: (28 –03–2018)

- المصالحة بضمّ الميم وفتح اللام تعني: "الإتفاق الذي يعقده المتنازعون ليفضّوا نزاعا قائما أو متوقعا يتنازل كل منهم عن شيء من مطالبه" [1]

- هي الإعداد الطويل الأمد لجانب من الخلافات بين الفصائل التي انقسمت داخل الامة، وهي كذلك عملية تنطوي على التغيرات في المواقف والتطّلعات والمشاعر وحتّى المعتقدات ويجب أن تمس هذه العمليّة كل فئات المجتمع وليس فقط كل أولئك الذين عانوا أو الذين ألحقوا الاذى بما في ذلك الاشخاص الذين يحتلّون مراكز عليا إذ ينبغي التعامل مع المصالحة محليا.

- وتعني كذلك استعادة حالة العلاقة السّلمية التي لا يسبب فيها أي طرف ضرر للآخر وحالة يأمن فيها لكل عدم حصوله من جديد، حيث يلغى الانتقام من قائمة الخيارات المتاحة ويعرفها كل من "أسمال" و "آل": بأنها مواجهة الحقيقة غير المرغوب فيها بهدف دعم الانسجام بين وجهات النظر المتصارعة والخلافات العالقة في بيئة تفاهم.

- كما يركز "ليدارش" على المصالحة داخل المجتمع ويضع لها أربع عناصر:
- الحقيقة وتعني التعبير المفتوح حول الماضي
- الرحمة وتعني العفو لبناء علاقة جديدة
- العدالة وتعني إعادة البناء الاجتماعي والتعويض
- السّلام ويعني المستقبل المشترك والحياة الكريمة والامن لكل الأطراف[2].

ثالثا: المصالحة الوطنية

ورد تعريف للمصالحة الوطنية ، اصدره المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية المعروف اختصارا باسم " انترناسيونال ايديا " تحت عنوان : (المصالحة في اعقاب الصراع العنيف) ، ويقول التعريف : تعني المصالحة الوطنية في ابسط صورها ايجاد سبيل للعيش جنبا الى جنب مع الاعداء السابقين ، ليس بالضرورة محبتهم او العفو عنهم او نسيان الماضي ، وإنما التعايش معهم وتحقيق الدرجة اللازمة من التعاون ، لتقاسم مجتمعنا معهم

[1] معجم مصطلحات فقهية في: (28-03-2018)**www.almaarif.com**

[2] عبد النور منصوري ، **المصالحة الوطنية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، (جامعة الحاج لخضر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010) ص 69

كي ننعم معا بحياة افضل من حياتنا منفصلين [1] والقصد من المصالحة الوطنية هنا انها تكون في المجتمعات المنقسمة والتي شهدت صراعات عرقية او طائفية كما يحدث الان في سوريا والعراق وحدث سابقا في جنوب افريقيا . بالإضافة إلى ذلك إن المصالحة هي السَّعي المشترك نحو إلغاء عوائق الماضي و استمراريتها السياسية و التشريعية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و تصحيح ما ترتّب عنها من غبن و مآسي و أخطاء و انتهاكات و جرائم جسيمة، و القطع نهائيا من قبل الجميع مع الحلول العنيفة في معالجة الملفات و القضايا المختلف حولها، و النظر بتفاؤل إلى المستقبل و ذلك من خلال التأسيس في الحاضر للبنات غير مزيفة أو كاذبة للديمقراطية[2].

- هي أيضا عملية تهدف إلى التحول الديمقراطي وبناء دولة تحترم حقوق الإنسان.
- هي وسيلة من وسائل حل الخلافات والنزاعات والأزمات بين الأشخاص و الأطراف و الدول وديا وسلميا و هي تمتاز عن غيرها من الوسائل الرسمية لتسوية الخلافات و المنازعات بأنها أكثر بساطة و رشادة من حيث التكاليف و الجهود و الوقت و الفعالية و الشمولية و من حيث جذرية الحل ، و هي تعد كذلك بمثابة قرار سياسي عقلاني و الذي رحبت به الجزائر و لقي القبول لدى غالبية الشعب حيث تندرج هذه السياسة ضمن استراتيجية عامة [3].
- و هي أيضا مشروع سياسي و قانوني و اجتماعي يهدف إلى مكافحة الجريمة الارهابية و إعادة السّلم الاجتماعي للمجتمع من خلال حث الارهابيين ومن تورطوا في أعمال على تسليم أنفسهم طواعية مقابل انهاء المتابعات و العفو عنهم.
- أيضا شكل من أشكال العدالة الانتقالية التي تكون ضرورية لمساعدة المجتمع عن الانتقال من ماض يسوده الانقسام إلى مستقبل يتشارك فيه الجميع و تأسيس المجتمع على أسس شرعية قانونية و تعددية و ديمقراطية في الوقت ذاته[4].

---

[1] عيسى اسماعيل عطية :" دور المصالحة الوطنية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية "، **مجلة دراسات دولية** ، ع44 ، (2010) ،ص 105

[2] المصطفى صويلح ،"المصالحة اي مفهوم لاية اغراض ؟ وبواسطة اية اليات ؟ " في: (09-03-2018) **www.httpsM//www.achr.eu/art70.htm**

[3] محمد بوضياف ، **مستقبل النظام السياسي الجزائري** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، قسم العلوم السياسية ، 2008) ص 225

[4] نوال مغزيلي ،"المصالحة الوطنية : التجربة الجزائرية الرائدة وتساؤلات في مبادرات بلدان الربيع العربي " ، **مجلة العلوم السياسية والقانون** ، م1 ، ع5 ، (كانون الاول 2017) ص403

و قد تكون المصالحة خاصة بحسم خلافات و حلّ منازعات حول موضوع أو موضوعات اجتماعية أو اقتصادية أو قانونية داخل الدولة الواحدة و قد تكون المصالحة ذات بعد و طني شامل تستهدف استرجاع الثقة على امتداد الساحة السياسية و الجغرافية و استعادة اللحمة بين رجالات الأنظمة السياسية على اختلاف توجهاتهم[1] ، و هي أيضا صيغة للتكامل بين الخيارات الضرورية للدولة وواجباتها الاجتماعية اتجاه المواطنيين و هي توطين النفس على قبول التعايش و التحلي بالتسامح و احترام أفكار و معتقدات الآخرين[2].

و المصالحة الوطنية تكون بين اطراف اختلفت و تنازعت إلى حد الاقتتال و إلى حد تتأزم فيه الأوضاع حتى يهتز كيان المجتمع و تحدق بالأمن الوطني الشامل مخاطر و تحديات تمس باستقرار مؤسسات الدولة و يتكبد في ظلها المجتمع خسائر و تضحيات في الأموال و الأرواح و القيم و المعنويات في مثل هذه الظروف تبادر القوى الخيرة و المؤسسات و تنظيمات المجتمع المدني إلى تحريك و تفعيل استراتيجية المصالحة الوطنية بنية اجتثاث جذور الأزمة و أسبابها و استئصال ما خلفته من الضغائن و الأحقاد في أعماق و شرائح المجتمع لتسود أجواء الأخوة و الوفاق المدني و التضامن و الوحدة الوطنية لوقاية الأجيال و الأوطان مستقبلا من تكرار حدوثها و صيانة الأمن و السّلم الاجتماعيين بما يحقق للدولة مقومات القوة و الهيبة و المناعة و للشعوب التقدم و الرخاء.

كما أن المصالحة الوطنية تعني في أبسط معانيها " عملية التوافق الوطني تنشأ على أساسها علاقة بين الأطراف السياسية و المجتمعية قائمة على التسامح و العدل و ازالة آثار صراعات الماضي لتحقيق التعايش السّلمي بين أطياف المجتمع كافة بما يضمن الانتقال الصحيح للديمقراطية من خلال آليات محددة ووفق مجموعة من الاجراءات[3] ، فبلوغ المصالحة الوطنية الحقيقية و الشاملة هو أمر ليس بالهين و يتطلب إلماما تاما بالواقع السياسي و الاجتماعي و القانوني و إدراك الدرب الصحيح و الاجراءات المطلوبة لبلوغ المصالحة الوطنية.

إن الدرب الصحيح لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة يستلزم اتباع ا لآليات المناسبة للعدالة الانتقالية لذلك من المهم دراسة المصالحة الوطنية جنبا إلى جنب مع آليات العدالة الانتقالية و هي تحديدا الحقيقة و المحاسبة و الاصلاح المؤسسي و العفو و جبر أضرار الضحايا و تخليد ذكراهم ، و حفظ الذاكرة الجماعية .

---

[1] محي الدين عميمور ، **الجزائر ...الحلم الكابوس** ، (بيروت : دار الفرابي ، 2005) ص 328

[2] حمري بحري ، "المصالحة الوطنية خيار ام شعار؟" ، **الشروق اليومي** ، ع1275 ، (جانفي 2005) ص4

[3] محمد عز العرب محمد : " العدالة الانتقالية : اليات تحقيق المصالحة الوطنية بعد الثورات العربية " ، في: **http//www.rcssmideast.org/**(2018-03-09)

إذا فالمصالحة الوطنية المرجوة من تطبيق آليات العدالة الانتقالية تقوم أساسا على مسارات عدلية و حقوقية، و هي في ذلك تختلف عن المصالحة التي تسعى إليها التيارات و الفصائل السياسية التي يضطلع بها أساسا ممثلو الأحزاب و القوى السياسية المختلفة ، و مصطلح العدالة الانتقالية لا يعني اطلاقا التصالح مع مرتكبي الجرائم الجسيمة لأن مفهوم المحاسبة يعتبر أحد دعائم العدالة الانتقالية وفقا للاتجاهات الدولية الحديثة الذي يقوم على مبدأ عدم الافلات من العقاب و يمنع المصالحة مع مرتكبي الجرائم الجسيمة و جرائم الارهاب [1].

و يمكننا تعريف المصالحة الوطنية تعريفا اجرائيا:

بأنها استراتيجية تنتهجها الدولة من أجل حل النزاع و الخروج من الأزمة التي قد تصيبها جراء أعمال العنف و ما شابهها و استعادة السّلم و القضاء على الصراعات و النزاعات الداخلية التي يمكن أن تهدد استقرار الدولة.

المطلب الثاني: شروط نجاح المصالحة الوطنية

لنجاح المصالحة الوطنية في بلد ما لابد من توفر مجموعة من الشروط و العوامل و هي:

- لابد من توفر اعتراف رسمي بشأن الوقائع التي شكلت انتهاكا لحقوق الانسان و الاقرار بمبدأ محاسبة مرتكبي الجرائم و المتسببين في اهدار حقوق الابرياء و يتم ذلك بشكل تصالحي يشمل كافة الجوانب السياسية و الاجتماعية .
- لابد من توفر الدعم المادي و المعنوي للأشخاص و الأهالي المتضررين من عمليات العنف و التي يكون سببها النظام بحيث يكون هذا التعويض مبدأ رسمي مقرر و يعمل به.
- ابراز تجربة العدالة الانتقالية في الذاكرة الوطنية لكي تكون سدا أمام كل من يفكر في اقتراف أمثالها سواءٌ عن طريق عرض مشاهد تذكارية تعبر عن انتهاكات حقوق الانسان كيف كان للعدالة الانتقالية دور في اعادة الأمن.
- بذل كل الجهود من أجل الكشف عن جميع المختفين و المفقودين و تحديد صور اختفائهم و التكفل بعائلاتهم و مساعدتهم في العثور على ذويهم [2].

بالإضافة إلى هاته الشروط توجد عوامل تتدخل في نجاح مسار المصالحة الوطنية و هي:

1 - تقديم الحل السّلمي للنزاع : ترتبط المصالحة الوطنية بالضرورة بوضع حل سلمي للنزاع و يجب أن يكون هذا الحل يرضي الطرفين أو الأطراف معا الذين يدركون قدرته على الوفاء بحاجاتهم الأساسية و

[1] عادل ماجد ،" تحديات تطبيق العدالة الانتقالية في مصر " ، **مجلة الديمقراطية** ، ع54، (افريل 2014) ص12

[2] عبد المجيد احمد بيوك ، "اهم مقومات المصالحة الوطنية " في:(10-03-2018) **www.alarabia .com**

الاستجابة لتطلعاتهم الجوهرية حيث يعتبر هذا الشرط حاسما لمعالجة أي خلاف و هذا لا يعني أن الجماعات لا تعدل أهدافها و مصالحها و لكن لكل طرف حاجات يعتبرها مبررا لوجوده .

كما أن التنازل عنها تحت الضغط أو الضعف لا يعتبر إعاقة للمصالحة فقط بل يعد تمهيدا لنزاع آخر في المستقبل.

2 - تبادلية الالتزامات: تعتبر التبادلية من العوامل المهمة لنجا ح مسار المصالحة الوطنية حيث تكون هذه التبادلية بين طرفي النزاع في الالتزامات الرسمية و غير الرسمية حيث سادت في فترة النزاع أجواء العداء و انعدام الثقة لذلك وجب على الجانبين اظهار الحماسة و الرضى لتغيير تلك المشاعر و تقدم أعمال غالبا ما تتميز بالبساطة إلا أنها رمزية تبرز النوايا الحسنة و تهدف إلى بناء علاقات سلمية تؤثر هذه الأعمال و المساعي في التأسيس لبيئة سلمية تسود المجتمع و تشكل دعما مستمرا للمصالحة.

3 - انخراط القادة في المسار السّلمي: ومعنى ذلك عزم القادة المنخرطين في المسار السّلمي وفي علاقات الثقة التي تجمعهم بالرغم من المعارضة التي قد تقع داخل نفس الجماعة وذلك من اجل إعاقة المسار السّلمي لذلك ينبغي على القادة تجاوز تلك المعوقات وإظهار إصرارهم على مواصلة مجهودات السّلام.

4 - دعم المؤيدين لمسار المصالحة الوطنية: تحتاج المصالحة الوطنية إلى مشاركة الافراد والجماعات والمنظمات بهدف إقناع المتردّدين، أو المعارضين في الجماعات بأهمية المصالحة الوطنية، كما تحتاج هذه الأخيرة إلى مقاربة فعّالة لتمتين العلاقات السّلمية، بين أعداء الأمس لذلك تتطلب المصالحة الوطنية إقناع كل الأطراف بأنّها هدف لا بدّ من بلوغه[1].

ساهم المسيحيون البيض في جنوب افريقيا في المحافظة على نظام التمييز السياسي الاقتصادي الذي يضطهد السود،حيث كان كل البيض يستفيدون من النظام فقط بسبب لون بشرتهم سواء و افقوا على ذلك أم لا وكان بعض البيض المسيحين الذين يجه رون بآرائهم ضد التمييز و مساندة قيم العدالة و المصالحة و يدفعون الثمن غاليا بسبب التزاماتهم .

تاريخيا كانت الكنيسة الهولندية الإصلاحية الكنيسة الوحيدة التي كانت على علاقة بنظام الابرتايد وشكلت جزء من القوى المعيقة لمسار المصالحة وقد ظلت إلى ما بعد سقوط النظام تعتمد التمييز العنصري لقد ساندت لسنوات سياسات الحزب الوطني بنظرية التفوق والصفاء العرقي التبريرية والمتمحورة حول مفهوم المهمة المقدسة للبيض وخاصة الأفريكانز في إفريقيا[2].

---

[1] نوال مغزيلي ، **مرجع سابق** ، ص403-404

[2] عبد النور منصوري ، **مرجع سابق** ، ص83

5 – تجنيد مؤسسات المجتمع المدني لدعم مسار المصالحة الوطنية: نجاح المصالحة يكون بتجنيد كل مؤسسات المجتمع لدعم المسار، وهذه المؤسسات تشمل المؤسسات السياسية، العسكرية، الاجتماعية، الثقافية والتربوية، ففي جنوب إفريقيا تقر الكنائس أنّها كانت ضمن بنية نظام الابرتايد، وتعترف أن مسار المصالحة يجب أن يشملها لتحقيق الحالة المرجوة، وتدعو إلى تغيير بنية الكنائس التي لا زالت تحكمها قواعد التمييز العنصر.

6 – دعم المحيط الدولي: وهو ما يعطي دفعة قوية لمسار المصالحة (هذا ما لوحظ عبر الأجواء الجديدة التي أفرزها تقلد الرئيس الأمريكي أوباما خلافا لفترة بوش التي ميزتها ال توترات الدولية المستمرة) فحين يبرز المجتمع الدولي اهتماما خاصة بتسوية سلمية معينة يسهل المسار ويشجع الأطراف على تجاوز الصعوبات كما يمكن أن يقدم ذلك دعما حقيقيا ملموسا لمواصلته، وهذا ما تمثله حالات المصالحة في ايرلندا والسلفادور ونيكارجوا والبوسنة[1]، وفي السنوات الأخيرة ومع نهاية الحرب الباردة اهتمت الكثير من المنظمات بحل النزاعات سلميا متبوعا بالمصالحة ومنها الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي ومنظمة الدول الأمريكية.

لا شكّ أن كثيرا من أدبيات المصالحة ترجع إلى دراسة حالة جنوب إفريقيا التي بدأت تجربتها بتأسيس – لجنة الحقيقة والمصالحة– التي أوكلت إليها مهمة وضع الصورة الكاملة للماضي قدر المستطاع وضمان توفر الذاكرة العامة من خلال الوثائق للأجيال اللاحقة وقد كانت اللجنة جزء من مشروع دولة جنوب افريقيا الجديدة كديمقراطية دستورية، إن الإنجاز الذي حققته اللجنة لا تزال آثاره مستمرّة وكان لها الفضل في التأسيس لنظام سياسي بلمحة أكثر إنسانية على إنقاض نظام الابرتايد[2].

فبفضل لجنة الحقيقة والمصالحة عرف جزء مهم من الحقيقة، وترسّخ الانتقال الديمقراطي، وتم جبر ضرر عدد كبير من الضحايا إلى حدّ كبير بمجرد معرفة الحقيقة والاعتراف الرسمي بمعاناتهم ، وقد كان من عوامل نجاح لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب افريقيا استقلالها ودعم المجتمع المدني والمحيط الدولي لها، وتوفرها على سلطات واسعة سهّلت مهمتها وعلى وقت معقول وموارد مادّية وبشرية كافية، بالإضافة إلى توازن القوى السياسية في المجتمع واتفاق المعتدلين على حل وسط[3].

[1] نوال مغزيلي ، **مرجع سابق** ،ص404

[2] عبد النور منصوري ، **مرجع سابق** ، ص 84

[3] عادل ماجد ، **مرجع سابق** ، ص16

كما تضطلع البرلمانات بدور حاسم في إنجاح عملية المصالحة الوطنية عن طريق التسويات السلمية، التي تعد عادلة ومنصفة في المقام الاول، ثم من خلال المساعدة على كفالة اتخاذ السلطة التنفيذية تدابير المصالحة الفعّالة، ويمكن للبرلمانات أيضا أن تسنّ تشريعات لإنقاذ المصالحة، بما في ذلك انشاء آليات تقصي الحقائق والمصالحة على المستوى الداخلي، ويضطلع البرلمانيون بدور هام آخر يتمثل في التأكد من مشاركة ناخبيهم في عملية المصالحة من خلال تدابير استباقية وتبادل المعلومات ذات الصّلة, وشكلت تدابير من هذا القبيل خطوة هامة نحو المصالحة في عدد من البلدان على غرار كينيا، حيث ذهب البرلمان إلى أبعد مدى في سعيه لكفالة إشراك المجتمع المدني في المناقشات بشأن المصالحة والإصلاح، وتعزيز الشفافية في العمليات البرلمانية[1].

المبحث الثاني: بناء السّلام مقاربة مفاهيمية

المطلب الأول: مفهوم بناء السّلام

حدث في السنوات الأخيرة تحول في التفكير حول النزاعات والسّلام، فبدل التركيز على الوساطة والاتفاقيات الرسمية، تمّ التوجه نحو مفهوم أكثر شمولا واتساعا وهو" بناء السّلم "والذي سوف نحاول توضيح المقصود به في أدبيات السّلم والنّزاع، وكذلك الوقوف عند النطاقات الزمنية والموضوعية التي يمكن إعمال المفهوم فيها.

يمكن القول إن الملامح المبكرة لهذا المفهوم – بناء السّلام – قد بدأت (غربيا) مع نقاط ويلسون الأربع عشرة، التي كان ينظر إليها على أنها ركائز لديمومة السّلم بعد الحرب العالمية الأولى، ووسيلة للحفاظ على المكتسبات التي تم إحرازها على طريق إرساء السّلم، وذلك بواسطة إقامة سلم توفيقي وضمان ديمومته بإقامة مؤسسة دولية راعية له وهي عصبة الأمم[2].

لكن هذا المفهوم" بناء السّلام "استخدم لأول مرة من قبل يوهان غالتونغ " Johan Galtung " في مقال له عام، 1975 حيث أدرجه ضمن ثلاثة نهج للسلام وهي :صنع السّلام وحفظ السّلام و بناء السّلام.

ويستند فهم يوهان غالتونغ لبناء السّلام على التمييز بين السّلام السلبي (نهاية العنف المباشر) والسّلام الإيجابي (غياب العنف الهيكلي أو غير المباشر) فبينما يحقق غياب العنف الجسدي أو الفيزيائي السّلام السلبي من خلال حفظ السّلام، يمكن تحقيق السّلم الايجابي فقط من خلال غياب العنف الهيكلي عن طريق صنع السّلام وبناء السّلام.

---

[1] الجمعية العامة للامم المتحدة : تقرير موجز لجلسة الاستماع البرلمانية لعام 2012 ، وثيقة رقم A/67/765 ، ص10

[2] رياض الداودي ، **تاريخ العلاقات الدولية : مفاوضات السلام ، معاهدة فرساي** ، (منشورات جامعة دمشق ، ط5 ، 1998) ص39

وإن كان صنع السّلام يهدف إلى حل النزاعات من خلال إزالة التوترات بين أطراف النزاع، فإنّ بناء السّلام يهدف للوصول إلى سلام إيجابي من خلال إيجاد هياكل ومؤسسات للسلم القائم على العدل والمساواة والتعاون، وبالتالي معالجة – بشكل دائم –الأسباب الكامنة وراء النزاع ومنع دورة العنف من العودة مجددا[1].

وقد راج مفهوم "بناء السّلام" بعد تبنيه مؤسساتيًا، مع تقرير الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة "بطرس غالي" الصّادر عام 1992 المعروف " بخطّة للسّلام "والذّي قدّم فيه رؤيته حول تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتّحدة على تحقيق مفهومٍ شاملٍ متكاملٍ لإرساء السّلم والأمن الدّوليين، مضمنًا إياه أربعة مصطلحات رئيسية تشكّل حلقة متكاملة تبدأ بالدبلوماسية الوقائية وتستمر مع صنع السّلم وحفظ السّلم لتصل إلى مرحلة بناء السّلم، ومنذ ذلك التاريخ والمفهوم متداولٌ في أدبيات السّلم والأمن الدوليين[2].

وفي تقريره المقدم عام 1998 عن" أسباب الصراع والعمل على تحقيق السّلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا " ذهب – بطرس غالي – إلى القول: "ما أقصده بعبارة بناء السّلام بعد انتهاء النزاع هو الإجراءات المتّخذة في نهاية النّزاع لتعزيز السّلام ومنع عودة المجابهة المسلّحة "[3].

وكان تقرير الفريق رفيع المستوى المعني بالتّهديدات والتحدّيات والتغيير الصّادر عام 2004 والمعنون:" عالم أكثر أمنًا مسؤوليتنا المشتركة" قد عوّل كثيرًا على هذا المفهوم انطلاقًا من قناعته، بأنّه يحقّق انسجام عمل الأمم المتّحدة مع التحدّيات الجديدة التي أضحى الأمن الدولي عرضًة لها، وفي هذا التقرير انطلقت فكرة إنشاء هيئة مستقّلة في منظومة الأمم المتّحدة يوكّل إليها مهمة بناء السّلام، وتعزّزت هذه الفكرة مع تقرير قمة العالم عام 2005.

ولعلّ أبرز التحدّيات التي تعترض دراسة هذا المفهوم تتمثل في الافتقار لتعريف محدّد متّفق عليه لبناء السّلام، ففي تقريره المعنون: "خطّة للسّلام" الصادر عام 1992 – والمشار إليه سابقًا – عرّفه الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي بأنّه: " العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز السّلم لتجنّب العودة إلى حالة النّزاع "، ويتضح من هذا التعريف ان الامين العام للامم المتحدة كان يقصد بناء السلام في المجتمعات التي شهدت حروبا اهلية .

---

[1] جمال منصر ،" بناء السلام في مرحلة مابعد النزاعات : المضامين والنطاقات" ، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** ، ع13 ، (جوان 2015) ، ص380–381

[2] تقرير الامين العام للامم المتحدة رقم S/24111/A/47/277 بتاريخ 27جوان 1992

[3] تقرير الامين العام للامم المتحدة رقم S1998/318/A/52/871 بتاريخ 13 افريل 1998ص23

في حين أنّه ثمّة اختلافا على الصّعيد الدولي في أسس وطبيعة عملية بناء السّلام، وفقا للجهة التي تتناول هذا الموضوع، فعلى سبيل المثال ترى الولايات المتّحدة الأمريكية في بناء السّلام عملية سياسية اقتصادية وفقا لمفاهيمها المتعلّقة بكل جانب من هذه الجوانب، في حين تؤكد بعض المنظمات الدولية كبرنامج الأمم المتّحدة للتنمية UNOP في أنّ أولويات هذه العملية هي تحقيق التنمية، خلق ثقافة تتيح مشاركة المجتمع المدني للوصول إلى حلول سلمية للنّزاعات[1].

وبالرّغم أن ثمة اتفاقا في الأدبيات والممارسات العملياتية في مناطق الصراع حول أن بناء السّلام يستهدف بالأساس إقامة علاقات سلمية بين أطراف الصّراع بما يمنع إي ارتداد في المستقبل عن اتفاقيات وقف العنف فإنّ ثمّة اتجاهين أساسين في هذا الشأن هما:

1 – الاتجاه الأول: وهو الأكثر ذيوعا ويحصر "بناء السّلام" زمنيا وبرامجيا في ترتيبات ما بعد وقف الصّراع المسلّح ، ويعني تشييد الهياكل والمؤسّسات التي تساعد المجتمعات الخارجة من الحروب على إزالة عوامل العنف. وفي هذا الإطار تظهر جملة من القضايا، والبرامج، والأنشطة، مثل إعادة بناء مؤسسات الدولة، وإصلاح البني التحتية المدمرة، وتسريح المقاتلين، وإعادة إدماجهم، وبناء المؤسسات القضائية والعدالة الانتقالية وغيرها. وغالبا ما تتبني المنظمات الأممية والإقليمية هذا الاتجاه لتمييزه عن مفاهيم أخر ى، كالدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلام، وصنع السلام[2].

فمفهوم بناء السّلام يشترك مع حفظ السّلام بأن كليهما ليس له الطبيعة القمعية، كما أن تطوراً طرأ على عمل قوات حفظ السّلام، خاصةً بعد نهاية الحرب الباردة، جعل مهامها تكتسب بعداً جديداً ليسند إليها جانب من مهام بناء السّلام. وقد تطوّرت عمليات حفظ السّلام مع بداية القرن الحادي والعشرين فتضمّنت العمليات عناصر من بناء السّلام، مثل: نزع سلاح المحاربين القدماء وتسريحهم وحماية حقوق الإنسان، وإرساء مؤسسات الدولة وإرساء العملية الديمقراطية، أمّا مفهوم الدبلوماسية الوقائية الذي يدلّ على الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات أصلاً، ومفهوم صنع السّلام الذي يعتمد على التوفيق بين الأطراف المتنازعة عن طريق الوسائل السلمية وبشكلٍ رئيسيٍ هما تقنيتان تعملان في المراحل السابقة لمرحلة بناء السّلام[3].

---

[1] خولة محي الدين يوسف ، "دورالامم المتحدة في بناء السلام "، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ، م27 ، ع3 ،(2011) ص490

[2] خالد حنفي علي، " مداخل محفزة لبناء السلام في مناطق الصراعات " في:(12-03-2018) **www.siyassa.org.eg/news/11930.asbx**

[3] جمال منصر ، **مرجع سابق** ، ص382

2 - الاتجاه الثاني: ويرى بناء السّلام من منظور أكثر شمولا وامتدادا في مراحل ومستويات الصراع المختلفة. إذ قد يسهم في جهود الإنذار المبكر أو تهيئة وتأهيل المتنازعين لتقبل السّلام، كما قد يستمر بعد توصل المتنازعين إلي اتفاق لوقف العنف، عبر بناء الأطر والبرامج المختلفة لمنع الارتداد للصراع المسلّح، كما يشملها الاتجاه الأول. وبهذا المعني الواسع، فإنّ بناء السّلام تشكل مسارا رابطا بين الأبنية القاعدية والفوقية في الصراعات من أسفل إلى أعلى والعكس. أي بمعني أوضح، تخلق حواضن متدرجة دافعة للسّلام في مراحل ومستويات الصراع المختلفة.

هنا يتداخل بناء السّلام مع مقاربات أخرى، مثل منع الصراع بل تسويته وتحويله، وإن كان يركّز أيضا على معالجة جذور العنف، ولعلّ ظهور الاتجاه الثاني جاء انعكاسا لتصاعد دور منظمات المجتمع المدني سواء أكانت محلية أم أجنبية، في مناطق الصراع، خاصّة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وتعزى أهمية هذا الفهم لبناء السّلام إلى أن الصّراعات الداخلية صارت من التعقيد، والتمدّد، والتقلّب في ديناميكاتها داخل أبنية المجتمع وقضاياه (العدالة، الثروة، الهوية) بما يصعب من تصوّر أن الاتفاقات السلمية لوقف العنف قد تكون نقطة بدء زمنية لمرحلة بناء السلام. فتلك الأخيرة قد تظل "عالقة"، أو حتى تبدأ برامجها وأنشطتها دون فعالية، لأن اتفاقات وقف العنف ذاتها قد تعاني تعطيلا عند إنفاذها، إذا ما نالت رفضا من بعض أطراف الصّراع[1].

إذن بناء السّلم هو عملية تنطلق مع نهاية نزاعٍ مسلحٍ وتنطوي على جهود عدّة أطراف دوليّة ومحليّة بغرض الحفاظ على ما تمّ إنجازه من خطوات أسفرت عن التوصّل لإنهاء النزاع من جهة، والتأسيس لمرحلة جديدة من شأنها ضمان ديمومة هذه النتائج من جهة أخرى.

وأيضا بناء السّلام هو تشييد البنية الأساسية والهياكل التي تساعد أطراف النّزاع على العبور من مرحلة النزاع إلى مرحلة السّلام الإيجابي.

ويُعرَف أيضا بأنه مفهوم "يضمّ العمليات التي تهدف إلى إنعاش المجتمع المدني وإعادة بناء البنية التحتية واستعادة المؤسسات التي حطمتها النّزاعات الداخلية[2].

---

[1] خالد حنفي علي ، **مرجع سابق** .

[2] ايمان بومزير ، " بناء السلام في فترات مابعد الصراع " في : **raed 30.amuntada.com/t17-topic** ، (12-03-2018)

وفي عام 2007، وافقت لجنة السياسات التابعة للأمين العام للأمم المتحدة على الأساس المفاهيمي التالي لبناء السّلام وليشمل ممارسة الأمم المتحدة: ''يشمل بناء السّلام مجموعة من التدابير الرامية إلى الحد من خطر الوقوع في الصراع من خلال تعزيز القدرات الوطنية على جميع مستويات الصراع والإدارة، وإرساء أسس السلام والتنمية المستدامين ، بناء السلام استراتيجية يجب أن تكون متماسك ومصممة على الاحتياجات المحددة للبلاد المعنية، استناداً إلى الملكية الوطنية، كما ينبغي أن يشمل بعناية الأولوية، والتسلسل، ومن ثم وبشكل نسبي ضيق، مجموعة من الأنشطة الرامية إلى تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه [1].

ممّا سبق يمكن الوصول إلى أن بناء السّلام هو مجموعة الإجراءات والترتيبات التي تنفذ في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات بهدف ضمان عدم النكوص أو الانزلاق إلى النزاع مجددًا، وذلك بإحداث تغيير في بعض عناصر البيئة التي شهدت النزاع لخلق بيئة جديدة، من شأنها تقليل المتناقضات التي دفعت إلى النزاع وتعزيز عوامل الثقة بين أطرافه وتعزيز القدرات الوطنية على مستوى الدولة من أجل إدارة نتائج النزاع ولوضع أسس التنمية المستدامة.

المطلب الثاني : مضامين ومقومات بناء السلام

اولا : مضامين بناء السلام

1 – نطاق عمل مفهوم بناء السّلام:

إن تحديد النطاق الذي يعمل ضمنه مفهوم بناء السّلام يشمل تحديد النطاق الزمني لهذا المفهوم، سواءا من حيث المدة الزمنية ذات الصلة بالنزاع المسلّح، التي تشهد تطبيق ترتيبات بناء السّلام او من حيث نوع النزاع المسلح بحد ذاته، والذي يرتبط به بناء السلام ، إلى جانب تحديد النطاق الموضوعي المتمثل بأبرز الميادين التي يعمل من خلالها هذا المفهوم .

أ – النطاق الزمني لإعمال ترتيبات بناء السّلام:

مرحلة تطبيق ترتيبات بناء السّلام: يتعامل مفهوم بناء السّلام مع مرحلة ما بعد النزاعات المسلّحة ولاسيما المرحلة التي تعقب النزاع مباشرَة، والتي قُدرت من قبل خبراء الأمم المتحدة كأول سنتين من المرحلة اللاحقة للنّزاع، ففي هذه الفترة يظهر ما يخلفه النّزاع من تحديات وثغرات بأجلى صورها، وفي الوقت نفسه تظهر فيها

[1] سليم جعفر " بناء السلام والامم المتحدة " في : (2018-03-13) **https //interstimgterm.com**

فرص معالجتها بشكل قد لا توفره المراحل التالية، فالقرارات والتوصيات المتخذة في هذه المرحلة ستحمل تأثيرات في السلام على المدى الطويل والمتوسط[1].

ويستفاد من ذلك أن مفهوم بناء السّلام ذو طبيعة علاجية، فمن خلاله تتم معالجة العديد من آثار النّزاع التي تؤدي إلى عدم استقرار المرحلة اللاحقة له وهشاشتها من الناحية الأمنية، كبقاء مرتكبي أفعال إجرامية في النّزاع دون عقاب أو كوجود مشكلات عالقة ترتبط باللاجئين، أو النازحين الذين شردهم النزاع، لكن من جهة أخرى هذه الإجراءات ذات طبيعة وقائية، فالوصول إلى نهاية نزاع ما لا يعني تحقيق السّلام ما دامت بقية أسباب هذا النزاع متجذرة، الأمر الذي قد يدفع إلى دوامة العنف مجددا.

نطاق تطبيق بناء السّلام وفقًا لنوع النّزاع

إن مفهوم بناء السّلام قابل للتطبيق فيما يتعلّق بالنّزاعات المسلّحة الدّولية وغير الدّولية، وإن اختلفت أساليب التطبيق وآلياته في كلاّ المجالين، إلا أن الهدف يبقى معالجة مرحلة ما بعد النّزاع وخلق مناخ من الثّقة بين أطرافه السّابقين، ومن الأنماط التي يمكن أن تتخذها تدابير بناء الثّقة في أعقاب النّزاعات المسلّحة الدّولية إنشاء مشاريع تعاونية مشتركة تربط بين أطراف النّزاع المنتهي.

وتختلف أدوات بناء السّلام في إطار النزاعات المسلحة الدولية فتتمثل بأحكام القانون الدولي التي يمكن أن تعالج آثار هذه النزاعات كالمعاهدات المتعلقة بتنظيم التسلح أو الأحكام الخاصة بحل المسائل القانونية المتنازع عليها نتيجة تلك النزاعات، في حين نجد مزيجًا من الجهود الدولية والمحلية فيما يتعلق ببناء السّلام الداخلي أي حالة النزاعات المسلحة غير الدولية، ودون أن يقتصر ذلك على أحكام القانون الدولي[2].

لكن لجنة بناء السّلام لم تمارس مهامها حتى الآن إلا بصدد النزاعات المسلحة غير الدولية، الأمر الّذي يؤكد أن تزايد مثل هذا النوع من النّزاعات كان أحد الدوافع لتطوير عمل الأمم المتّحدة لتلبية احتياجاتها وفي هذا الإطار برز مفهوم بناء السّلام[3] .

ب – النّطاق الموضوعي لتطبيق ترتيبات بناء السلام:

[1] تقرير الامين العام للامم المتحدة رقم S/2009/304-S/63/881

[2] جمال منصر ، **مرجع سابق** ، ص 384–385

[3] خولة محي الدين يوسف ، **مرجع سابق** ، ص497

ثمّة ميادين رئيسية يعمل من خلالها مفهوم بناء السّلام وجميعها تدور حول تحقيق العدل والأمن والتنمية الاقتصادية، ومن خلال عمل منظّمة الأمم المتّحدة يلاحظ أن إطار عملها في مجال بناء السّلام قد شمل ما يلي:

– العمل على استعادة قدرة مؤسّسات الدولة على حفظ النّظام العام وإرساء الأمن.

– تعزيز حكم القانون واحترام حقوق الإنسان، وفي حال كان النظام القضائي في الدولة منهاراً أو غير قادرٍ على ممارسة مهامه يمكن الاعتماد على ما يسمى " الحوافظ العدلية " التي هي قوانين نموذجية تعدّها هيئات دوّلية، وتُستخدم في مثل هذه الحالات، ريثما يتمّ تجاوز مثل هذه المرحلة.

– دعم عودة المؤسّسات الشرعية السّياسية في الدولة.

– تعزيز الاستقرار الاجتماعي بما في ذلك ضمان عودة النازحين واللاجئين و توطينهم، وحل المشكلات القانونية المتعلّقة بالملكية وتنازعها واستعادة اللاجئين العائدين لممتلكاتهم.

– إرساء الأسس اللازمة لإطلاق عملية التنمية المستدامة.[1]

ثانيا: مقوّمات عمليّة بناء السّلام:

نهاية العنف العلني عن طريق اتفاق السّلام أو النصر العسكري لا يعني تحقيق السّلم، وإن كانت" مرحلة ما بعد النّزاع تقدم مجموعة جديدة من الفرص التي يمكن اغتنامها أو هدرها لبناء سّلام مستدام. فبناء السّلام عبارة عن مفهوم يحدّد البنى ويدعّمها، وهي بنى من شأنها تمتين السّلام وترسيخه في سبيل تفادي العودة إلى النزاع و مثلما ترمي الدبلوماسية الوقائية إلى الحيلولة دون نشوب نزاع مسلّح، تبدأ عملية بناء السّلام في أثناء سياق هذا النزاع لتفادي تكراره.

تكمن المهمّة الفورية لبناء السّلام بتلطيف تأثيرات الحرب في السكّان. وتتمثل مهامها الأولى في المساعدات الغذائية والطبّية، ودعم الأنظمة في مجالي الصحّة والنّظافة، وإزالة الألغام، ودعم المنظمات الرئيسة على الصعيد اللوجستي وفي هذه المرحلة أيضًا، من الأهمية بما كان أن تبذل الجهود الرامية إلى تلبية الحاجات الفورية بطرق تعزز أهداف التطوّر الطويلة الأجل عوضًا عن المجازفة بها. وفيما يجري توفير الغذاء، يجب التركيز على إعادة قدرات إنتاجه، وبالتزامن مع تسليم إمدادات الإغاثة، يجب إيلاء الاهتمام لتشييد الطرق، وترميم الموانئ ، وإقامة مخازن ومراكز توزيع.

[1] تقرير اللجنة الدوّلية المعنية بالتدخّل وسيادة الدول حول مسؤولية الحماية، ص46.

وتتلخّص استراتيجيات بناء السّلام في كامل العمليات التي تسعى إلى التعاطي مع أسباب النّزاعات والأزمات العنيفة الكامنة، وهي تهدف إلى تلبية الحاجات الأساسية للأمن والنّظام، والحماية، والغذاء، واللّباس. فما تقوم به معظم المجتمعات بصورة عفوية هو بناء السّلام أي تطوير الأنظمة الوطنية والدولية الفاعلة الصانعة للقرار، وآليات حل النّزاع وتدابير التعاون لتلبية الحاجات الإنسانية ثقافيا، اجتماعيا، اقتصاديا، وتتضمن استراتيجية بناء السّلام ستة عناصر رئيسة:

- ✓ إعادة إطلاق الاقتصاد الوطني.
- ✓ إطلاق الاستثمارات
- ✓ إصلاح شبكات الاتصالات والمواصلات الرئيسة.
- ✓ إعادة دمج السّكان المهجّرين.
- ✓ نزع الألغام.
- ✓ تسريح المقاتلين السابقين وإعادة تأهيلهم.[1]

و تعتبر عملية بناء السّلام متمّمة لعملية حفظ السّلام.إذ يتطلب فض النّزاع بذل الجهود على مستويات عدّة. ففي حين يقتصر حفظ السّلام على قوات عسكرية تمثل طرفًا ثالثًا في محاولة لاحتواء العنف، يشتمل بناء السّلام على مبادرات مادية، واجتماعيةوبنيوية من شأنها أن تساعد على إعادة الإعمار وإعادة التأهيل فمعظم عمليات حفظ السّلام التابعة للأمم المتحدة تتّبع بعملية بناء السّلام إلى حدّ معين.

تعد استراتيجية بناء المؤسّسات أولى الاستراتيجيات في عملية بناء السّلام و تحقيق الاستقرار في الدول المنهارة و تتمثل أهداف هذه الاستراتيجية في:

- تعزيز الإدارة و إصلاحها.
- إنشاء مؤسّسات لتسوية النّزاعات.
- تحسين أنظمة التمويل و الضرائب.

كما أن بناء المؤسّسات أمر لا يمكن الاستغناء عنه لكنّه ليس كافيا، إذ أن بناء الهياكل الاجتماعية و السياسية المستقرة في المجتمعات التي مزقتها الحروب يتطلّب أيضا الاستراتيجية المقنعة للتنمية الاقتصادية و أنشطة لبناء المجتمع المدني.

[1] مارتن غريفيتس وتيري أوكلاهان، ، **المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية** ، (ترجمة ونشر مركز الخليج للابحاث ، الامارات العربية المتحدة، 2008)، ص ص105-107

كما أن عملية بناء السّلام تجري على كافة الأصعدة على المستويين الوطني و الدّولي و منها على سبيل المثال، زيادة آليات بناء الثّقة كمحاولات تضمن التعاون و السّلم في الصفقات الوطنية و الدوّلية، كذلك المبادرات داخل الوطن التي ترمي إلى تقليص الفجوات بين الأغنياء و الفقراء، و نشر مبادئ حقوق الإنسان و الديمقراطية[1].

والخلاصة من كلّ ما سبق أن جميع المجتمعات و من التاريخ المبكّر عرفت آليات مختلفة من بناء السّلام سواء كانت مجالس الشيوخ أو الزعماء الدينيين أو المنتديات الأخرى المنظّمة، إلا أن إضفاء الطابع المؤسّسي على بناء السّلم في المجتمع الدولي بدأ مع تأسيس عصبة الأمم، وتعزّز مع نهاية الحرب العالمية الثانية و إنشاء الأمم المتّحدة بهدفها الرئيسي وهو دعم وضمان السّلم العالمي. وبناء السّلام يعتمد على معايير طويلة المدى تهدف إلى وضع ميكانيزمات لإدارة سلمية للنّزاع، مع إظهار أسبابه، ومن ثمّ يمكن استنتاج أن عملية بناء السّلام هي عملية متعدّدة الأبعاد، سواء من حيث الأطراف التي تنخرط فيها متمثلة بالمجتمع الدولي من جهة والمجتمع المحلي داخل الدولة المعنية من جهة أخرى، أو من حيث الميادين التي تعمل فيها، كمجالات العدل وإصلاح القطاع الأمني وإرساء أسس عملية التنمية وغيرها من الميادين[2].

المبحث الثالث: الأطر النظرية المفسّرة للعلاقة بين المصالحة الوطنية وبناء السّلام

منذ نهاية السبعينات بدأت بعض الجامعات والمراكز الاكاديمية في الغرب وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية في تخصيص دورات دراسية لميدان البحث في السّلام والنّزاعّ ،ثمّ تطوّر ذلك إلى تأسيس برامج اكاديمية لدراسات النّزاع والسّلام كمجال أكاديمي مستقل ، ممّا ادى إلى بروز العديد من النماذج المعرفية التي حاولت تقديم قواعد عامّة للتفسير، من خلال الاستناد إلى مجموع المفاهيم والافتراضات التي جاءت بها؛ إذ حاول العديد من المنظرين من خلال دراستهم الحديثة وصف كيف، ولماذا ومن يحدث النّزاعات؟ وقد كان للعديد من هذه النظريات صّلة مباشرة بتطوّر نظرية بناء السّلام.

المطلب الأول : النظرية النيوليبرالية

تعدّ الليبيرالية أكثر التقاليد الفلسفية التي نبعت من التنوير الاوربي صموداً وتأثيرا، وهي نظرية تدافع عن العقلانية العلمية، والحرية، وحتمية التقدم الإنساني وهي اقتراب للحكم يؤكد على حقوق الفرد والمبادئ الدستورية والديمقراطية والقيود على سلطة الدولة، وعلى الرغم من نسبها القديم يمكن قياس نفوذ الليبيرالية اليوم

[1]- تقرير الامين العام للأمم المتّحدة ، **مرجع سابق**.

[2]جمال منصر، **مرجع سابق**، ص387

من خلال انتاجها لأعمق اتجاهين في السياسة الدولية الراهنة: ان تشار الديمقراطية عقب الحرب الباردة وعولمة الاقتصاد العالمي.

فالنسبة للاتجاه الأول؛ فالمواقف الليبيرالية تجاه الحرب وانتشار الديمقراطية وحقوق الانسان ترشد التفكير السياسي وسلوكات الحكومات.

فقد أرسيت أسس الليبيرالية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على يد الليبيراليون الذين وضعوا شروطا مسبقة لإقامة نظام عالمي يقوم على السلام وبإيجاز فقد خلصوا إلى أنّ إمكانية القضاء على الحرب مرهون بتفضيل الديمقراطية على الارستقراطية والتجارة الحرة على الاكتفاء[1].

فنظرية السلام الديمقراطي وهي أحد التيارات المثالية للنظرية الليبيرالية، لاقت زخما كبيرا نتيجة ارتكازها على فكرة الديمقراطية هي المصدر الرئيسي للسّلام[2].

فالسلام بالنسبة لليبيراليين يعتبر الحالة العادية للأشياء ويمكن للسّلام أن يكون أبديا و تملي قوانين الطبيعة الانسجام والتعاون بين الناس ومن ثم تعتبر الحرب أسلوبا مصطنعا غير طبيعي وغير عقلاني[3].

وقد اقترنت نظرية السلام الديمقراطي بشكل كبير بكتابات مايكل دويل (Michael Doyle) في حين تعود الجذور التاريخية لهذه النظرية إلى منطق إيمانويل كانط (Emmanuel Kant) الذي يعتبر كتابه السلام الدائم من مرجعيات المدرسة المثالية في العلاقات الدولية، وهو المؤلف الذي اقترح فيه شروط إرساء السلام الدائم[4].

لقد تأثر "دويل" بأعمال "كانط"، وانعكس ذلك في أعماله، إذ رأى بأن كلاً من التمثيل الديمقراطي والالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان، والترابط العابر للحدود يفسر اتجاهات الميل نحو السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية[5].

كما ان الخيط المشترك بين كل من "جون جاك روسو" و " إيمانويل كانط" و "مايكل دويل" هو أن الحرب صنيعة الحكومات العسكرية غير الديموقراطية من أجل مصالحها الذاتية، كما أن الحروب تقدّم اعذارا

---

[1] سكوت بورتشل وآخرون: **نظريات العلاقات الدولية**، ترجمة: محمد صغار، ط1، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014) ص 91، 95

[2] جون بيلس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية** ،(تر : مركز الخليج للابحاث ، 2004)، ص 428

[3] سكوت بروتشل واخرون ، **مرجع سابق**، ص 95

[4] ايمانويل كانط، **مشروع السلام الدائم**، تر: عثمان امين(القاهرة، مكتبة الانجلومصرية، 1967) ص ص37-45

[5] جون بيلس وستيفسميث، **مرجع سابق**، ص 429

للحكومات لزيادة الضرائب، وتضخيم جهازها البيروقراطي، وزيادة سيطرتها على مواطنيها، أما الشعوب من ناحية اخرى فهي محبة للسلام بطبيعتها، وتنغمس في النزاع بسبب نزوات الحكام الذين لا يمثلونهم، فالليبراليون يعتبرون أن الحرب هي سرطان في الجسد السياسي، لكنها مرض باستطاعة البشر أنفسهم علاجه، والعلاج الذي بدأ الليبراليون وصفه لم يتغير منذ القرن الثامن عشر، فيمكن علاج مرض "الحرب" بصورة ناجحة بدوائين توأمين هما الديمقراطية والتجارة الحرة[1].

كما ذهب "راسيت" إلى اعتبار أن القيم الديمقراطية ليست العامل الوحيد الذي يجعل للدول تتجنب الحروب، فممّا لا شك فيه أن القوة والتأثيرات الاستراتيجيةُ تؤثر في حسابات جميع الدول، بما في ذلك الديمقراطيات ممّا يؤدّي إلى ميل كفتها أحيانا، ويضيف بأن القيم الديمقراطية لا تكفي وحدها في القضاء على الحروب.

ويسبق تبني الديموقراطية فكرة اخرى قدمتها النظرية الليبيرالية؛ وهي بأن شرعية النظم السياسية الداخلية متوقفة إلى حدّ كبير على الاعلاء من شان حكم القانون واحترام الدولة لحقوق الانسان، بالنسبة لمواطنيها فلو أن الخطأ بالنسبة لأحد الأفراد أن يقوم بسلوك اجرامي او غير مقبول اجتماعيا، يغدو الامر كذلك بالنسبة للدول، فالليبراليون ينظرون إلى هذه الحقوق باعتبارها أصيلة بمعنى أنها حقوق بمقتضى المولد بالنسبة للكافة، وباعتبارها غير قابلة للانفصال نظرا لعدم قابلية أو امكانية التنازل عنها أو انتزاعها، وباعتبارها عالمية، إذ انها تنطبق على الجميع بغض النظر عن الجنسية، أو المكانة، أو النوع، أو العرق، ويلتزم الليبيراليون التزاما معياريا بحقوق الانسان معتقدين أن القيم والمعايير ينبغي أن تطبق بصورة عالمية، ولامتداد هذه الحقوق لتشمل جميع الشعوب أهمية خاصة بالنسبة للتفكير الليبيرالي في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية لسببين:

أولهما: أن هذه الحقوق تمنح أساسا قانونيا للتحرر والعدالة والحرية الانسانية؛ بحيث يصبح انكارها من قبل سلطات الدولة إهانة للكافة ووصمة في جبين الانسانية.

ثانيهما: يعتقد أن الدول التي تعامل مواطنيها بصورة أخلاقية وتتيح لهم المشاركة الحقيقية في العملية السياسية اقل ميل للسلوك العدواني على المستوى الدولي، وهذا ما تهدف إليه المصالحة الوطنية واستراتيجية بناء السلام على حد سواء.

بفضل النقاشات التي تناولتها هذه النظرية حول الدول الديموقراطية وغير الديموقراطية، وكيف أن الديموقراطية تلعب دورا في الحد من النزاعات أو حتى تقليلها، نجد أن تحليلاتها المعمقة توضح سبل المساهمة في تحقيق السلام من خلال القضاء على النزاعات ودور مختلف الفواعل في خلق دول جديدة خالية من النزاعات قائمة

[1] سكوت بروتشل واخرون ، **مرجع سابق**، ص 96

على أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو ما يتوافق مع مرحلة بناء السلام، أين يتم العمل على إرساء أسس جديدة تتوافق والقيم الديمقراطية الليبرالية، فثقافة السلام تهدف الى أن يتمتع كافة المواطنين بحقوق المواطنة في إطار حقوق الانسان المكفولة للجميع؛ من خلال عدم التمييز بينهم بسبب اختلاف العقيدة أو العرق[1]. أين تلعب المنظمات غير الحكومية دورا مهما في ذلك، وهوما ذهبت إليه هذه النظرية بأن المنظمات الدولية هي احدى السُبل التي يمكن أن تنشر الديمقراطية والقيم الليبرالية، وتُوسّع مناطق السلام، وتساهم في إرساء قواعد المصالحة الوطنية وهي ضرورية لإعادة تأسيس الدول التي تعاني من خلافات ج ذرية أو صراعات داخلية، على أسس شرعية قانونية وتعددية ديموقراطية وهي تعد (المصالحة الوطنية) من اهم مفردات أية تسوية سياسية تنشا على أساسها علاقة قائمة على التسامح والعدل بين الاطراف السياسية والمجتمعية بهدف طي صفحة الماضي، وتحقيق التعايش السلمي بين اطراف المجتمع كافة وقد اثبتت التجارب في العديد من الدول انه لا يمكن بلوغ المصالحة الوطنية إلا بعد وقف العنف وإقرار العدالة فلا سلم بدون عدالة[2].

من جهة أخرى مثلت نظرية السلام السلبي والإيجابي لـ "يوهان قالتونغ" إحدى المساهمات القيمة في مجال بناء السلام، الذي وإثر دراسته للسلام والعنف توصل إلى أن هناك نوعين من السلام اللذان في حالة الجمع بينهما يقودان إلى تحقيق السلام المستقر، في حين غياب هذين الإثنين من شأنه أن يعزز من العنف:

- السلام السلبي : ويشير إلى غياب العنف الشخصي أو العنف المباشر بمعنى الحرب.
- السلام الإيجابي : والذي يعني غياب العنف البنيوي أو الثقافي.

ركزت المفاهيم التقليدية للعنف المباشر على منع العنف واستخدام الوساطة لحل المشاكل، وهو ما اصطلح على تسميته بالسّلام السلبي، ونتيجة لذلك فإن الاستقرار الدولي غالبا ما كان يحدث عبر اتفاقيات الردع المدعومة بالقوة العسكرية، وهو ما يتماشى مع النزاعات ما بين الدول، أين تكون السلطات المركزية للدولة قادرة على الأمر بوقف اطلاق النار، ولكن هذا يكون صالحا فقط في حالة النزاعات الدولية، فعلى المستوى الداخلي يختلف الأمر، فداخل الدولة تكون هذه الوسائل أقل استخداما نتيجة لوجود العديد من القضايا المتشابكة[3].

---

[1] بناء السلام في نظم مابعد الثورات الشعبية، المعهد المصري للدراسات، في : **httpsr//episs-eg.org/** 2018/03/17

[2] عادل ماجد: اصول المصالحة الوطنية في : **www.alahram.org.eg/news/897/4/224031** (2018/03/19)

[3] Johangaltung.^^violence,peace and peace research^^ ,journal of peace research,vol.6.no.3,1996,p 183

في حين قدم السّلام الإيجابي مفهوما عاما للسّلام الذي يرتبط بتطوير الشروط العادلة والمنصفة ويشير إلى غياب العنف البنيوي، وبالتالي فالسّلام الإيجابي هو الذي يُعنى بإزالة العنف البنيوي وتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال المساواة بين الجماعات المختلفة الذي من شأنه أن يقلل من التوترات، كما أن القضاء على القمع الاجتماعي ومعالجة الفقر ضروري للسّلام الاجتماعي، بالإضافة إلى أن السّلام الإيجابي حسب هذا التصور هو مرادف لبناء السّلام وإرساء أسس السلام المستدام الذي تكون فيه عمليات التنمية بشتى مجالاتها مهمة فهي تؤثر على نوعية الحياة التي سيعيشها الأفراد، وهي في الحقيقة أهداف أساسية لفواعل وعمليات مرحلة ما بعد النزاع. [1]

وكخلاصة لكل ما سبق فان الليبيراليون يفضلون عالما يحد فيه الداخلي الخارجي وكان التحدي الأساسي بالنسبة إليهم هو مد شرعية الترتيبات السياسية الداخلية التي توجد في الدول الديمقراطية لتنسحب على العلاقات بين الدول ، وبعبارة اخرى يعتقد الليبراليون ان المجتمع الديمقراطي حيث تتمتع فيه الحريات المدنية بالحماية يمكن ان يجد له شبيها دوليا في شكل نظام عالمي يقوم على السلام.

المطلب الثاني : مقاربة الامن الانساني

لا تزال المعضلة الامنية تشغل بال البال الباحثين في مجال الدراسات الامنية والإستراتيجية في حقل العلاقات الدولية، وكذا الافراد والدول ، فالجميع لا يزال يبحث عن المستويين النظري والعملي على الطريقة المثلى التي تضمن الامن والاستقرار في ظل ما يشهده العالم من انتشار للعديد من الظواهر الامنية ، التي خرجت عن نطاق سيطرة الدول فقد فرضت التحولات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة تهديدات جديدة ،فلم تعد التهديدات الامنية ذات طبيعة خارجية بل اصبحت الدول تواجه تهديدات داخلية اكثر من التهديدات الخارجية ، وقد فرضت هذه التحولات الجديدة اعادة النظر في مفهوم الامن نتيجة لتزايد نطاق التهديدات التي شكلت خطرا على حياة الفرد مثل الحروب الاهلية والنزاعات الداخلية والفقر والبطالة والمرض والانتهاكات اليومية لحقوق الفرد .

وإذا كان المفهوم التقليدي للأمن اتخذ من الدولة كمرجعية له في وضع المقاربات الامنية ،فان هذه التحديات الامنية الجديدة احدثت تحولا في المضامين والمفاهيم ، فقد تجلى للباحثين قصور المقاربات الامنية القائمة على الدولة كمرجعية ، وبذلك سعو الى بناء مقاربة جديدة للامن تتخذ من الفرد وحدة التحليل عوضا عن الدولة

[1] عادل زقاع، "عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام" ، **دفاتر السياسة والقانون** ،ع 11، (جوان 2014)ص 270

وعليه ادت هذه النظرة الجديدة الى اعادة النظر في مفهوم الامن واصبح ينظر الى الامن كمفهوم واسع يمس كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، لاقت المقاربة التقليدية للأمن تحديا قويا من قبل مقاربة حديثة قدمت بدائلها في تحديد مفهوم الامن ومرجعيته الاساسية وسبل بنائه على المستوى العالمي حيث حولت التركيز الى امن الانسان بدلا من امن الدولة او كما اصطلح على تسميته بأمن" ذو وجه انساني " كونه يدرج البعد الانساني لكل الاعمال المتعلقة بالمسائل الامنية ، فانتقل الاهتمام من حقوق وانشغالات واهتمامات الدول الى حقوق واحتياجات واهتمامات المواطنين وهو ما فتح الباب على مصراعيه للتفحص النقدي كان لذلك انعكاس مباشر على مضمون الامن واستراتيجياته وأبعاده [1]، لذا فالنظرية النقدية (باري بوزان) طورت مفهوم الامن الانساني الذي يقترح بان يكون موضوع الامن هو الفرد والجماعة وليس الدولة مشكلة بذلك قطيعة تصورية مع المفهوم الواقعي للأمن ، وأصبح بذلك التهديد يعرف من خلال ما يشكله من اعاقة لتحرر الفرد وليس ما يشكله من خطر مباشر على الدولة [2] ، فما المقصود بالأمن الانساني وما علاقته بالمصالحة الوطنية؟

رغم انتشار مفهوم الامن الانساني واحتلاله صدارة النقاشات الدائرة بين الاكاديميين والساسة وتبنيه من طرف بعض الدول مثل كندا واليابان والنرويج كمبدأ لسياساتها الخارجية ، إلا انه يبقى مفهوما غامضا وموضوع جدل واسع يخص بالدرجة الاولى تعريف الامن الانساني وكذلك مداه التحليلي وتطبيقه في الواقع العملي ، في ما يخص تعريف الامن الانساني فهو يتطلب الاجابة على الاسئلة التقليدية الثلاثة المرتبطة بالنقاش حول مفهوم الامن : لمن الامن ؟ الامن من ماذا ؟ وبأي الوسائل يحقق الامن ؟

ان تطور مفهوم الامن افضى الى زيادة الاهتمام بحماية الافراد غير ان التعاطي مع السؤال الثاني والذي يفترض البحث في المجالات التي يمكن ان تكون اخطارا وتهديدات لأمن الافراد دفع الباحثين الى الانقسام في تحديد مفهوم الامن الانساني وتقديم مفهومين : مفهوم واسع وأخر ضيق .

---

[1] قنوفي وسيلة ، **حق الانسان في الامن بين مقاربة الامن الانساني ومبادئ القانون الدولي** ، اطروحة لنيل شهادة الدوكتورا في القانون العام ،(جامعة محمد لمين دباغين سطيف ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق ،2017) ص23

[2] حموم فريدة ، **الامن الانساني مدخل جديد في الدراسات الامينة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير للعلوم السياسية والعلاقات الدولية : تخصص علاقات دولية ،(جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2004) ص41

1 – المفهوم الموسع : وهو المفهوم الذي تبناه برنامج الامم المتحدة الانمائي في تقريره حول التنمية البشرية في سنة1994، الذي يرى ان المفهوم لا يتضمن فقط حماية الانسان وانما تنميته كذلك ، وربط بين توفير السلام والامن والتنمية المستدامة ، كما يركز الامن الانساني على ثلاث مستويات الوطن والجماعة والفرد [1] ، وتأخذ بهذه المقاربة التي تركز على البعد التنموي الحكومة اليابانية ومجموعة من الاكاديميين على رأسهم "جورج ماك لين" [2] ان هذه المقاربة التوسعية المتبناة من طرف برنامج الامم المتحدة الانمائي تقوم على معادلة بين الامن الانساني والتنمية وهي تقترح مجموعة من النقاط :

- الامن الانساني يقتضي التخفيف من كافة ظروف اختلال سلامة الانسان .
- ادراج الفرد بدلا من الدولة في صميم المشاغل الامنية
- امن الافراد يقتضي تحسين كافة الفضاءات والمواقع التي يحتلها .

تتجلى ابرز حالات انعدام الامن في النمو السكاني غير المنظم ، التدهور البيئي ، تجارة المخدرات ،الارهاب الدولي ، عدم الاستقرار المالي [3].

2 – المفهوم الضيق : يركز هذا التطور على البعد السياسي الذي تتبناه الحكومة الكندية وكذلك مجموعة من الاكاديميين خاصة " كراوز مارك" و " ماك فارلان " هذا المفهوم هو الاكثر ارتباطا بشبكة الامن الانساني والذي يركز بشكل اكبر على حماية المجموعات والأفراد من العنف اوقات الحروب النزاعات فبالنسبة اليهم يعني " التحرر من التهديدات المتزايدة لحقوق وسلامة وحياة الأفراد ، وفي هذا نجد الحكومة الكندية تركز على حماية المدنيين من خلال دعم عمليات السلام والوقاية من النزاعات والحكم الرشيد.

تعاريف الامن الانساني :

يعرفه " لويد اكسوورثي" l.oxworthy وزير الخارجية الكندي الاسبق بأنه " حماية الافراد من التهديدات المصاحبة وغير المصاحبة بعنف ، وهي حالة تتميز بانعدام الخروقات للحقوق الاساسية للأفراد المتعلقة بأمنهم وحياتهم " .

---

[1] ادريس عطية بن الطيب ، "الظاهرة الارهابية في زمن ما بعد الحداثة ، دراسة تحليلية في الاشكال والاساليب والاجراءات المضادة " ، **المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب** ، م21 ، ع63 ، (2015) ، ص 13

[2] بشكيط خالد ، **دور المقاربة الامنية الانسانية في تحقيق الامن في الساحل الافريقي** ، مذكرة مكملة لنيل الماجستير للعلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات افريقية (جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2011) ص34

[3] **human** devlepement Raport .1994 pp22-26.

يتجلى من خلال هذا التعريف ان هناك انوع عدة من المخاطر التي تهدد الفرد منها المصحوبة بعنف مثل ما عليه الحال في النزاعات ، ومنها غير المصحوبة بعنف على غرار التهديدات البيئية وتفشي الامراض والأوبئة اما " محبوب الحق" فيرى ان الامن الانساني يعني امن الانسان بدلا من امن الارض وامن الافراد بدلا من امن الامم ، والأمن من خلال التنمية وليس الاسلحة وهو امن الافراد في كل مكان [1]، فمحبوب الحق هنا اجاب عن السؤال الامن لمن ؟ فالأمن الانساني ليبس متعلقا بالدولة ولكن متعلق بالأفراد والشعب وهذا يقدم حجة على ان العالم دخل في تصور جديد وهو الامن الانساني ، وبالتالي وضع محبوب الحق الفرق بين " ان امن الانسان ليس فقط حماية الحدود فحاجات الامن الانساني تنعكس في حياة الشعوب وليس في تسلح الدولة "[2].

- تعريف "كوفي انان" في سنة 2000:" ان الامن الانساني يشتمل حقوق الانسان ، الحكم الرشيد والحق في التعليم والرعاية الصحية ، وضمان امتلاك كل فرد لخيارات وفرص لتفجير طاقاته ، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي خطوة نحو تقليل الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع النزاعات والتحرر من الخوف وضمان ان الاجيال القادمة سترث بيئة طبيعية صحية " ، وربما هذا التعريف يتفق مع مفهوم المصالحة الوطنية وبناء السلام والذي هو عملية تهدف لبناء دولة ديمقراطية تحترم حقوق الانسان [3] .

- اما تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2009 سيعرف الامن الانساني على انه " تحرر انساني من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنيا ، والواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته " ، وتتباين وجهات النظر بين الكتاب العرب حول المدى الذي يذهب اليه مفهوم الامن الانساني ويرى البعض منهم ان الفرد هو محور الامن الانساني وغايته ، وبين من يمثلون هذا الموقف " محمد البرادعي" الذي يقول :" .... فان العصر الحديث يتطلب منا ان نفكر بمنطق امن الانسان ، وهو مفهوم للأمن يتمحور ح ول الناس ولا حدود له ، انه مفهوم يقر بالروابط الاصلية بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحترام حقوق الانسان والسلام " و يؤكد اخرون كذلك ان امن الانسان هو الامن الشخصي وانه بهذه الصفة يتمحور حول الفرد وحول حقوقه

---

[1] بشكيط خالد ، **مرجع سابق** ، ص35

[2] سميرة نصري ،" الامن الانساني"، في samira nasri.blogspot.com/2008/09/ blog-post-23.html ، (2018/04/22)

[3] خولة محي الدين يوسف ، "الامن الانساني وابعاده في القانون الدولي العام "، مجلة **جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ، م28 ، ع2 ،(2012)ص528

ورفاهه وحريته وكرامته[1] وعليه نقول ان الامن الانساني هو المفهوم الذي يركز على الفرد وهو يرتكز اكثر فأكثر على الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفرد ، بان يكون الانسان في مأمن من الحرمان الاقتصادي والتمتع بنوعية حياة مقبولة ، وضمان الاداء للحقوق الانسانية الاساسية وتحقيق الحاجات المادية الاساسية أي توفير المستوى الادنى من الطعام والم اوى والعناية الصحية وغيرها من اساسيات البقاء من جهة والحاجات النوعية من جهة اخرى ، وهو كل ما يتعلق بالكرامة الانسانية والتي تشتمل على الحرية الشخصية، اتاحة المشاركة في الحياة الاجتماعية والتحرر من تركيبات القوى الضاغطة فهو تصور يركز على القيم والغايات ويضع الانسان في قلب السياسة الامنة بغض النظر عن أي تمييز في جنسه ، لغته ، دينه وعرقه وهذا ما نص عليه قانون المصالحة الوطنية في كل من الجزائر وجنوب افريقيا (سنتطرق لذلك بالتفصيل في الفصل الثاني والثالث)من خلال الدساتير في كلتا الدولتين ، والتي تعتبر حجر الزاوية للديمقراطية وإرساء دولة القانون التي تحترم حقوق الانسان ، اذن فان مفهوم الامن الانساني يركز على الانسان كانسان ، على انسانيته وطموحه ، لا فقط على وضع الفرد على درجة اسبق من الدولة ضمن سلم الاولويات في مواجهة التهديدات ووضع البرامج لكنه يغير النظرة الى الفرد الذي لم ينظر اليه إلا باعتباره جزء من الدولة بل انه نظر اليه على انه فاعل كامل الهوية في العلاقات الدولية .

محاور الامن الانساني واليات تحقيقه :

توجد العديد من التهديدات الموجهة الى الامن الانساني وهذه التهديدات متسعة إلا انه يمكن ضمها في سبع فئات رئيسية وهي :

1 - الامن الاقتصادي : يتضمن عدم الامن الاقتصادي للأفراد محاور هي : الدخل وجودا وكفاية والبطالة وعدم الاستقرار في العمل والفقر وعدم وجود سكن [2]،والذي يتحقق من خلال تامين فرص عمل للأفراد تؤمن لهم دخلا اساسيا [3] .

2 - الامن الغذائي : ويقصد به ان يكون لدى جميع الناس وفي جميع الاوقات امكانية الحصول ماديا واقتصاديا على الغذاء الاساسي .

---

[1] برنامج الامم المتحدة الانمائي : تقرير التنمية الانسانية العربية عي عام 2009 "تحديات امن الانسان في البلاد العربية " ،ص 25

[2] محمد احمد على العدوي ،**الامن الانساني ومنظومة حقوق الانسان : دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة ،** (جماعة اسيوط قسم العلوم السياسية والادارة العامة)، ص10-11

[3] خولة محي الدين يوسف ، **مرجع سابق** ، ص533

3 – الامن الصحي :ويقصد به تواصل الخدمة الصحية وقدرة الافراد على الحصول على تلك الخدمة .

4 – الامن البيئي : الذي يتم بالحماية من المخاطر البيئية بأنماطها كلها .

5 – الامن الشخصي : ويقصد به حماية الانسان من التعرض للإيذاء والعنف ومن ثم فان الامن الشخصي يعد اكثر ابعاد الامن الانساني اهمية فهو يتعلق بسلامته ومن ضمن التهديدات التي تتعرض لها حياة الانسان :

- تهديدات من الدولة (التعذيب الجسدي مثلا)
- تهديدات من الدول الاخرى (الحرب مثلا)
- تهديدات من جماعات اخرى (التوتر العرقي)

6 – الامن المجتمعي : ويقصد به شعور الفرد بانتمائه للجماعة كالأسرة ، مجتمع محلي ، جماعة عنصريه جماعة عرقية ، يمكن ان توفر لأعضائها هوية ثقافية ومجموعة قيم تطمئنهم ، الا ان الامر لايمنع وجود تهديد لهذه الجماعة كما نجد العديد من الصراعات فيما بين الجماعات من اجل الموارد في الدولة الواحدة كما نجد المشكلة الخاصة بالسكان الاصليين في العديد من الدول حيث يتعرضون للإبادة واستخدام العنف ضدهم (جنوب افريقيا مثلا)

7 – الامن السياسي : وتثار في اطار البعد الخاص بالأمن السياسي في مفهوم الامن الانساني المسالة الخاصة باحترام حقوق الانسان الاساسية وتحقيقه ياتي بانتهاج سياسات حكيمة من قبل الحكومات تجاه مواطنيها وتتضمن حقوق الانسان السياسية :

حرية التعبير ، المشاركة في الاحداث السياسية واتخاذ القرارات ، المساواة في الحقوق والواجبات وان تكون ارادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة [1] ، وهذا مايتوافق مع ثقافة السلام التي تهدف الى انيتمتع كافة المواطنين بحقوق المواطنة في اطار حقوق الانسان.

وعليه نستطيع القول ان الامن الانساني هو جوهر القضايا الامنية فتحقيق امن الانسان يعني الوصول الى تحقيق العدل في العلاقات الانسانية ، ومنه تجاوز المظالم والتحديات النفعية المادية من اجل تحقيق هدف اسمى وهو الوصول الى امن الانسانية .

المطلب الثالث: النظرية البنائية

[1] محمد احمد علي العدوي ، **مرجع سابق** ، ص ص12–17

لقد ظهرت البنائية في بداية الأمر في مختلف العلوم الاجتماعية ، ثم تطورت لتصبح نظرية للعلاقات الدولية خاصة بعد نهايتي الحرب الباردة، وفشل النظريات التقليدية بالتنبؤ بنهايتها بطريقة سلمية.

ظهر مصطلح البنائية في نهاية الثمانينات من القرن الماضي وكان **نيكولاس أونيف Nicolas onuf** أول من استعمل المصطلح في كتابه" عالم من صنعنا" .

وأشار أن القواعد والمعايير تلعب دورا هاما في إرشاد سلوك الفواعل الدوليين وبناء الحياة الدولية بشكل عام.[1]

والبنائية هي اتجاه جديد يهدف إلى الاستفادة من كل المساهمات النظرية لبناء نظرية متكاملة في العلاقات الدولية، وتكمن القوة الأساسية للمقاربة البنائية من حيث قدرتها على تزويدنا بفهم لفترات التحول في العلاقات الدولية وذلك مقابل الفهم الستاتيكي الذي يميز النظرية الواقعية ، ويعود ذلك إلى اقتراحات دراسة التأثير المتبادل بين البنية والعضو[2] .

فالتصور البنائي يقوم على تشريح علاقة التأثير المتبادل بين طرفي الثنائية (بنية–عضو) ،بحيث يمكن إسقاط هذا التصور على الدولة كبنية ، والمجموعات الإثنية (عضو)، ففي الوقت الذي كانت تميل فيه كل من الواقعية والليبرالية إلى التركيز على العوامل المادية فان البنائية تركز على تأثير الأفكار وهي تولي أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع لأنه يعكس ويشكّل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح.

لقد ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظريتي البنائية لأنّها امتلكت القدرة على تفسير هذا الحدث في ظل إخفاق الواقعية والليبرالية في ذلك.[3]

وايجاد تغيرات تلائم المرحلة الجديدة من الصراعات حول العالم ولا سيما أن هذه الصراعات الجديدة تتعلق بقضايا مثل الهوية، الخطاب، الثقافة، الدين، الاثنية والأفكار.....

والتي لفتت انتباه الباحثين من وجهة نظر الفكر البنائي فعالم ما بعد الحرب الباردة أصبح يركز بشكل لم يسبق له مثيل حول كيفية ادراك المجموعات المختلفة لهويتها ومصالحها وذلك بالتأكيد على كيفية نشوء الافكار

---

[1] سمية بلعيد ، **النزاعات الاثنية في افريقيا وتاثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، (جامعة منتوري قسنطينة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2010) ص32

[2] عادل زوقاع ، "تدخل الطرف الثالث في النزاعات الاثنية فحص افتراضات واسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني المؤسساتي والبنائي " في: (25-03-2018)**www.geocities.com/adelzeggagh/**

[3] ستيفن وولت ، عالم واحد نظريات متعددة ، ترجمة عادل زوقاع وزيدان زياني في **http//wwwgeocities.com/adelzeggagh/ir.html**(25-03-2018):

والهويات وطريقة التفاعل مع بعضها البعض، ولقد كان الأب المؤسس للبنائية الاجتماعية ألكسندر واندت Alexander Wandt من خلال كتابه Briding The Gap:**Social Constructivisme** وبعد هذا يظهر أنّ البنائيين يولون أهمية خاصة للهوية والمصلحة التي تتفاعل عبر عمليات اجتماعيه ممّا يساهم في تشكيل المعتقدات والمصالح ويؤسّس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول، فهي ترتكز على مصدر التغيير والتحوّل في العالم الاجتماعي الذي ينطوي على الأفكار والمعتقدات والمفاهيم واللّغات والخطابات، فالأفراد هم الذين ينتجون العالم الاجتماعي، وهو صميم عمل البنائيين فالبيئة الاجتماعية هي التي تحدّد نحن[1].

إنّ "واندت" يدعو إلى زيادة قبول اثنين من المبادئ الأساسية للبنائية وهما:

-إن البنية المجتمعية للإنسان مصممة في المقام الأول من قبل أفكار مشتركة بدلا من العوامل المادية.

-إنّ هويات ومصالح الفواعل شيّدت من قبل هذه الأفكار وليس بالنظر إلى الطبيعة، ومن هنا يمكن أن نستقي بعض أفكار البنائية المتعلقة بالنّزاعات الداخلية وهي كالآتي:

النّزاع والوحدات الرئيسية فيه: في مجال النزاعات الداخلية فمنظري البنائية يسعون إلي التأكيد على وجه التحديد على نزاع الجماعات، فتنطلق البنائية من أنّ البنى الرئيسية مبنية اجتماعيا عن طريق الأفكار والقيم والمعايير (العوامل المثالية) وليس عن طريق العوامل المادية وعليه فالأفكار وما يتبعها من الإدراكات التي تشكل الأفعال وردود الافعال في الاتجاهين السلمي والنزاعي من ادنى مستوى وهو الفرد مرورا بالجماعات الاثنية وصولا إلى أعلى مستوى وهو مستوى الدول فالأفكار التي تتحول إلى شكوك تدفع في الواقع الى مأزق أمني، كما قد تكون بادرة انفراج كما حدث في سياسة الأفكار الجديدة التي تبناها "ميخائيل غورباتشوف" وكانت السبب في نهاية الحرب الباردة، أين حوّلت أفكاره الغرب من عدو يجب القضاء عليه إلى طرف قابل للتعايش.

لم ينفي "واندت" الدور المركزي للدولة ومن ثم فإن مركزية الدولة لا تعني بالضرورة أن يتوقف عليها تفسير مسألتي الحرب والسّلام، فقد تكون الفواعل الاخرى من غير الدول أكثر اهمية في إحداث التغيير [2] فالنّزاع أو

---

[1] نعيمة زواوي ، **الصراعات الدينية والاثنية في افريقيا: دراسة حالة نيجيريا** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، : تخصص دراسات افريقية ، (جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية ، قسم الدراسات الدولية ، السنة غير موجودة) ص7

[2] انور محمد فرج ، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** ، (السليمانية : مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، 2007) ص435

الصراع يمكن أن يحدث بين الدول والجماعات او بين الجماعات بعضها البعض، وهنا يظهر الدور الذي تلعبه الجماعات الاثنية في إشعال الحروب الاهلية، والنّزاعات الاثنية، والطائفية وبهذا فإن النّزاع ينبع من الشعور بالانتماء والاختلاف وفي هذا الصدد يقول "واندت": "الدول هي المعطيات القائمة في السياسة العالمية، ولكن هذا لا ينفي إظهار الدور المناط بالطبقات والشركات والاثنيات في النظام العالمي" حسب مقولته تم استنتاج ان الصراع لن يحدث بين الدول فقط باعتبارها فواعل وحيدة على الساحة الدولية بل تأخذ كل من الطبقات و المنظّمات والاثنيات كوحدات تحليل في الصراع، فالبنائية ترى أن الفواعل ليست فقط الدول بل كذلك المنظمات الدولية، و التي لا يمكن اعتبارها مجرد امتداد لسياسة الدول بل فواعل ذات شخصية مستقلة عن أعضائه، بالإضافة إلى الفواعل العبر وطنية و الحركات الاجتماعية المختلفة من بينها الحركات العرقية و الوطنية، هذا و ترفض البنائية الفصل بين البيئة الداخلية و الدولية في تحليل سلوك الفواعل السياسية، و يظهر ذلك جليا في رفضها المفهوم الكلاسيكي للمصلحة ،فالمصلحة لا تنبع فقط من طبيعة المجتمع الدولي بل ومن طبيعة البناء القيمي و الاجتماعي للوحدات السياسية، و في هذا السياق كثير من منظري البنائية يسعون لمواجهة العيوب الهيكلية وغيرها من سلبيات الأقليات الإثنية والقومية والصراعات الدائرة بينهم من قبل إضفاء الطابع المؤسسي، والحقوق السياسية المختلفة للتخفيف من عدم المساواة العرقية[1]، وهذا ما تصبو إليه المصالحة الوطنية حيث تهدف إلى إزالة الإحتقان الطائفي والمجتمعي الحاد وبث روح الوحدة بين ابناء الوطن الواحد واحترام مواثيق حقوق الانسان التي تحظر التمييز بين العرق او اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي أو الأصل وإعلاء قيم التسامح والعفو والعدل [2]، كما يرى البنائيون بضرورة انتهاج استراتيجية الديمقراطية التوافقية التي تقوم على قبول التعددية الاثنية مع ضمان الحقوق والحريات والفرص بالنسبة لكل الجماعات، وهذا ما يتماشى مع استراتيجية بناء السلام فضلا عن خلق المؤسسات السياسية والاجتماعية لتلك الجماعات التي تتمتع بمزايا المساواة[3].

وحول تأثير البعد الثقافي على قيام وزيادة حدة النزاعات العرقية والإثنية تعزو البنائية أسبابها إلى الاختلافات في التركيبة الثقافية و الهوية للأطراف المتنازعة، و هو نفس منطلق المقاربة الأولية للنزاعات العرقية التي تعتقد أن الخلاف العرقي هو في حد ذاته السبب الأولي للنزاع، و أن الجماعات العرقية هي الفواعل الأساسية في هاته

[1] اكرام بركان ، **مرجع سابق** ، ص50

[2] عادل ماجد . **مرجع سابق**

[3] محمود ابو العينين ، **ادارة وحل النزاعات العرقية في افريقيا** ، (القاهرة ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، 2008) ص97

النزاعات، فهي تستقي سلوكها النّزاعي من القيم العرقية، و تعبر عن وجودها بالخط الذي يفصلها عن الجماعات الأخرى و يزيد سلوكها النّزاعي كلّما زاد انتماؤها إلى الجماعة [1]، وهذا ما ينطبق على المجتمعات الافريقية التي تتميز بتعدد أشكال وانماط التعددية سواء كانت تعددية إثنية أو لغوية أو دينية أو عرقية، وهذا ما زاد من حدة النّزاعات داخل القارة الافريقية.

دور الهوية والثقافة في النّزاع:

وحول تأثير بعض العوامل المثالية في النّزاعات الدائرة اليوم رأت البنائية أنّ هناك علاقة متبادلة بين الهوية والنّزاعات أو الصّراعات الداخلية و اعتبرت انه ليس دائما الاختلافات في الهوية الثقافية للمجموعات الاثنية هو ما يدفع إلى التصادم و إنّما النّزاعات الاثنية تكون نتيجة أربع تطورات مترابطة:

- السياسة العرقية للدولة: سعي الدولة لتحقيق التجانس قد يتماشى مع احتمال نشوب نزاع، وخصوصا عندما تحدد الدولة اثنية ذات الأغلبية و فرضها على بقية الجماعات المتواجدة في الدولة قصراً.
- العلاقات التفاعلية بين الجماعات العرقية المختلفة داخل الدولة: وهنا قد يعتمد العنف على اختلافات كبيرة في القيم الثقافية بين المجموعاتالهوياتية أي أنّ هناك رغبة بين أعضاء الفريق الواحد لحماية قيمها من التهديدات الحقيقية و الوهمية التي تشكلها ثقافة مختلفة أو منظومة من القيم يمكنها تكثيف العداوات بين الجماعات الهوياتية إلى حد الوصول الى نقطة النّزاع العنيف وبخاصّة في الأزمات الاجتماعية[2].
- تأكيد العرقية والتسييس تتعلق بطبيعة واتجاهات النخب السياس يةالإثنية ومدى استعدادها وقدرتها على توظيف الانقسامات الإثنية لتحقيق أغراض سياسية، وقد شهدت القارة الإفريقية تسييساً للظاهرة الإثنية، من حيث تشكيل الأحزاب السياسية على أسس إثنية وما ترتب عنها من تمثيل للمصالح والتعبير عنها، بل وتوزيع الثروة والسلطة وفقا لهذه الأسس[3].
- تأثير القوى الخارجية: مثل التحولات الاقتصادية العالمية وثورة الاتصالات[4].

---

[1] ستيفن وولت ، **مرجع سابق** .

[2] اكرام بركان ، **مرجع سابق** ، ص55-56

[3] رانية حسين عبد الرحمان: " خلفيات الحروب الاهلية في افريقيا"في : (2018-03-24)**www.islamport.com**

[4] اكرام بركان ، **مرجع سابق** ، ص56

خلاصة الفصل الاول:

- المصالحة الوطنية استراتيجية تنتهجها الدولة من اجل حل النزاعات والخروج من الازمات ولنجاحها لابد من توفر مجموعة من الشروط والعوامل الداخلية والخارجية .
- بناء السلام هو مجموعة الاجراءات والترتيبات التي تنفذ في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات بهدف عدم العودة الى النزاع ، وذلك بإحداث تغيير في بعض عناصر البيئة التي شهدت النزاع وخلق بيئة جديدة .
- تهدف عملية بناء السلام الى تلبية الحاجيات الاساسية كالأمن والنظام والحماية والغذاء واللباس وكذا الحاجات الانسانية ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا .
- هناك عدة اطر نظرية فسرت العلاقة بين المصالحة الوطنية وبناء السلام .:

○ منها النظرية الليبرالية التي ترى ان المجتمع الديمقراطي الذي تتمتع فيه الحريات المدنية بالحماية يمكن ان يجد له شبيها دوليا في شكل نظام عالمي يقوم على السلام

○ مقاربة الامن الانساني : ترى ان الامن الانساني هو جوهر القضايا الامنية ، فتحقيق امن الانسان يعني الوصول الى تحقيق العدل في العلاقات الانسانية .

○ النظرية البنائية : تناولت دور الهوية والثقافة في النزاع وكذا دور الافكار بالإضافة الى العوامل الخارجية كالتحولات الاقتصادية والعالمية وثورة الاتصالات ، وان تغيير الافكار يؤدي الى تغيير الواقع .

الفصل الثاني :

المصالحة الوطنية

وبناء السلام حالة

الجزائر

لجأت كثير من الشعوب والأمم التي شهدت نزاعات وحروب ومآسي الى التصالح والعفو من اجل تجاوز الخلافات ومعالجة الازمات،وذلك بعد فشل الحلول الامنية في تحقيق الاستقرار المنشود ، ومن هذه الشعوب الشعب الجزائري الذي عانى من حالة اللااستقرار خلال فترت التسعينيات ، بدات باحداث اكتوبر 1988 اين شهدت الجزائر اعمال عنف ومظاهرات نتيجة لتردي الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي دفعت النظام السياسي الى اقرار التعددية السياسية ،تلاها تدخل الجيش وتوقيف المسار الانتخابي سنة 1991، مما ادخل البلاد في عشرية سوداء انتهت بمصالحة وطنية وافق عليها الشعب الجزائري في استفتاء 29 سبتمبر 2005، إلا ان الغموض لازال يكتنف الكثير من تفاصيل وظروف ونتائج المصالحة الوطنية ولمعالجة هذه الاشكاليات تتناول هذه الدراسة في فصلها الاول سياق اقرار المصالحة الوطنية ثم الياتها وفي الاخير اهم نتائجها

المبحث الاول : السياق البيئي للمصالحة الوطنية في الجزائر :

المطلب الاول : السياق السياسي و الامني للمصالحة الوطنية في الجزائر

أولا: السياق السياسي

عرفت الجزائر ازمة سياسية على غرار كثير من الدول الافريقية الأخرى ، غير أن هذه الظاهرة في الجزائر تكتسي طابعا فريدا، سواء من حيث أسباب ظهورها ووسائلها، أو كيفية تعامل النظام السياسي الجزائري معها ، لقد كان النظام الجزائري غداة الاستقلال قائما على شرعية الحزب الواحد ممثلا في حزب جبهة التحرير الوطني وما صاحب ذلك من احتكار للسلطة وحصرها في نخبة سياسية –عسكرية ادت الى غياب المشاركة السياسية في اطار شرعي مؤسسي ، حيث كان المفهوم السائد هو التعبئة وليس المشاركة وكانت الاحزاب السياسية في فترة ما بعد الاستقلال ممنوعة حتى عام 1988 ، اذ كان الجزائريون ملزمون باختيار لوائح واعضاء ينتمون الى حزب جبهة التحرير الوطني ، ومع مرور الوقت فشلت الجبهة حتى في الاستمرار في التعبئة الجماهيرية بسبب الركود والترهل والفساد الذي اصابها ، مما ادى الى انقطاعها عن الجماهير ، حيث باتت هذه الاخيرة تشكك في مصداقيتها ،كل ذلك ادى الى توسيع الفجوة بين الدولة ونظامها السياسي من جهة وبين المجتمع وقواه السياسية والاجتماعية من جهة اخرى ، وانعكس ذلك على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع[1] .

كانت احداث اكتوبر 1988 مفصلية في تاريخ الدولة الجزائرية الحديثة وتعتبر اهم حدث غير مجرى الاحداث بعد استقلال البلاد عام 1962 ، وقد ترتب عن هذه الأزمة عنف جماهيري تجسد في سلسلة من الأحداث والاضطرابات الداخلية بفعل تأثير مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . اندلعت المظاهرات مساء الرابع من اكتوبر 1988 في بعض احياء العاصمة كباب الواد والحراش ثم هدأت ليلا لينفجر الوضع من جديد في الخامس من اكتوبر 1988 على الساعة العاشرة صباحا في العديد من

[1] سميرة باسط ، **الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الارهاب 1999–2014** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات استراتيجية وامنية ، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية 2014) ، ص73–74 .

احياء العاصمة ثم انتقلت الاضطرابات الى مناطق عدة من البلاد . حيث تم احراق كل ما يمت بصلة للدولة والقطاع العام، واختلفت الاراء حول اسباب الاحداث حيث ارجعها رابح لونيسي الى صراع في هرم السلطة حين كتب " ....ويعتبر الطرح القائل بان احداث اكتوبر مرتبطة بالصراع بين الاصلاحيين والمحافظين في هرم السلطة هو الاكثر منطقية ومعقولية ، لكن لا يمكن الجزم بمن هو صاحب المبادرة فاتهم البعض الاصلاحيين لأنهم ارادو تمرير مشاريعهم بإشعال فتيل الاحداث ، ويتبين ذلك من خلال احراق المؤسسات التابعة للقطاع العام ومباني جبهة التحرير الوطني التي يسيطر عليها المحافظون " [1]، ومنهم من ارجعها لتراكمات تاريخيه تعود بداياتها الأولى إلى الحركة الوطنية مرورا بثورة التحرير وكذا فترات تاريخية تلت الاستقلال ، وهناك من يرى أن انفجار أعمال العنف والشغب يرجع إلى إختلالات وتناقضات داخلية موجودة في المجتمع الجزائري، وهناك من يدرج إضافة إلى العوامل الداخلية عوامل خارجية زادت من تعقد هذه الظاهرة في الجزائر، لذلك لا بد من تحديد العوامل المباشرة لظهور العنف السياسي كأزمة الشرعية والمشاركة السياسية وانغلاق النظام السياسي الجزائري، وأزمة العدالة التوزيعية وأزمة الهوية.

اما حصيلة هذه الاحداث فقد بلغت 161 قتيل حسب المصادر الرسمية ، فيما ذهبت المصالح الطبية في المستشفيات الى الاعلان عن حوالي 500 قتيل بالإضافة الى آلاف الاعتقالات [2].

في ظل هذه الظروف قام الرئيس الشادلي بن جديد " رحمه الله " باعلان مشروع اصلاح على المستوى السياسي ، حيث دعا الشعب الجزائري للمشاركة في الاستفتاء الشعبي الموسع حول الدستور الجديد والذي يقر مبدا التعددية ومبدا التداول السلمي على السلطة ، وبعد الموافقة الشعبية على هذا الدستور بدات الاحزاب الجزائرية تخرج من سريتها ، وابرز حزب اسلامي تقدم للحصول على اعتماد رسمي من وزارة الداخلية هو الجبهة الاسلامية للانقاذ [3].

وعلى اثر انتفاضة اكتوبر 1988 واقرار دستورجديد 1989 وقانون الانتخابات الجديد خضعت التجربة الديمقراطية في الجزائر ولاول مرة منذ الاستقلال للاختبار ، جسدته انتخابات محلية تمت في جويلية 1990 وقد عكس نجاح الجبهة الاسلامية للانقاذ في هذه الانتخابات تغلغل الظاهرة الاصولية في الجزائر وهو ما لم

---

[1] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين** ،(باب الواد، الجزائر ، دار المعرفة) ص ص209 - 216.

[2] احميدة العياشي ، **الحركة الاسلامية في الجزائر (الجذور ، الرموز ، المسار)** ،(المغرب ، عيون المقالات، ط2، 1993) ص 53-55

[3] يحيى ابو زكريا ، **الحركة الاسلامية المسلحة في الجزائر 1978- 1993** ،(بيروت ، لبنان ، مؤسسة العارف للمطبوعات ،1993) ص 55

يكن في حسبان بن جديد حيث لم يعطي وزنا كبيرا للاسلاميين منذ البداية اعتقد ان للقوى الديمقراطية ثقلا اكبر منها ، وهو ما اثبتت عدم صحته نتائج الانتخابات الاولى [1].

الازمة الانتخابية :

بعد اقرار التعددية السياسية في دستور 1989 جرت اول انتخابات بلدية في 12 جوان 1990 اكتسحتها الجبهة الاسلامية للانقاذ ، واعلنت صراحة عن عزمها اقامة دولة اسلامية .

كان 27 جوان 1991 تاريخ اول انتخابات تشريعية تعددية في الجزائر، اين قررت الجبهة الاسلامية للإنقاذ المواجهة مع الحكومة في الشارع والدعوة الى اضراب عام، وذلك بسبب تحفظ الحكومة على نظام الانتخابات ، وتم اعتقال كل من عباس مدني وعلي بلحاج اللذان يعتبران قائدا الجبهة الاسلامية للإنقاذ حيث تعتبر هذه الخطوة تحولا كبيرا بالنسبة لنظام اخذ في التشكل ، ورغم كل هذا لم يتوقف المسار الانتخابي بل استمر، وكان الدور الاول من الانتخابات الذي جرى في 26 ديسمبر 1991 لصالح الجبهة الاسلامية للإنقاذ بـ 188 مقعد من اصل 430 مقعد ، وبهذه النتيجة بدأت تظهر على الساحة السياسية بوادر من حالة الانسداد وبداية ذلك باستقالة الشاذلي بن جديد في 11 جانفي 1992 ، الذي كان قد ابدى استعداده للعمل مع الحزب الفائز في الانتخابات حتى ولو كانت الجبهة الاسلامية للإنقاذ .

قام الجيش بالتحرك من اجل توقيف المسار الانتخابي بحجة حماية الجمهورية من خطر الدولة التيوقراطية وكان من بدايات اعمال الحكم الجديد هو تأسيس مجلس جماعي للحكم المجلس الاعلى للدولة و فرض حالة الطوارئ التي منحت المجلس الاعلى للدولة سلطات واسعة لتسيير الازمة ، وتم استدعاء محمد بوضياف احد رموز جبهة التحرير الوطني من اجل رئاسة هذا المجلس ، وقبل نهاية سنة 1992 حلت الحكومة المجالس الشعبية المحلية التي كانت ترأسها الجبهة الاسلامية للإنقاذ ، وبغية دعم الصورة الديمقراطية للنظام الجديد ، عين المجلس الاستشاري الوطني المشكل من 60 عضوا في افريل 1992 من اجل تقديم المشورة للقيادة الجماعية .

مثل تدخل الجيش لتوقيف المسار الانتخابي سنة 1992 نقطة البداية لنزاع مسلح وبقي في تصاعد مستمر الى غاية سنة 1998 ثم بدا بالانخفاض لكنه لم ينته .[2]

ثانيا : السياق الامني

[1] سميرة باسط ، **مرجع سابق** ، ص75

[2] عبد النور منصوري ، **مرجع سابق**، ص ص 97 ، 99.

تمخض عن توقيف المسار الانتخابي دخول الجزائر في حالة من العنف المسلح المتنازع في تكييفها بين الاطروحة الرسمية التي تدفع نحوتاصيل مفهوم الحرب على الارهاب ، وبين الاطروحة القائلة بوصول حالة العنف في الجزائر لعتبة النزاعات المسلحة غير الدولية (الداخلية) ، اين عمد النظام الجزائري نهج لتطويق الازمة الامنية قائم على المزاوجة بين السياسة الردعية والسياسة الاحتوائية ، ويذهب العديد من الباحثين في تأريخهم لحالة العنف المسلح في الجزائر الى الانطلاق من تاريخ وقف المسار الانتخابي ، باعتباره الشرارة التي اججت من نزعة العنف لدى التنظيمات الاسلامية المتطرفة ، وما استتبعها من تبني الدولة لخيار المواجهة الامنية .

ادت محاولة الحكومة فيما بعد تفكيك الجماعات الاسلامية المتطرفة وسعي الاسلاميين الى برهنة ثبات قوتهم ، الى مواجهات عنيفة بين قوات الامن وعصابات اسلامية مسلحة امتدت طوال عقد من الزمن و آلت دوامة الارهاب والقمع التي تلت هذه الاحداث الى ازمة داخلية تركت المجتمع في صدمة عميقة وكان كل من الحركة الاسلامية المسلحة والجيش الاسلامي للإنقاذ والجماعة الاسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال في صلب الحركة التمردية التي اطلقت حملة ضد الحكومة والجيش والمدنيين ، ولاسيما المفكرين والصحافيين ، ونفذت الحركة هجمات عنيفة خارج البلاد ولاسيما فرنسا ، بهدف ضرب الاقتصاد الجزائري ولفت انتباه العالم الى النضال الاسلامي في البلاد واتى رد الجهات العسكرية شديد الوحشية . وغالبا ما وجد المدنيون انفسهم عالقين وسط هذه الاحداث ، كما انهم استخدموا طعما من قبل الاطراف كلها . وكانت الخسائر هائلة مع نحو 150 الف قتيل ، وبين سبعة آلاف الى عشرة آلاف مفقود ، ومليون مشرد ، وأضرار في البنى التحتية قدرت بعشرين مليار دولار .

وتصاعدت وتيرة العنف في الجزائر بصورة مطردة بعد الغاء الانتخابات والانقلاب العسكري في كانون الثاني / يناير 1992 ، وبعد ذلك بسنة وسعت الجماعات الاسلامية المسلحة نطاق اعمالها الارهابية فبدأت بسلسلة من الاغتيالات العشوائية استهدفت علمانيين مفكرين وصحافيين وشخصيات حكومية رفيعة المستوى ، وانتقلت بعدئذ الى حملة ضد المواطنين الاجانب هدفت من خلالها الى لفت انتباه دول العالم الى قضيتها . واستمرت الجماعات الارهابية في الجزائر في الانشقاق والتكاثر وتأسست الجماعة السلفية للدعوة والقتال في عام 1998، سارعت الحكومة الى وضع الجيش وقوى الامن تحت قيادة واحدة بهدف شن "حرب شاملة " على الجماعات المسلحة وحققت بعض النجاح في تفكيكها. وبحسب ما قاله الجنرال محمد العماري قائد اركان الجيش وقتها " كان ربيع 1994 الحقبة الاسوء في تاريخ الجزائر " حيث قامت الجماعات المسلحة باستهداف مرافق اقتصادية وعسكرية ، إلا انهفي سنة 1995 استطاع الجيش وضع

معادلة الرعب الى جانبه وبدأ تراجع الجماعات الاسلامية حيث اجبر الجيش الاسلامي للإنقاذ على القبول بهدنة غير مشروطة.[1]

المطلب الثاني : السياق السوسيواقتصادي للمصالحة الوطنية في الجزائر

بعد الاستقلال انتهجت الجزائر استراتيجية تنموية سريعة وفعالة (في مرحلة هواري بومدين) وقد انعكست الظروف المثالية التي جسدتها الحقبة النفطية على قوى الانتاج ، الامر الذي انعكس بدوره على الاوضاع المعيشية للشعب الجزائري .

وعقب وفاة الراحل هواري بومدين خلفته نخبة سياسية جديدة برئاسة الراحل الشادلي بن جديد وعلى الرغم من استمرار ارتفاع اسعار النفط التي ضاعفت من الموارد المالية بشكل كبير ، الا ان النخبة السياسية الجديدة وجدت صعوبة في الاستمرار في النموذج التنموي البومدييني ، وتحولت هذه النخبة من نخبة تنموية الى ريعية [2].

لقد ادت السياسة الاقتصادية الجديدة المتبعة الى تعميق تشوه وتبعية البنية الاقتصادية ، بسبب الاعتماد شبه الكامل على النفط ، واهمال شبه الكامل لقطاعات حيوية اخرى مثل الفلاحة ، الري والخدمات وقد تزامن الفشل الاقتصادي مع انهيار اسعار النفط في الاسواق الدولية منذ 1986 ، وهو ما انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني الجزائري ، وبدورها انعكست سوء ادارة الرئيس الراحل الشادلي بن جديد على الوضع الاقتصادي والاجتماعي ،كما عرفت نسبة البطالة بين اواسط الشعب تناميا كبيرا ، فحسب البيانات الرسمية للحكومة الجزائرية اوائل الثمانينيات بلغت نسبة البطالة 30% ،كذلك تدهور القدرة الشرائية وظهور التفاوت الطبقي الذي رافقه انتشار الفقر وانهيار الخدمات الاجتماعية، تطورت معها ممارسات الرشوة ومختلف اشكال النهب ،كما ان السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة ادت الى نتائج سلبية بسبب ماتطلبته من موارد مالية ضخمة ، اضافة الى تاثير سياسات الانفتاح الاقتصادي في الخارج وتاثير تشجيع الاستهلاك في الانفاق الحكومي اولها كان ارتفاع حجم المديونية الخارجية قابله ارتفاع حجم خدمة الديون .

انه وفي ظل الازمة الاقتصادية التي تشهدها الجزائر عبر الشعب الجزائري عن غضبه ونقمته على الاوضاع والظروف المعاشة فيما عرف بانتفاضة اكتوبر 1988 ، فالأزمة الاقتصادية وما نتج عنها من اختلالات للتوازنات الاقتصادية انعكست سلبا على الاوضاع الاجتماعية للمواطنين فقد زادت حدة المشاكل اليومية

[1] تلمساني رشيد :" الجزائر في عهد بوتفليقة (الفتنة الاهلية والمصالحة الوطنية)" ، **مؤسسة كارنيجي للشرق الاوسط** ، ع 7 ، يناير 2008، ص 4-5

[2] سميرة باسط ، ص70-71 .

من ندرة الموارد الاستهلاكية وبروز ظاهرة الاحتكار والمضاربة وتدهور القدرة الشرائية وتفاقم ظاهرة الفقر وعدم التناسب بين النمو الديموغرافي والطلب الاجتماعي على التشغيل والسكن والتعليم والصحة وبين النمو الاقتصادي الذي ساهم في استفحال ظاهرة البطالة

ومن الاسباب التي ادت الى احداث اكتوبر مايلي :

1- سياسة التقشف التي اتبعتها الحكومة الجزائرية نتيجة انخفاض أسعار البترول سنة 1986.

2- الاختناق الاجتماعي في ظل إقتصاد خاضع لسلطة مركزية ، ومنع المبادرات الفردية، وخضوعه لإصلاحات جزئية وعشوائية، تسببت في تأزيم الوضع الإجتماعي للشعب الجزائري.

3- إرتفاع نسبة البطالة ولا سيما لدى الشباب، وتوقف التصنيع الصناعي وضعف الإنتاج الفلاحي، وقلة مردودية المؤسسات الإقتصادية، التي وصل عجزها إلى ما يقارب 110 مليار دينار، كما أن الفلاحة سجلت عجزا قدر بـ 15 مليار دينار، تولت الدولة دفعه دون مقابل، وارتفعت ديون الجزائر من ملياردولار سنة 1980 إلى 825 مليار دولار سنة 1988.

4- تدني القدرة الشرائية والمداخيل وتوزيع الثروة وتجميد الأجور منذ أربعة سنوات[1] .

5- انقسام بين أجنحة النخبة السياسية حول كيفية التعامل مع الأزمة السياسية والإقتصادية للنظام .

6-إرتفاع أسعار المواد المختلفة وبطريقة فوضوية، بحيث لم يعد بمقدور السلطة السيطرة على الأسعار.

وعليه فقد مثل العامل الاقتصادي البنية الرخوة والملائمة لنمو الازمة في الجزائر، وفيها وجدت الحركات والتنظيمات الاسلامية وفي مقدمتها الجبهة الاسلامية للانقاذ سبيلا للتغلغل في اواسط الشعب ، الذي انفصل وابتعد عن الدولة البيروقراطية في ظل عجزها عن تحقيق مطالبه الاجتماعية المتزايدة باستمرار[2].

تعرض النظام الجزائري الى ازمة مالية حادة في سنة 1993 ، بينما كانت الجماعات المسلحة تحقق تقدما على المستوى العسكري ، في السنة التالية وبفضل برنامج اعادة الهيكلة لصندوق النقد الدولي تمكن النظام من تدارك الوضع في مقابل اضطرابات اقتصادية واجتماعية عميقة بين سنتي 1994 و 1998[3]

إن الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت إبتداء من سنة 1989 والتي تدعمت بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي خلال الفترة 1994-1998 ،ساهمت في رفع معدلات البطالة من خلال إجراءات تسريح عمال

---

[1] mohammed hadef**, l'algérie menacée par qui et par quoi ?**,(algérie, media plus, 1995) p 39

[2] سميرة باسط ، ص72 .

[3] International crusis group , la crise algeriene n'est fini , raport afrique N° 24 bruxeles 20 octobre 2000 p. 21

المؤسسات العمومية الاقتصادية التي عانت من حالة العجز الهيكلي والمالي، إذ بلغ عدد العمال المسرحين خلال الفترة 1994-1996 حوالي 30ألف عامل حسب أرقام المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي و رغم الإجراءات التي اتخذتها الدولة خلال نفس الفترة في محاولة منها للتقليص من حجم البطالة من خلال إنشاء هيئات و صناديق خاصة بدعم التشغيل .كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب التي انشات خصيصا لدعم الشباب من اجل انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة الذي ساهم في منح تعويضات للعمال المسرحين بالإضافة إلى اعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم وخلق متطلبات سوق العمل، فإن ذلك لم يساهم في خفض معدلات البطالة بل ما يلاحظ هو العكس إذ ارتفعت معدلاتها من 24.4% سنة 1994 إلى 29.8% سنة 2000 [1].

المبحث الثاني : اليات المصالحة الوطنية في الجزائر

المطلب الاول : الاليات السياسية للمصالحة الوطنية في الجزائر

بدأت محاولات ايجاد حلول سياسية للازمة في الجزائر مع وصول الرئيس اليمين زروال الى سدة الحكم حيث تم انشاء لجنة الحوار الوطني عشية نهاية المرحلة الانتقالية للمجلس الاعلى للدولة في بداية 1994 وكان من المفروض ان ينصب عبد العزيز بوتفليقة كرئيس للدولة لمرحلة انتقالية ، لكنه رفض ان يكون مجرد ديكور تتحكم فيه القوى الفاعلة في النظام السياسي ، حيث اضطر المجلس الاعلى للأمن تعيين اليمين زروال رئيسا للبلاد ، والذي انشا بدوره مجلسا انتقاليا يمثل كل السياسات والأحزاب [2]،وتجسدت بوادر الحوار والمصالحة باطلاق سراح اثنين من قادة الفيس وهما على جدي وعبد القادر بو خمخم ،كما حاول اقناع قيادة الفيس بالمشاركة في ندوة الوفاق الوطني التي كانت مشروطة بنبذ العنف ، إلا ان كل المحاولات باءت بالفشل خاصة بعد ان تبين ان علي بالحاج اصدر بيان يدعم فيه الجماعة الاسلامية المسلحة ، مما جعل الرئيس زروال يعلن فشل الحوار الوطني ويعلن عن اجراء انتخابات رئاسية قبل نهاية 1995 [3]

وفي المقابل نظمت قوى المصالحة (عقد روما) سانت ايجيديو في بداية جانفي 1995 وشارك فيه قيادات من الافالان والافافاس وحزب النهضة والعمال والجزائر المسلمة المعاصرة والحركة من اجل الديمقراطية في الجزائر لأحمد بن بلة رحمه الله والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان لعلي يحي عبد النور وحماس

[1] نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010** ،(كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الشلف) ص44.

[2] رابح لونيسي ، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسين والعسكريين** (الجزائر : دار المعرفة ، 1999) ص256

[3] بوشنافة شمسة وادم قبي ،" ادارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988 – 2000 "، **مجلة الباحث** ، (ع3 2004) ، ص 135 .

وحزب التجديد الجزائري بالإضافة عن ممثلين عن الفيس بقيادة انور هدام ، واتفق المجتمعون على لقاء اخر بينهم لصياغة عقد وطني بينهم ، لم يحضر كل من حزب التجديد الجزائري وحماس هذا اللقاء الاخير وقعت الاطراف المشاركة عقد وطني يلتزم فيه الجميع باحترام مبادئ اول نوفمبر والتداول السلمي على السلطة والاعتراف بالامازيعية واحترام العناصر الثلاثة للهوية الوطنية

(الاسلام ، العربية ، الامازيغية ، وإبعاد الجيش عن السياسة وفشل هذا اللقاء بسبب عدم اشراك النظام فيه ، ووقوع عملية ارهابية حيث انفجرت سيارة مفخخة امام مقر مديرية الامن الوطني بالعاصمة اود ت بحياة العديد من الابرياء .[1]

- قانون الرحمة : بالموازاة مع الحوار السياسي بين الحكومة وبعض الاحزاب السياسية حدث توجه اخر نحو تطويق الازمة الامنية كشكل من اشكال التصالح . وتجلى ذلك في قانون " التوبة" او ما يعرف بـ " قانون الرحمة" لعام 1994 ، الذي مكن كثير من حملة السلاح من العودة الى المجتمع ، وقانون الرحمة كان يرغب في وضع حد للنزيف الدموي دون اشراك السياسيين الذين يعدون طرفا في الازمة وبالتالي لم يحقق النتائج المرجوة .
- الوئام المدني : كانت لقانون تدابير الرحمة اثار ايجابية على بعض الشباب فتاب الكثير واستفاد من تدابير الرحمة ، لكن ليس بالشكل الذي يخفف على الشعب اثار بالارهاب والاجرام وينهي معاناته وباستمرار الوضع الامني ، وانسداد الحل السياسي ، ت أزمت الوضعية الجزائرية اكثر ، وازدادت المطالبة الخارجية بإيفاد لجنة تحقيق دولية في المجازر المرتكبة ، واحس الجزائريون بان خطر التدخل الاجنبي اصبح قائما عندما حلت بالجزائر بعثة الامم المتحدة للاعلام والتقصي عام 1998 ،وهنا اصبح خيار المصالحة الوطنية يفرض نفسه اكثر من اي وقت مضى فالاجراءات والاليات السياسية التي تم اتخاذها لم تحل الازمة وسياسة "الكل امني " لم تصل الى تحقيق الاستقرار لذلك اصبحت "المصالحة الوطنية " شعار لكل المرشحين السبعة للانتخابات الرئاسية في افريل 1999 وذلك لكسب اكبر عدد ممكن من الراي العام [2]

رغم فشل ندوة الوفاق الوطني وقانون الرحمة الا ان الجيش الاسلامي للانقاذ اعلن هدنة من جانب واحد في 1 اكتوبر 1997 ، لكن النظام القائم لم يتفاعل معها و اصر على موقفه السابق بطي ملف الجبهة

---

[1] رابح لونيسي . **مرجع سابق** ، ص 265-266

[2] نزهة حانون ،**الاساليب الاقناعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية ميثاق السلم والمصالحة الوطنية نموذجا دراسة لجريدتي النصر والخبر** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير (جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،2008) ،ص 119-120

الاسلامية للانقاذ ، ولم تبذل جهود جدية في هذا الصدد الا بعد الانتخابات الرئاسية في عام 1999 والتي اوصلت عبد العزيز بوتفليقة الى سدة الحكم .

حيث اعلن عن استعداده لاجراء صفقة مع الاسلاميين لاعادة السلم والاستقرار الى البلاد منذ بداية حملته الرئاسية ، حيث وضع بوتفليقة المصالحة الوطنية في صلب برنامجه السياسي ، مؤكدا بعد ان اصبح من ابرز الوجوه السياسية في البلد انه مصمم على احلال السلام ومستعد لتقديم حياته في سبيل تحقيق هذه الغاية حيث اعلن الرئيس في برنامجه الانتخابي عن اولويات ثلاث :

- احلال السلام
- الوئام المدني
- اعادة الاعتبار لجزائر على الساحة العربية والافريقية والدولية

وساهمت تصريحاته هذه في ازدياد شعبيته لكن في النهاية لم تتسنى الفرصة لمعرفة مدى تاييد الناخبين له اذ انسحب فجاة المترشحون الستة ، مما جعل بوتفليقة الرجل الوحيد لاعتلاء منصب الرئاسة ، وفيما ضمن غياب المنافسين فوز بوتفليقة بالانتخابات القى بظلاله على شرعيته .

باشر الرئيس بوتفليقة بعد تاديته لليمين الدستورية بطرح معالم سياسة الوئام المدني حيث اعلن رسما في خطاب وجهه للامة يوم 29 ماي 1999 عن عزمه تبني سياسة متسامحة لصالح المسلحين الراغبين في التوبة .

وقد تم تطوير قانون الوئام المدني ابتداءا من البيان الصادر عن رئاسة الجمهورية في 06 جوان 1999 الذي كلف الحكومة باعداد هذا المشروع وعرضه على البرلمان للمناقشة قبل المصادقة علية يوم 08 جوان 1999 بالاغلبية المطلقة في الغرفة السفلى ، وفي مقدمة الاهداف التي يسعى اليها قانون الوئام المدني هي نزع الغطاء عن اعمال العنف السياسي واعتبار التعامل معها على اساس انها جرائم جنائية مثلها مثل اي جرائم خارجة عن الطابع السياسي ، ومحاولة بلورة حل للازمة السياسية ودفع البلاد الى مصالحة وطنية يتراجع فيها العنف تدعم فيها اواصر الحوار والتعاون .[1]

المصالحة الوطنية كآلية سياسية لاسترجاع الأمن خلال فترة حكم بوتفليقة:

اعتمد الرئيس بوتفليقة أسلوب المرحلية والتدرجية في معالجة الأزمة الجزائرية، انطلاقا من قانون الوئام المدني،

[1] احمد كربوش ، **مكانة سياسة المصالحة الوطنية في حل الازمة في الجزائر**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية (جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، 2012) ، ص 82-83

والعفو الرئاسي الخاص، ليلي هذه القوانين ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، كآلية حاول الرئيس من خلالها تكملة النقائص التي عرفتها الآليات السالفة الذكر، والمصالحة الوطنية كمفهوم، ظهرت مع الأزمة السياسية التي عقبت إيقاف المسار الانتخابي عام 1992 وما تلاها من أعمال العنف التي عرفتها الجزائر منذ هذه الفترة والتي أدت إلى تدهور الوضع الأمني .

فالمصالحة الوطنية ظهرت كمطلب سياسي وإعلامي وشعبي، كرد فعل على الوضع الأمني من جهة وكسياسة لتطويق الأزمة السياسية والأمنية، فهي بذلك سياسة تقوم على رفض السلاح والأخذ بالحل السياسي والسلمي كسبيل للخروج من الأزمة وبالتالي استرداد الأمن وبناء السلام.

الظروف التي جاءت فيها آلية المصالحة الوطنية:

تجسدت أهداف المصالحة ومساعي الحوار التي تحققت بموجب الآليات السابقة كقانون الرحمة والوئام المدني وعرف الوضع الأمني في الجزائر نوعا من الاستقرار على إثر:

- النجاح النسبي لسياسة الحوار والوئام المدني والتي أسفرت عن استفادة العديد من الجماعات الإسلامية المسلحة والمنخرطين فيها من إجراءات العفو.
- عودة الجزائر إلى المسار الديمقراطي، واكتمال البناء الفعلي لمؤسسات الدولة .
- الإفراج عن قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد أن استوفوا مدة العقوبة.

لم يعد مطلب عودة الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى النشاط السياسي ملحا مثلما كان في السنوات الأولى من الأزمة.

وبعد فوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في رئاسيات 8 أفريل 2004 دخل مطلب المصالحة الوطنية ضمن برنامج الحكومة، وصادق عليه النواب في البرلمان بغرفيته.

وهنا طرحت المصالحة الوطنية بتسمية جديدة هي المصالحة الوطنية و العفو الشامل، أو المصالحة الوطنية الشاملة وهذا المفهوم يختلف جذريا عن مفهوم المصالحة الوطنية الذي كان سائدا من قبل في مضامين قانون الرحمة والوئام المدني، فإذا كانت الآليات السابقة تبحث عن حل الأزمة السياسية بوضع إجراءات وآليات أمنية أكثر لذلك فإن المفهوم الجديد للمصالحة الوطنية (المصالحة الوطنية والعفو الشامل)، قد أثار العديد من المخاوف لدى العديد من الفئات المثقفة والشعبية نظرا لغموض مضمونه، وتتمثل هذه المخاوف فيما يلي:

- التخوف من أن تصبح المصالحة الوطنية من هذا المفهوم، وسيلة يستفيد منها الحركى والأقدام السوداء تحت تأثير ما سمي بالمصالحة الوطنية التاريخية الشاملة التي أثارها شيراك خلال زيارته للجزائر في مارس2003.

- تعميم المصالحة الوطنية إلى قطاعات أخرى، قد تجعل فئات محددة تخرج تحت طائلة القانون بحجة العفو الشامل(كمهربي الأموال ،ومرتكبي جرائم معينة، والمتهمين بالفساد) ولان مفهوم العفو الشامل قد فتح المجال أمام التحليلات والتأويلات والمخاوف في إطار ضيق الرؤية وغموض المفهوم، فقد أخذت المصالحة الوطنية تسمية جديدة هي: ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وتكمن الأسباب الرئيسية التي جاء من أجلها الميثاق في محاولة علاج الجوانب التي تم إغفالها في الآليات السابقة.

فإذا كان قانون الرحمة والوئام المدني قد ركز على حاملي السلاح، فان ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، جاء محاولا علاج العديد من الملفات ومنها:

-ملف حاملي السلاح- ملف المفقودين – ملف عائلات الإرهابيين – ملف المتورطين في دعم الإرهاب- ملف ضحايا المأساة الوطنية.[1]

ويهدف الميثاق إلى:

-توفير المجال لعناصر الجماعات الإسلامية المسلحة التي ترغب في التخلي عن أعمال العنف للاندماج في المجتمع الجزائري.

-وقف إراقة الدماء وإرساء السلم وتدعيم مفعول الوئام المدني.

-تزكية جملة من الإجراءات القانونية والإدارية التي تتولى مؤسسات الدولة تنفيذها بعد الاستفتاء.

-محاولة إيجاد حل شامل يتضمن الاتفاق على طريقة ناجعة لوضع حد نهائي للعنف ورفع المظالم العديدة التي أفرزتها الأزمة والتخفيف والعفو عن العقوبات الصادرة عن القضاء، والاتفاق على حلول المشاكل والآثار السياسية التي تسببت فيها الأزمة سواء على مستوى البناء الداخلي أو العلاقات الخارجية.

وقد تم تنظيم الاستفتاء حول ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في 2005/09/29، حيث بلغت نسبة المشاركة على المستوى الوطني 76%وكانت نتائج الاستفتاء على النحو التالي:[2]

عدد الناخبين 14,5مليون ناخب.

عدد المصوتين ب نعم 14،054 مليون أي نسبة 97،36%.

عدد المصوتين ب لا 381 ألف أي نسبة 2،64%.

---

[1] "الآليات السياسية لاسترجاع الأمن في الجزائر خلال فترة حكم بوتفليقة "في: 2018/03/25
https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=622998264382488&id=306990725983245(15-03-2018)

[2] عبد الحميد مهري، "يجب أن يستمر البحث عن طريق المصالحة الوطنية" ، في :
http//www.algeria-voice.org/errai/errai2140/hauptteil -errai310.htm (10-03-2018)

وإن كانت المصالحة الوطنية قد عالجت الوضع الأمني معرجة على بعض الملفات التي أغفلت في الآليات التي سبقتها، فمن الملاحظ أن المصالحة الوطنية هي مشروع مجتمع جزائري، وأنها ستكون بادرة لمعالجة أسباب الأزمة لأن السلم سهل تحقيقه لكن الصعوبة تكمن في الحفاظ عليه وتوفير بيئة ملائمة لكي ينمو ويزدهر[1]

المطلب الثاني : الاليات القانونية للمصالحة الوطنية في الجزائر

المصالحة الوطنية سبقتها عدة محاولات لحل الازمة منها سياسة الرحمة التي اقترحها الرئيس اليمين زروال ثم في عهد بوتفليقة سياسة الوئام المدني.

يهدف قانون الوئام المدني الى حل الازمة و الخروج من دوامة العنف و اعادة المسلحين الى الحياة الطبيعية،اتاح القانون الذي دخل حيز التنفيذ بداية من 13 جويلية 1999 متبوعا بمرسوم 10جانفي2000 لأول مرة في عهد الازمة اطارا قانونيا لإعادة ادماج المسلحين، بموجب هذا القانون يستفيد افراد الجماعات المسلحة الذين لم يرتكبوا جرائم القتل و الاغتصاب ،التسبب في ضرر دائم و وضع المتفجرات في الاماكن العامة ،والذين يسلمون انفسهم في غضون ستة اشهر من الاعفاء من المحاكمة ،و الذين ارتكبوا هذه الجرائم يمكنهم الاستفادة من عقوبات مخففة كما تستبعد عقوبة الاعدام والحكم بالسجن المؤبد ، ايد هذا القانون بموجب استفتاء شعبي في سبتمبر 1999 ما نسبته 85% من الهيئة الناخبة .

ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ومراسيمه التنفيذية :

يعتبر المرسوم رقم 278/05 الذي دعا اليه الرئيس بوتفليقة ودعمه بتاريخ 14 اوت 2005 اطارا لوضع نهاية لنزاع داخلي ، فقد اقترح المرسوم تدابير لإعفاء الجماعات المسلحة الحاليين والسابقين من المقاضاة او تخفيض العقوبات ، ثم عرض محتوى القانون على الاستفتاء في 29 سبتمبر 2005 ، وقد خول لرئيس الجمهورية اتخاذ كل الاجراءات لتجسيد بنوده ، وهو ما جسد في المراسيم التنفيذية الصادرة في فيفري ومارس سنة 2006 .

وقد اعفى المرسوم من المقاضاة كل فرد من الجماعات المسلحة الذي يسلم نفسه خلال الفترة من 13 جانفي 2000 الى 28 فيفري 2006 ، كما انه تضمن توسيعا لنطاق قائمة الجرائم المؤهلة للعفو لتشمل حادثة قتل واحدة او اثنتين وأفعال التعذيب التي تسببت في ضرر دائم حيث تجاوزت الاستثناءات المنصوص عليها في قانون الوئام المدني ، وبموجب الشروط الواردة في هذا المرسوم لا يعفى من المقاضاة سوى اولئك الذين ارتكبوا افعال المجازر الجماعية او انتهاك الحرمات او استعمال المتفجرات في الاماكن العامة او شاركوا

[1] "الآليات السياسية لاسترجاع الأمن في الجزائر خلال فترة حكم بوتفليقة " ، **المرجع نفسه .**

فيها او حرضوا عليها (المادة 104) ، ووفقا لبيانات رسمية فان نحو 300 من اعضاء الجماعات المسلحة سلموا انفسهم قبل حلول الموعد النهائي .

كما نص المرسوم على اطلاق صراح المعتقلين او المسجونين بسبب ضلوعهم في انشطة ارهابية باستثناء اعمال القتل الجماعي وانتهاك الحرمات وعمليات التفجير .

مكنت المواد من 21 الى 24 من الغاء اجراءات الحرمان المتعلقة بالمستفيدين من احكام القانون المدني ، وكذا مسؤولية الدولة في رفع كل عائق اداري يواجهونه ، تضمن القانون ايضا اعادة ادماج من تعرض للتسريح بموجب اجراءات ادارية قررتها الدولة في العمل او رفع التعويضات المناسبة حسب الحالة كما تطرق القانون الى اجراءات التكفل بملف " ضحايا المأساة الوطنية " او المفقودين من خلال تسليم تصريح الوفاة بعد معاينة الشرطة القضائية وبغية التسريع في العملية الغيت احكام قانون الاسرة في مسألة الموت الحكمي التي كانت تعطي مهلة اربع سنوات من معاينة الغياب وعوضت بمدة اقصاها ستة اشهر من تاريخ محضر معاينة فقدان الشخص تسلمه الشرطة القضائية يمنح الحكم النهائي بالموت نفس الاثار القانونية للموت الطبيعي .

فيما نظر مرسوم تعويض ضحايا المأساة الوطنية رقم 93/06 في 28 فيفري 2006 كيفيات تعويض ذوي ضحايا المأساة الوطنية (المفقودين) بعد التصريح بالوفاة ، بما فيهم التابعين لوزارة الدفاع الوطني او غيرهم ، وحدد اربع اشكال للتعويض تتكفل بها خزينة الدولة : معاش الخدمة ، المعاش الشهري ، راس مال الاجمالي او راس مال الوحيد ، يمكن ان يصل مبلغ تعويض المستفيدين من نظام رأسمال الاجمالي الى 120 مرة مبلغ 16.000 دينار جزائري أي ما يعادل مليون تسعمائة وعشرين الف دينار جزائري (1.920.000.00د ج) بينما نظر المرسوم الرئاسي رقم 94/06 في 24 فيفري 2006 اعانة الدولة للاسر المحرومة التي ابتليت بضلوع احد اقاربها في الارهاب للحصول على الاعانة يشترط الحصول على شهادة ادارية من والي الولاية تثبت حرمان العائلة بعد التحقيق الاجتماعي، على خلاف ذوي الحقوق المعنيين بالمرسوم 93/06 الذين يستفيدون من التعويض اليا [1] .

المبحث الثالث : نتائج المصالحة الوطنية في الجزائر

المطلب الاول : النتائج السياسية والامنية في الجزائر

سمح ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي تمت تزكيته عن طريق استفتاء شعبي سنة 2005 بطي صفحة من المأساة الوطنية وأصبحت الجزائر من خلال المصالحة الوطنية انموذجا يقتدى به من قبل العديد من القوى

[1] عبد النور منصوري ، **مرجع سابق**، ص ص 130، 132 .

السياسية داخل الوطن ، والعديد من سياسات الدول التي هي بحاجة الى المصالحة ما بين مقوماتها وما بين اطيافها السياسية ، حيث اثبتت من خلالها ان الارهاب والعنف لا يمكن ان يقضى عليه بقوة السلاح فقط [1].

-إلا ان المعلومات المتوفرة من اعداد المتمردين الذين استسلموا او منحوا العفو بأنها غير مكتملة ومتناقضة فقد قال مسؤولون في وزارة العدل لمنظمة " هيومن رايتس ووتش " في يونيو 2005 مثلا ، ان العدد الاجمالي للمستفيدين من احكام قانون الوفاق المدني زاد على 5500 شخص ،كان 330 منهم يقضون عقوبات منخفضة لجرائم عنف اقترفوها ، وأفاد مسؤولون حكوميون ايضا ان نحو 400 استسلموا بين العامين 1995 و 1998 بموجب القانون الذي اطلقه الرئيس اليمين زروال ، وفي نوفمبر 2006 صرح وزير الداخلية نور الدين يزيد زرهوني في مؤتمر صحفي ان " 80 % من الارهابيين سلموا اسلحتهم " إلا انه لم يعطي أي رقم في هذا الشأن وزعم عزيز مروان المسؤول على الاشراف على تطبيق ميثاق المصالحة الوطنية ان 17 الف ارهابي كانوا القوا سلاحهم بحلول يونيو 2007، إلا ان التقارير التي صدرت في صحف جزائرية وفرنسية وأوحت ان عددا يتراوح حده الاقصى بين الفين وثلاثة ألاف عنصر من عناصر الجيش الاسلامي للإنقاذ استسلموا [2]، وإجمالا استفاد حوالي 15 الف شخص من اجراءات السلم والمصالحة الوطنية [3].

ويمكن اجمال انجازات المصالحة الوطنية في النقاط التالية :

- ✓ نجح الميثاق في تعزيز السلم والاستقرار السياسي
- ✓ جاء حلا وسطا بين طروحات فكرية متضادة لفرقاء سياسيين خاصة بين طروحات التيارين العلماني والإسلامي .
- ✓ ضم هذا الميثاق لاول مرة فئات كانت الدولة ترفض التكفل بمعالجتها سابقا كعائلات الارهابيين والمفقودين واسقط عقوبتي الاعدام والسجن المؤبد .
- ✓ فتح هذا الميثاق ابواب الاستثمارات خاصة مع ارتفاع اسعار المحروقات .

---

[1] صالح سعود . "جسدت فكرة الوطن قبل الجميع"في:
http://www.alseyassi.dz.com/ara/sejut.php(05-04-2018)

[2] رشيد تلمساني ، **مرجع سابق** ، ص 13 .14

[3] عبد الرحمن بي شريط ، "المصالحة الوطنية اصبحت نموذج عالمي"في:(2018/03/25)**http://www.alseyassi.dz.com/ara/sejut.php**

- ✓ الميثاق وظف مفهوم المسؤولية الفردية وابعد مفهوم المسؤولية الجماعية وذلك من خلال عدم تحميل الاسر التي التحق احد افرادها بالجماعات الارهابية المسؤولية عن الاعمال التي يقوم بها هذا الفرد [1].
- ✓ عودة الاستقرار السياسي للنظام الجزائري ومؤسساته وتمكين الدولة من التفرغ للإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبدأت اجهزة الدولة تستعيد توازنها وتتفرغ لمهامها وقد سمح هذا الوضع للدولة بالشروع في اصلاحات سياسية واجتماعية خاصة بعد التحسن الامني الكبير ، ومن هذه الاصلاحات نذكر : انشاء لجنة اصلاح العدالة في 19 اكتوبر 1999 [2] ولجنة اصلاح هياكل الدولة في 22 اكتوبر 2000 [3]، لجنة اصلاح المنظومة التربوية في 09 ماي 2000
- ✓ تحسين موقع الجزائر الدولي : تحسن مركز الجزائر على الساحة الدولية بصورة لافتة خلال عهد بوتفليقة نتيجة لانخفاض وتيرة العنف الداخلي ، ولا سيما نتيجة لمساعي بوتفليقة الدبلوماسية التي لم تهدا وقد استخدم حنكته لحشد واعتراف دوليين خاصة من فرنسا والولايات المتحدة الامريكية حيث اجرى ما لا يقل عن اربعين زيارة دولية في السنوات الاولى لعهدته[4]
- ✓ بسبب الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة اصبحت الجزائر شريكا هاما في مكافحة الارهاب على المستوى الدولي ، وأصبح ينظر اليها باعتبارها ندا للولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي على حد سواء ، ورفعت واشنطن الحظر المفرو ض على توريد الاسلحة للبلاد ، وضمت الجزائر الى " مبادرة مكافحة الارهاب في الصحراء " والتي سميت لاحقا " الشراكة المعنية بمكافحة الارهاب في الصحراء " " وحوار الناتو المتوسطي " كانت كل هذه المبادرات تهدف الى تعزيز التعاون في مكافحة الارهاب ،ومنذ 2004 شاركت الجزائر في اجتماعات منظمة حلف شمال الاطلسي (الناتو) في بروكسيل في مناورات عسكرية مشتركة مع الحلف ، وفي المقابل قدمت واشنطن معلومات للقوات المسلحة الجزائرية ، واستمرت الجزائر في ممارسة دورها

---

[1] نعيمة عزوق . **سياسة الوئام المدني بين المبدا والواقع** ، رسالة ماجيستير(جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام ،2006/2005)ص 230

[2] رئاسة الجمهورية ، المرسوم الرئاسي رقم 99 –234 يتضمن احداث اللجنة الوطنية لاصلاح العدالة ، الجريدة الرسمية ، العدد 74 في 20 اكتوبر 1999 . ص 03

[3] رئاسة الجمهورية ، المرسوم الرئاسي رقم 2000 –372 يتضمن احداث لجنة اصلاح هياكل الدولة ومهامها ، الجريدة الرسمية ، العدد 71 في 26 نوفمبر 2000 . ص 14

[4] رشيد تلمساني ،**مرجع سابق**، ص 17 .18

كعضو نشط في منظمة الوحدة الافريقية ، حيث استضافت الجزائر قمة المنظمة الخامسة والثلاثين عام 1999 .[1]

✓ استطاعت المصالحة الوطنية والمقاربة الجزائرية في مكافحة الارهاب جعل الجزائر بلدا مصدرا للأمن والسلام في العالم على غرار ليبيا ومالي والعديد من دول المنطقة التي تعاني من ازمات داخلية ، حيث حظيت الجزائر بإشادة دولية ، خاصة من قبل امريكا التي اعتبرتها بلدا مصدرا للأمن والسلم والاستقرار في العالم [2].

*رغم ما حققته المصالحة الوطنية الا ان هناك عدة اخفاقات منها :

– حمل هذا الميثاق طرفا واحدا مسؤولية نشوب الازمة يتمثل في الذين استعملوا الدين لأغراض سياسية في اشارة ضمنية الى الجبهة الاسلامية للإنقاذ

– عدم القضاء نهائيا على الارهاب وظهور تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي منذ 2007 ولكن رغم هذا الشكل الجديد للإرهاب فان العنف في البلاد قد تضا ءل باستثناء تسجيل تفجيرات قصر الحكومة في 2007 والمجلس الدستوري في 2008 .

✓ الميثاق لم يقدم حلا سياسيا شاملا للازمة حيث ركز على الابعاد الامنية والاجتماعية للمصالحة حيث اهمل ابعادها السياسية والحضارية .

✓ الميثاق كرس مفهوم المواطنة الناقصة من خلال منحه العفو لصالح قادة الجبهة الاسلامية للإنقاذ والسماح لهم بالعودة للوطن ولكنه منعهم من ممارسة حقوقهم السياسية ومن اعادة حزبهم الى الساحة الوطنية ، وهذا الاجراء وان كانت له مبررات سياسية إلا انه يمنحهم مواطنة ناقصة[3].

المطلب الثاني : النتائج السوسيو اقتصادية للمصالحة الوطنية في الجزائر

بعد استعادة النظام للاستقرار السياسي والأمني بشكل ملحوظ ، اتجهت انشغالاته الى الاهتمام بقضايا التنمية والتحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني فاستحدثت بذلك مجموعة من البرامج والسياسات تصب في اطار تحقيق الرفاهية وزيادة القدرات الانتاجية لمختلف المؤسسات بما يساهم في جلب رؤوس الاموال وتحقيق القدرة عل المنافسة الانتاجية بين مختلف الدول ، ومن بين هذه البرامج نذكر برنامج الانعاش الاقتصادي (

[1] دالية غانم، "الجزائر على حافة الهاوية : ماذا حققت الاعوام 17 من حكم بوتفليقة، " في:(2018-04-15) **carnegie-mec.org/2016/04/28/ar-pub63483**

[2] عبد الرحمن بن شريط . **مرجع سابق**

[3] عزوق نعيمة ، **مرجع سابق** ، ص 230

2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) والبرنامج الخماسي (2010- 2014)

سياسة الانعاش الاقتصادي 2001 – 2009 :

أ – برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001–2004)

يتمحور برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الممتد من 2001 الى 2004 حول الانشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الانتاجية الفلاحية ،كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري والنقل بالإضافة الى تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من اجل تحقيق التنمية المحلية [1]، وتم تخصيص مبلغ 525 مليار دج وينقسم البرنامج الى اربعة اقسام رئيسية هي : الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية ، التنمية المحلية والبشرية ، دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري .

1 – **الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية** : وشملت الاشغال تجهيزات الهياكل بقيمة 142.9 مليار دج ، وتنمية وتنشيط المناطق الريفية بقيمة 32 مليار دج ،كما شملت السكن والعمران بقيمة 35.6 مليار دج ، وترقية وتطوير مناطق الوطن عن طريق انشاء الهياكل والمنشئات القاعدية [2] ويعتبر هذا القطاع اكبر القطاعات من حيث المبلغ المرصود له وذلك نظرا لأهميته خاصة وانه يخلق مناصب للشغل .

2 – **التنمية المحلية والبشرية** : ويحدد البرنامج نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات : كانجاز المخططات البلدية (pcd) ، والمشاريع المتعلقة بالطرق الولائية والبلدية وانجاز البنى التحتية للاتصال لإيقاف حركة نزوح السكان ، وبالنسبة للتشغيل والحماية الاجتماعية فهذا البرنامج يضم مجموعة كبيرة من البرامج الفرعية التي يمكنها ان تخلق 70000 منصب شغل ، اما بالنسبة لتنمية الموارد البشرية فقد تم رصد مبلغ 90.3 مليار دج لقطاعات التربية والتعليم العالي والبحث العلمي ، الصحة والسكان ، الشباب والرياضة ، الثقافة والاتصال ، الشؤون الدينية [3].

3 – **دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري** : وخصص له مبلغ 65.4 مليار دج ويهدف الى حماية السهول والأراضي المعرضة لخطر الانجراف ودعم انتاج الحبوب والحليب وتنمية الصيد البحري وتربية المائيات وحماية البيئة البحرية وخلق مناصب الشغل.

---

[1] كريم زرمان ، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي ، **ابحاث اقتصادية وادارية**" ، ع07 ، (جوان 2010) ص 200.

[2] محمد بوضياف ، **مرجع سابق** ، ص 288

[3] زرمان كريم . **مرجع سابق** ، ص 203

4 - **برنامج دعم الاصلاحات** : رصد لهذا البرنامج ما قيمته 45 مليار دج وهو موجه بالأساس الى توفير الظروف المناسبة لنجاح برنامج الانعاش من خلال دعم المؤسسات الانتاجية وتوفير الظروف المناسبة لها من اجل زيادة انتاجها

ب - البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 -2009) :

جاء هذا البرنامج استكمالا للبرنامج الاول حيث يهدف الى العمل على رفع معدلات النمو الى حدود ما تم تحقيقه حلال الفترة السابقة والعمل على اتباع افضل السياسات للقضاء على افة الفقر من خلال تخفيض معدلات البطالة وتحسين معيشة الافراد وظروف حياتهم [1]، وتضمن البرنامج خمسة قطاعات هي قطاع الخدمات العمومية ، القطاع الاقتصادي ، قطاع الهياكل القاعدية ، قطاع التنمية البشرية ، قطاع الاسكان وظروف المعيشة.

1 - قطاع الخدمات العمومية : رصد لهذا القطاع مبلغ 203.9 مليار دج حيث تم من خلاله اصلاح العدالة والداخلية والمالية وباقي الادارات العمومية وكذلك قطاع البريد والتكنولوجيات الحديثة والاتصال.

2 - القطاع الاقتصادي : شمل هذا القطاع كل من الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ، والصناعة وترقية الاستثمار ، والسياحة والمؤسسات الصغيرة والحرف ، حيث رصد له مبلغ 337.2 مليار دج .

3 - قطاع الهياكل القاعدية : وشمل قطاع الاشغال العمومية والنقل وقطاع المياه وقطاع التهيئة العمرانية .

4 - قطاع التنمية البشرية : واستفاد هذا القطاع بمبلغ يقدر 577.6 مليار دج أي ما يعادل نسبة 15.2% من ميزانية البرنامج ككل .

5 - قطاع الاسكان وظروف المعيشة: خصص لهذا القطاع مبلغ 1908.5 مليارد وزعت على مجموعة من القطاعات اهمها قطاع السكن والتربية والتعليم العالي والتكوين المهني والبرامج البلدية للتنمية[2]

تقييم سياسة الانعاش الاقتصادي 2001-2009:

رغم المبالغ الطائلة التي رصدتها الحكومة لبرامج الانعاش الاقتصادي ورغم النتائج الايجابية التي حققتها هاته البرامج ، إلا انه يمكن تسجيل مجموعة من الاخفاقات مقابل تلك الانجازات ، خاصة فيما يخص العدالة وتوزيع الثروة ، حيث نجد ان هذه البرامج – خاصة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي – لم تقضي

[1] بوضياف محمد ، **مرجع سابق** ،ص 296

[2] نبيل بوفليح ، مرجع سابق ، ص 47

على ازمة توزيع الثروة حيث بلغ دخل الجزائر من العملة الصعبة نحو 55 مليار دولار امريكي سنة 2005 مع ارتفاع اسعار النفط في السوق الدولية الا ان هذه الوفرة المالية لم تنعكس على تحسن مستوى معيشة المواطن ، ولعل تقرير التنمية البشرية العربية لسنة 2004 الصادر عن برنامج الامم المتحدة يعطي دلالة على ذلك ، حيث كشف عن وجود 12.2 مليون جزائري تحت خط الفقر والتي تعادل نحو 40 % من عدد سكان الجزائر ، حيث نجد ان هذا البرنامج قلص وبنسبة صغيرة من معدلات البطالة حيث صارت 24% بعد ان كانت 29% حيث سمح البرنامج لاستحداث 728666 منصب شغل بين دائم ومؤقت ، ويوضح الخبير الاقتصادي الدولي " عبد المالك سراي " عدم التوزيع العادل لثروات الجزائر بقوله " ان 200 الف شخص يحوزون على 80% من الثروة ، وباقي الجزائريين أي 30.8 مليونا لهم 20% الثروة " [1]، وهذا ما جعل الحكومة تعيد النظر في سياسة السكن وتجلى ذلك واضحا في البرنامج التكميلي لدعم النمو حيث سهرت على مواصلة العمل ببرنامج المساكن الاجتماعية التساهمية الموجهة للفئات الاجتماعية المتوسطة الدخل وفي مجال السكن الريفي بادرت الحكومة بمراجعة الاعانات التي تمنحها الدولة للسكن الريفي حيث عكفت على انجاز برنامج 40000 مساعدة تم منحها [2]

ساهمت برامج الانعاش الاقتصادي في دفع العملية التنموية في الجزائر ، فمن حيث مضمونها مست العديد من الجوانب إلا انها اصطدمت ببعض العراقيل والمعوقات لعل ابرزها تفشي الفساد الاداري والسياسي الذي اضر بتلك البرامج التي كانت موجهة بالدرجة الاولى الى السكان ذوو المستويات الاجتماعية المتوسطة والضعيفة ، وهذا ما ادى الى تكريس ازمة العدالة في توزيع الثروة حيث تتضح التفاوتات بين المواطنين في توزيع ثروات الوطن كالأجور والسكن والمنح .. ومن هنا نستنتج ان الخلل ليس في برامج الانعاش الاقتصادي وحده في حد ذاته بقدر ما هو مرتبط بمدى نزاهة وشفافية ومصداقية القائمين على تسيير وتنفيذ هذه البرامج .

خلاصة الفصل الثاني :

تأسيسا على ما سبق ذكره يتضح لنا ان النظام السياسي في الجزائر قد اتخذ العديد من الاليات ، من اجل استرداد الامن بعد قصور الحلول العسكرية للأزمة الامنية التي كانت تتخبط فيها الجزائر بداية من الشروع في

---

[1] ميلود عروس ، **معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية 1990-2006 مقترب تحليلي تقييمي** . مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،(جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق ،قسم العلوم السياسية ، 2010) ص 178-179

[2] زرمان كريم . **مرجع سابق** ، ص. 220 .

مشاورات وطنية ، مرورا بانشاء ندوة الوفاق الوطني وصولا الى المصالحة الوطنية التي كانت من اولويات النظام السياسي في عهد عبد العزيزبوتفليقة ، بالرغم من العراقيل الكثيرة في الداخل والخارج ، فقد استطاعت هذه الالية ان تعيد الامن الى الجزائر ، وهذا ما يجعلنا نسلم ولو نسبيا بنجاعتها في استرداد الامن ومساهمتها في بناء السلام في الجزائر.

الفصل الثالث :

المصالحة الوطنية و

بناء السلام حالة

جنوب افريقيا

من ابرز اهتمامات الدول القابعة في ظاهرة العنف السياسي و اللاإستقرار البحث عن الحل الأفضل للخروج مما هي فيه ، عادة تلجأ الدول إلى تبني حلول بتجارب دول أخرى إلا أن الحلول المثلى تكون انطلاقا من البيئة الداخلية للدول لأن الظاهرة الاجتماعية متغيرة ، و النموذج قد ينجح في دولة ما و قد لا ينجح في أخرى لكن الهدف واحد و هو تحقيق الاستقرار و نبذ العنف و ما يؤدي إليه ، فبعدما تناولت الدراسة في الفصل الاول التجربة الجزائر التي عاشت ظاهرة العنف السياسي و التدهور الأمني و تبنيها لسياسة المصالحة الوطنية ، و التي نجحت إلى حد كبير في استرداد الأمن و الاستقرار في الجزائر ، و سوف تتناول الدراسة في هذا الفصل تجربة جنوب افريقيا في المصالحة الوطنية ، من خلال التطرق الى السياق البيئي للمصالحة الوطنية في جنوب افريقيا اي السياق السياسي والأمني بالإضافة الى السياق السوسيو اقتصادي ثم اليات المصالحة السياسية والقانونية وفي الاخير نتائج المصالحة السياسية والأمنية وكذا السوسيو اقتصادية.

المبحث الأول: السياق البيئي للمصالحة الوطنية في جنوب افريقيا.

المطلب الأول: السياق السياسي و الأمني للمصالحة الوطنية في جنوب إفريقيا :

" التسامح الحق لا يستلزم نسيان الماضي بالكامل" و " الظلم يسلب كلا من الظالم و المظلوم حريته و الشجعان لا يخشون التسامح من أجل السلام " هذه ثلاثة من أشهر الأقوال المأثورة للزعيم الجنوب إفريقي الراحل نيلسون منديلا الذي كرس حياته لتوحيد شعبه عقب نهاية حقبة نهاية "الفصل العنصري" [*] عام 1994 ، و بعد أكثر من ثلاثة و عشرون سنة على تجربة جنوب إفريقيا للمصالحة و التي حققت نجاحا منقطع النظير واطفات فتيل حرب اهلية ، مازالت عدة دول لاسيما في القارة الإفريقية تستلهم تجربة لجنة المصالحة الوطنية و التي تأسست بمقتضى قانون الوحدة و المصالحة الوطنية رقم 34 للعام 1995 خلال رئاسة منديلا الذي وصل إلى السلطة قبل عام واحد في سياق تحول ديمقراطي [1]

يتكون مجتمع جنوب بسبب الظروف التاريخية و الجغرافية من مجموعات متغايرة في أصولها و ثقافاتها و ألوانها و أديانها ، تنحدر إلى الإفريقية و الأوروبية و الهندية إضافة إلى عنصر الملونين فكان من الطبيعي أن يحدث صراع حول مختلف المصالح و كل مجموعة عرقية حاولت أن ترتبط بالمجتمع الذي انحدرت منه ، و بالتالي فإن مجتمع جنوب إفريقيا قد مثل بيئة صالحة لنمو فكرة العنصرية و لممارستها في الواقع السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي .[2]

لقد تبلور معنى الأبارتيد بمفهومه السياسي منذ عام 1947 عندما أخذ بعض قادة الحزب الوطني في جنوبّ إفريقيا باستخدامه في حملتهم الانتخابية كإطار أكثر تطرفا للتفرقة العنصرية ، إن أصحاب فكرة التفرقة العنصرية يقيمون دعواهم على أساس أن هناك تمايزا بين الجماعات البشرية الواحدة و بين فئاتها المتعددة .[3]

لقد تبنت هيكلية النظام السياسي في جنوب إفريقيا سياسة قائمة على التمييز العنصري عن طريق المحافظة على الهيمنة السياسية للبيض في دستور 1961 فضلا عن طبيعته العنصرية التي كان يتميز بها ، و ذلك عن

---

[*] نظام الفصل العنصري **Apartheid** : كلمة افريكانية حديثة العهد اذ دخلت قاموس التداول اليومي في 1950 تعبر عن السياسة العنصرية للحزب الوطني في جنوب افريقيا منذ استلامه الحكم سنة 1948 .

[1] يوسف محمد، "العدالة تسبق المصالحة .. جنوب إفريقيا نموذجا" ،في :(2018/04/06) **https://ar.haberler.com/arabic-news-996943**

[2] جديون وير، **تاريخ جنوب إفريقيا** ، تر: عبد الله الشيخ (الرياض، دار المريخ للنشر ، 1986) ص 16 .

[3] محمد برهام المشاعلي ،**الموسوعة السياسية والاقتصادية ،مصطلحات وشخصيات** (القاهرة،دارالأحمدي، 2008) ص21

طريق نظامه الاقتراعي فقد عمد إلى منع المواطنين السود و الملونين و الآسيويين من المشاركة في الانتخابات لاختيار مرشحيهم في النظام السياسي ، إلا أنه عن طريق مجلس تمثيلي للأشخاص الملونين الذي أسس عام 1964 قام بمنح بعض الملونين و الأسيويين من غير السود المشاركة في الانتخابات و كذلك تم انشاء مجلس هنود جنوب إفريقيا في عام 1968 .

إذن فالسلطة التشريعية اقتصرت على البيض من الأوروبيين لكن في الوقت نفسه تم ابعاد المواطنين الأفارقة إذ أن النظام العنصري حاول استمالة الملونين و الأسيويين و ذلك عن طريق إعطائهم شرعية برلمانية داخل البرلمان عندما أدرك أن هناك خطة لقيام تحالف مع الأفارقة السود .

في عام 1983 تم تشريع دستور جديد ليدخل حيز التنفيذ عام 1984 أين أصبحت السلطة التنفيذية بيد الرئيس ، إذ يتم اختياره من قبل 88 عضو يمثلون كتلة مقسمة ما بين البيض و الملونين و الهنود ، إذ يبلغ عدد البيض 50 عضوا و الملونين 25 عضوا و الهنود 13 عضوا يختارون بالأغلبية في مجالسهم البرلمانية ، ولاية الرئيس طبقا لما نص عليه هذا الدستور 5 سنوات و بهذا فقد هيمن الحزب الوطني على الحياة السياسية في جنوب إفريقيا و بالتالي استمرار الطبيعة العنصرية و إبقاء السلطة الفعلية داخل النظام تحت السيطرة التامة للبيض مادام أنها تمثل الأغلبية العظمى في البرلمان [1] و قد اعتمد الأفريكان * على مجموعة أدوات سياسية و اجتماعية و دينية وثقافية من أجل دعم إيديولوجية النقاء العرقي للجنس الأفريكاني و ترسيخ سياسة الفصل العنصري و كان من أهم هذه الأدوات :

أ. الحزب الوطني الأفريكاني : و هو الحزب الحاكم منذ 1948 إلى 1990 أين توالى على رئاسة هذا الحزب رؤساء امتازوا بأقصى حدود التطرف العنصري . [2] إلا أنه في الثمانينات و بعد تزعم (بوثا) للحزب سعى نحو الاصلاح و إلغاء سياسة التمييز العنصري بعد ضغوط داخلية و خارجية إلا أن ذلك لم يحصل حتى انتخابات عام 1989 عندما تزعم الحزب (فريديريك دي كليرك) و الذي عمد إلى تبني عملية الاصلاح و انتقل النظام من نظام عنصري عرقي إلى نظام ديمقراطي غير عرقي .

---

[1] خميس دهام وامنة داخل ، **العدالة الانتقالية دراسة مقارنة مابين دولة جنوب افريقيا والعراق** ، (دار الجنان ، عمان ، الاردن ، 2017)، ص 77، 78 .

* الافريكان : وهو كل من يتحدث الافريكانية من البيض في جنوب افريقيا وخاصة من ينحدر من اصول هولندية.

[2] مها عبد اللطيف ،" المجتمع والتحول السياسي في جنوب افريقيا حتى عام 1999 "، **مجلة الدراسات الدولية** ،ع31، (2006) ،ص 72 .

ب . الحزب المتحد : تقوم عقيدة هذا الحزب على سياسة التمييز العنصري التي تغلفها بعض الشعارات اللفظية و منها التمييز العادل و الدولة المتعددة الاجناس .[1]

ج . اتحاد الإخوة : و هو جمعية سرية عنصرية أعضاؤها من الأفريكان فقط تعلن العداء للسود و حتى للبيض من غير الأفريكان ، و كان هدفهم الرئيسي هو السيطرة السياسية عن طريق الحزب الوطني .

د . الكنيسة الاصلاحية الهولندية الأفريكانية : و التي كانت تتبنى أفكار كالفن المتعصبة و هذا ما أدى إلى قيام العداء المتبادل بين الجمعيات التبشيرية للكنيسة الكاثوليكية و الأفريكان الذين لم تسمح مس يجيتهم بالاعتراف بالمساواة بين البيض و السود .

هـ . اللغة و النظام التعليمي : و المقصود هنا اللغة الأفريكانية التي اعتبرت من أهم الأدوات التي استند عليها الأفريكان في سياساتهم العنصرية .[2]

أما الأحزاب الوطنية المناهضة للنظام العنصري و تدعو إلى الاستقلال فهي :

أ . حزب المؤتمر الوطني الإفريقي : و الذي تأسس عام 1912 أهدافه الرئيسية إلغاء سياسة التمييز العنصري بالطرق السلمية التي تعتمد على أسلوب الاصلاح الدستوري ، و تمثيل الشعب الجنوب الافريقي بصورة متكاملة في البرلمان و المجالس المحلية ، و تطبيق مبدأ المساواة في الحقوق و الواجبات لكل سكان جنوب إفريقيا .

و قد أصدر الحزب في عام 1949 برنامج عمل جديد يهدف إلى تحويل المؤتمر الإفريقي من هيئة إصلاحية إلى حركة شعبية جماهرية ثورية و ذلك عن طريق ممارسة أشكال متنوعة من النضال التي تسمح الأوضاع بممارستها ، و إن العام 1955 يمثل بداية مهمة في حياة هذا الحزب حيث أصدر فيه ميثاق الحرية الذي يعد بمثابة دليل للعمل الوطني وبه يحدد أسس التحالف بين القوى الاجتماعية المختلفة التي تؤيد هذا الحزب، إذ يهدف إلى إقامة دولة ديمقراطية مستقلة ويؤيده الكثير من العناصر الآسيوية وتزعم هذا الحزب لفترة طويلة (ألبرت تولي) والذي يعدّ الأب الروحي للأفارقة وبعد وفاته خلفه (نيلسون مانديلا) وهو من العناصر البارزة إذ أعتقل وسجن في منتصف الستينات، فقاد الحزب بدلا عنه (أوليفر قامبو) وقد حظرت السلطات العنصرية هذا الحزب في عام 1960 عقب مذبحة شاربفيل [3]، والتي خسر العديد من اعضاء هذا الحزب روحهم المعنوية بعد هذه المجزرة ، والتي تردد صداها فورا في كافة أرجاء العالم ففي واشنطن قال أيزنهاور الذي

[1] خميس دهام وامنة داخل ، **مرجع نفسه** ، ص 78

[2] مها عبد اللطيف ، **مرجع سابق** ، ص 73-74

[3] خميس دهام وامنة داخل ، **مرجع سابق** ، ص79

كان يواجه مشاكله العرقية الخاصة عام الانتخابات ، إنه لن يجلس في موقع الحكم في" مشكلة سياسية واجتماعية صعبة على بعد ستة آلاف ميل" إلا أن وزارة الخارجية انتقدت بريتوريا بشكل غير مسبوق وأعربت عن املها في ان يتمكن السود في جنوب افريقيا من الحصول على انصاف لم ضالمهم المشروعة بوسائل سلمية ، وفي الأمم المتّحدة ألقى باللائمة على الحكومة في إطلاق النار في حين امتنعت كل من بريطانيا وفرنسا عن التصويت ، وفي جنوب افريقيا تداعى سوق الأوراق النقدية واصطف البيض في طوابير ليشتروا البنادق أو ليتقدموا بطلبات للهجرة.[1] واما قيادة المؤتمر الوطني استنتجوا ضرورة المقاومة المسلحة لنظام الابرتايد، وأسسوا تنظيما سموه برمح الامة حيث كانت الخطة هي الاضطلاع في سلسلة متصاعدة من الهجمات على الدولة [2]وهو الجناح العسكري للحزب ومع تصاعد هجمات الكفاح المسلح تم توقيف عدد من زعماء الحزب من بينهم نيلسون مانديلا وهرب بعض منهم خارج البناء ، وفي 1988 تبنى الحزب فكرة بناء دولة ديمقراطية في جنوب افريقيا وقد تمكن الحزب من تحقيق ذلك بموجب انتخابات عام 1994 .

ب – مؤتمر الوحدة الافريقية : والذي تاسس نتيجة الانقسام داخل صفوف حزب المؤتمر الوطني عام 1959 ، وكان السبب الرئيسي للانشقاق هو اختيار الاسلوب لمواجهة التمييز العنصري والذي رفض اجراء مفاوضات مع الحكومة العنصرية التي يعتبرها حكومة مغتصبة وقد تبنى هذا الحزب الكفاح المسلح و حضر نشاطه في 1960 .

ت – الحزب الشيوعي لجنوب افريقيا : تاسس هذا الحزب عام 1921 كانت العضوية فيه مفتوحة للجميع ، كما كان لهذا الحزب تاثير واضح في فكر حزب المؤتمر الوطني عن طريق الجناح العسكري الذي شكله الطرفان الى جانب المواقع القيادية فيه التي تقلدها زعمائه فيه حيث كان كل من "جوسلوفو" و"كريس هاني" في منصب رئيس الجناح العسكري فضلا عن ذلك وبمقتضى انتخابات عام 1994 اكتسب تمثيلا قويا في البرلمان وذلك عن طريق مرشحيه الذين تقدموا كممثلين عن حزب المؤتمر الوطني الافريقي .[3]

وبموازاة الاجراءات المؤسسية المكرسة لإقصاء السود شدّد نظام الأبارتيد قبضته الأمنية فأضطهد مناوئيه وألقى بزعامات حزب المؤتمر الوطني الافريقي في السجون وتصدى لكل الحركات الاحتجاجية بالقمع والقتل، فكانت مجازر سويتو وغيرها من الانتهاكات التي هزت الرأي العام العالمي، أما حرية الرأي والتعبير فهي

---

[1] انطوني سامبسون، **مانديلا السيرة الموثقة** ،ص 213

[2] ديفد وايت هاوس ،" جنوب افريقيا : مسيرة النضال الطويلة" ، في : **https://ma-alamal.com/2016/06/16** (08/04/2018)

[3] خميس دهام وامنة داخل ، **مرجع سابق** ، ص80–81

مقيدة بعدة تشريعات بالنسبة للإفريقيين، بموجب قانون 1963 يمنع نشر أو انتاج أو توزيع أي منشور غير مرغوب فيه ويحظر على المواطنين الافارقة التعبير عن اي شكوى تقع عليهم او نشر أي مطبوعات تضر بالسلطة خاصّة بينما يتعلق بالسّجناء والسياسيين **وأحوالهم**.

المطلب الثاني :السياق السوسيو اقتصادي للمصالحة الوطنية في جنوب افريقيا

أُقر نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا منذ 1948 ولم ينته إلا عام 1991، وحكمت من خلاله الأقلية البيضاء –المنحدرة من أصول أوروبية والتي تمثل ما بين 15 و 20% فقط من السكان– الأغلبية السوداء ذات الأصول الأفريقية والهندية.

مهّد لظهور نظام الفصل العنصري فوز الحزب الوطني المتطرف في تشريعيات 1948، حيث بدأ هذا الحزب مشروعه السياسي بقانون سُمي ''سجل السكان'' أُقر في 1950، وقسّم السّكان رسميا إلى مجموعات عرقية حدّد أماكن وجودها في أماكن معينة. ومهّد هذا القانون لتفرقة شاملة أنتجت مجتمعين متباينان في كل شيء ويسلكان مساري تنمية مختلفين تماما.[1]

وقبل هذا القانون تعاظمت الاجراءات العنصرية من خلال قانون عام 1949 الذي يمنع الزواج بين الأعراق، وقانون آخر يمنع العلاقات الجنسية بين أشخاص من أعراق مختلفة، ثم اتى قانون السكن المنفصل الذي سمي بقانون مناطق المجموعات، ليصبح الفصل العنصري سائدا في كل شبر من جنوب افريقيا، لتزال أحياء عن بكرة أبيها مثل: صوفيا تاون في جوهانسبورغ والمنطقة السادسة في الكاب من أجل ابعاد السود إلى مدن صفيح نائية، بعد طرد نحو 3,5 مليون شخص ومصادرة أملاكهم ومزارعهم ومنحها إلى مواطنين بيض[2]، أين أجبر الأفارقة على حياة التشرّد والعمل كأجراء في خدمة المجتمع الابيض، بالإضافة إلى ذلك فقد حطّم هذا التوسّع من قبل البيض النظم الاجتماعية للقبائل الافريقية وعزل قادتها، ممّا أدّى إلى خلو المجتمع الافريقي من زعامات تقليدية، قادرة على قيادته في مواجهة الخطر الأوربي، والقضاء على فرصة اتحاد الأفارقة في عملية المواجهة باندلا ع الحروب والصّراعات بين القبائل نفسها من أجل الحصول على الأرض، وبالتالي تشتت وحدة المجتمع الافريقي في إطار قبلي تعددي متصارع.

وتقود إيديولوجية الحزب الوطني الحاكم على فكرة بقاء الافريقي في معزل عن الأبيض، حتّى تقلّ فرصته في التّقدم عن طريق التقليد ويظلّ الدم الابيض نقيّا، فأصدر الحزب الحاكم العديد من التشريعات نظّمت عملية

---

[1] الابرتيد (الفصل العنصري): الاصل والنشاة .**مرجع سابق**

[2] لوانا خوري ،" هكذا حكم الفصل العنصري جنوب افريقيا 50 عاما" في :
elaph.com/web/news/2013/12/854634.html (09/04/2018)

الفصل، ولم تقتصر هذه التشريعات على تصنيف السكان عنصريا وحرمان الأفارقة من حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإنّما عزلتهم حضاريا وجغرافيا واجتماعيا من خلال تحديد أماكن إقامتهم في مستوطنات تشكّل 13% فقط من مساحة جنوب افريقيا، والتي أطلق عليها اسم أرض البانتو وذلك بموجب قانون البانتو * الذي صدر عام 1950، وقد امتازت هذه المستوطنات بفقرها الاقتصادي بينما امتلك البيض الأراضي الغنية بثرواتها المعدنية والزراعية[1].

حيث أطلق على المعازل التي فرضت على السود في جنوب افريقيا العيش فيها اسم بانتوستانات وهي تعني موطن السود، والكلمة مشتقة من اللهجة الأفريكانية وتتألف من جزأين Bantu وتعني أسود All blackوستان تعني بلاد homeland وقد صدر القانون رسمياً عام 1950 وبقي ساري المفعول حتى عام 1994 وبموجب هذا القانون حددت عشرة معازل للسود هي:

1 - بوفوثسوانا Bophuthswana

2 - سيسكاي Cieksi

3 - غازان كولو Gazan kulu

4 - كانغوار Ka Ngeare

5 - كواند بيلي Kwa Ndebele

6 - كوازولو Kwa Zulu

7 - ليبوا Lebowa

8 - كواكوا Qwa qwa

9 - ترانسكاي Transkei

10 - فينداي Vendei

* البانتو : مجموعة كبيرة من الشعوب الزنجية المنحدرة من افريقيا الاستوائية والجنوبية تجمع بينهم مجموعة من اللغات المتشابهة

[1] مها عبد اللطيف ، **مرجع سابق**، ص 81

وقد شرع هنريك فيرفور وزير خارجية جنوب افريقيا 1950-1958 ورئيس وزرائها ما بين 1966-1985 في تطبيق سياسة المعازل.

وفي عام 1959 وضمن قانون تطور سلطات الحكم الذاتي، تأسست الوحدات الوطنية، أي أن تتطور كل المعازل بشكل مستقل عن المعازل الأخرى، وفي الوقت ذاته مستقل عن جنوب أفريقيا.

وفي عام 1963 صدر مرسوم ترانسكاي، الذي يسمح للجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي بإدارة أراضي ترانسكاي، وفي عام 1971 صدر قانون دستور المعازل وطبق على كل المعازل، وبموجب القانون المذكور يحق لرئيس جمهورية جنوب أفريقيا تشكيل المجالس التشريعية للمعازل وتعيين أعضاء سلطة الحكم الذاتي، ويحق للسكان الأصليين انتخاب نصف أعضاء المجلس التشريعي، ويحتفظ بالنصف الثاني للزعماء الإقليميين الذين خلقت سلطات جنوب أفريقيا بينهم خلافات ومصالح أنانية متناقضة تسهل على السلطات في بريتوريا حكمهم. وتنحصر مهام وصلاحيات سلطات الحكم الذاتي بجمع الضرائب، إصدار القوانين المتعلقة بالمدارس، السجون، الطرق، الشرطة، ولكن لا علاقة لسلطة الحكم الذاتي بالسياسة الخارجية، الدفاع، الاتصالات، المصارف، الشؤون المالية، وكل ما يتعلق بالأمور المذكورة أعلاه مرتبط بموافقة رئيس جمهورية جنوب إفريقيا، ومن المهم أن نذكر أنّه عندما يتمتع أحد المعازل بالحكم الذاتي، تسقط جنسية جنوب إفريقيا عن كل السكان التابعين له، وهذه طريقة فريدة للتخلص من السكان وتجريدهم من حقوقهم.

ولو ألقينا نظرة عن جغرافية المعازل لتبين لنا أنّ معظم المعازل تشكّلت من قطع أرض منفصلة، غير متواصلة إقليمياً، فقيرة أو غير قابلة للزراعة، وإنّ اقتصاد المعازل يبقى بشكل أساسي يعتمد على جنوب إفريقيا، أمّا بالنسبة للعمال فهم يعملون في النهار خارج المعازل ويعودون إليها ليلاً بموجب تراخيص انتقال صدرت ضمن ما يعرف بقوانين الانتقال .Pass laws وفي بعض الأحيان، وعندما تقتضي مصلحة جنوب إفريقيا يمكن نقل العمال من منطقة إلى أخرى، ليصبحوا وقتها عمالاً مهاجرين، وبالتالي أصبح سكان المعازل عبارة عن جماعات بشرية تكتظ في مناطق فقيرة جداً، وتعمل في صناعات يديرها البيض خارج المعازل[1].

وفي المجال التعليمي عمدت السلطة الى تطبيق سياسة تعليمية متساوية مع سياسة التمييز العنصري، إذ عملت وضمن الإجراءات التي اتخذتها إلى تعيين أو تأليف لجنة تعرف باسم (إيلسن) في عام 1949 تأخذ على عاتقها صياغة:

[1] حمد سعيد الموعد : **الابرتيد الصهيوني – دراسة – من مشورات اتحاد الكتاب العرب** ، دمشق 2001 ،ص 30-31

- المبادئ التعليمية وأهداف تعليم الأهالي التي يراعى فيها الخصائص العنصرية ومميزاتهم الخاصة، وفي عام 1953 أصدرت الحكومة قانون تعليم البانتو، وقد مثل هذا القانون أوضح صورة لسياسة التمييز العنصري الاجتماعية في التعليم، عن طريق عدم تساوي الفرص بالنسبة للبيض وغير البيض، فضلا عن انشاء مدارس منفصلة تماما للتلاميذ الأفارقة، كما طبقت الحكومة نظام التعليم الإجباري على الأطفال غير الافريقيين، ولا يطبق ذلك على الاطفال الافريقيين، لذلك فإن مجانية التعليم تطبق على البيض في حين يلزم الأفارقة بدفع ما يتطلب من مصروفات إجبارية، أما فيما يتعلق بمستوى الخدمات التي تطبقها سلطات التمييز العنصري فعلى صعيد الخدمات الصحية، فإن العناية الطبية لا ينتفع بها إلا الأوربيين أما الأفريقيون فإنهم يعانون سوء الأوضاع الصحية واعتلالها والاعتماد على العلاج البدائي لأسباب منها الفقر، وسوء التغذية، إلى جانب قلة وعدم وجود الاطباء والمستشفيات في المناطق التي يقطنها السود، فضلا عن ذلك فإن هناك مظاهر أخرى للتفرقة العنصرية في النقل والمواصلات، ويمتد الفصل بين الأجناس إلى البنوك، ومكاتب البريد، والحدائق العامة[1].

وبالرغم من الثروات التي تتمتع بها جنوب افريقيا من ذهب وألماس وفحم ويورانيوم فإن السود لا يحوزون من اقتصاد جنوب افريقيا إلا القليل، فقد كان يعهد إليهم بالأعمال الشاقة التي لا تتطلب مهارة رغم ان الوضع كان مختلفا بين الافريقيين أنفسهم في مناطقهم فقد كانوا يرفضون أية فرصة للقفز على السلم الاجتماعي (تجاوزه) وبالتالي فقد كانت اجورهم متدنية إذا ما قورنت بتلك التي يتقاضاها منافسوهم البيض وفي ظل هذه الظروف فإن نصيب الافريقيين في ثروة المنطقة كان قليلا رغم حقيقة أن الافريقيين يكونون حوالي 3/2 العمالة في جنوب افريقيا وبتعبير آخر رغم أن السود أو العمالة الافريقية يمثل العمود الفقري للاقتصاد فإن نصيبهم من الثروة الناتجة ضئيل للغاية وهنا يكمن التناقض، فالسود أدنى الفئات أجورا فإجمالي أجورهم أقل من خمس إجمال أجور البيض، مما جعل اوضاع السود اكثر سوء فعلى سبيل المثال في سنة 1961/1960 رغم الارتفاع الملحوظ في دخل الاوربيين ظلت اجور السود متدنية جدا، حيث كان الدخل السنوي للأوربي حوالي 1000 جنيه، بينما وقف دخل الافريقي عند 185 جنيها أسترليني، أما الأسيوي والملون فقد وقف دخله عند 295 جنيه، فرغم النمو الاقتصادي الكبير خلال القرن العشرين بالذات، إلا ان التفاوت الكبير في الدخول بين أفراد الأجناس المختلفة كان واضحا.

فليس من العجب ان تكون جنوب افريقيا من بين أغنى دول العالم وأفقرها، فثروة المنطقة مركزة في ايدي نسبة قليلة من السكان وهي الفئة المصممة على الاحتفاظ بالسلطة، تلك هي مشكلة جنوب افريقيا

[1] خميس دهام وامنة داخل ، **مرجع سابق** ، ص92-93

الكبرى، وسيظل الوضع والمشكلة البعيدة عن الحل إذا لم يتعرض البناء السياسي فيها لتغييرات راديكالية ليبرالية.[1]

وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول ان سياسة التمييز العنصري وما تركته من اوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية مزرية وغير انسانية جوبهت بمعارضة شديدة للمطالبة بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك على الاصعدة محليا واقليميا ودوليا .

المبحث الثاني : اليات المصالحة الوطنية في جنوب افريقيا :

المطلب الاول : الاليات السياسية للمصالحة الوطنية في جنوب افريقيا

ان سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا بدأت كحقيقة اجتماعية ثقافية ، دينية منذ البدايات الاولى للاستيطان وقد تدعمت سياسيا وقانونيا منذ 1948 لتصبح بدورها سياسة مؤثرة على حركة النظام السياسي وتوجهاته [2]، واجهت هذه السياسة مقاومة داخلية ،اجتماعيا وسياسيا ورفض خارجي من قبل الدول والمنضمات الدولية التي ارتكزت على المعاهدة الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ومناهضة الامم المتحدة للسياسات العنصرية التمييزية لحكومة جنوب افريقيا .

وقد ادانت الجمعية العامة للأمم المتحدة الفصل العنصري بصفة سنوية منذ 1952 حتى 1990 باعتباره مخالفا لأحكام المادتين 55 و 65 من ميثاق الامم المتحدة وأدانه مجلس الامن منذ 1960 وفي 1966 اطلقت الجمعية العامة على نظام التمييز العنصري وصف جريمة ضد الانسانية ، وأيد مجلس الامن ذلك الوصف ،وقامت اللجنة الثالثة للجمعية العامة بصياغة معاهدة الفصل العنصري والتي تنص على انه جريمة ضد الانسانية ، وان الافعال اللاانسانية الناجمة عن سياسات وممارسات الفصل العنصري وما يماثلها من سياسات وممارسات العزل هي جريمة دولية [3].

واستمرت الحركة الوطنية في جنوب افريقيا في توجيه انتقاداتها لسياسة التفرقة العنصرية ومطالبتها المستمرة بالحقوق، وقد حققت نجاحا كبيرا لاسيما وسط العمال الذين استجابوا للدعوات الموجهة لهم من قبل قيادات الاحزاب المعارضة وخاصة قيادة حزب المؤتمر الوطني بتنفيذ الاضرابات ، والجدير بالذكر ان هذه الفترة بدأت تشهد تغيرا ملحوظا في الخارطة السياسية لإفريقيا ، اذ نالت العديد من الدول الافريقية

---

[1] جديول وير ، **تاريخ جنوب افريقيا** ، تر : عبد الرحمان عبد الله شيخ ، (الرياض ، السعودية، دار المريخ للنشر والتوزيع، 1989) ص 219–220

[2] ابراهيم محمد محمود الزيتي : "المصالحة السياسية والتنمية في النموذج الافريقي وكيفية تطبيقه على النموذج المصري" ، في : (2018/04/13)**Democratieac.de/?p=1785**

[3] جون دوغارد : **المعاهدة الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها** ، ص 1.

استقلالها الامر الذي ادى الى مطالبة بعض العناصر بالعمل الثوري ضد حكومة التفرقة العنصرية وخاصة وان المقاومة السلمية لم تحقق شيء ، وتصاعد المد الثوري في اواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات وانتشر وسط السود والمجموعات العرقية الاخرى [1] .

خلال سنة 1985 وبداية 1986 عمت الاضرابات جميع انحاء جنوب افريقيا بشكل لم يسبق له مثيل رغم حالة الطوارئ المعلنة منذ مذبحة شاربفيل ، فقد ظهر جيل جديد من المناضلين " الخارجين على قوانين التمييز العنصري" وأعلنوا تحديهم لسلطات الحكومة العنصرية بشكل جاد وواسع النطاق ، وبالتالي فقد رفعت الحكومة حدة القمع المسلح وانتشرت قواتها لكبح جماح الاغلبية العظمى من شعب جنوب افريقيا ، التي هبت لمعارضة قوانين وإجراءات التفرقة العنصرية [2]، واستمرت المظاهرات والاحتجاجات وحالات العنف السياسي وازدادت المطالبة بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين رغم قيام حكومة الفصل العنصري بالغاء بعض القوانين العنصرية ، ومع ازدياد الضغوط الدولية بإلغاء سياسة الفصل العنصري حتى ان العديد من الشركات الاجنبية سحبت اعمالها من داخل جنوب افريقيا ، ومع بوادر سقوط المعسكر الشرقي في اوساط الثمانييات من القرن الماضي وتنامي تعاطف الراي العام الدولي ومع مجيء "فريديريك دوكليرك" على راس السلطة في جنوب افريقيا ، والذي اقتنع بحتمية المصالحة وإلغاء قوانين الفصل العنصري نهائيا فبادر بإجراء اتصالات سرية مع زعامات وقادة الاحزاب المعارضة وخاصة حزب المؤتمر الوطني وعلى رأسهم "نيلسون مانديلا "[3] بهدف تحويل الدولة العنصرية من حيث التكوين الاجتماعي والسياسي من دولة تسيطر عليها الاقلية البيضاء الى دولة اعتيادية تكون الاقلية فيها مجرد كيان يعيش في اطار دولة المجتمع الاصلي الذي يشكل الاغلبية وبالتالي التوجه الى دولة ديمقراطية [4]

انطلاقا من التحول نحو الديمقراطية في جنوب افريقيا هذا التحول الذي تفرد بملمح خاص يميزه عن مختلف النماذج الاخرى ، فالممارسة الديمقراطية في جنوب افريقيا على النمط الغربي الليبرالي مقتصرة على البيض فقط وعلى حساب فئات اخرى (السود اساسا) ، الامر الذي جعل تجربة جنوب افريقيا تجمع في جنباتها تصفية الاستعمار والانتقال الى ديمقراطية الاغلبية بدلا من ديمقراطية الاقلية .

---

[1] عبد الوهاب دفع الله احمد ، " **التطور التاريخي لسياسة التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا ، 1652–1990**" مجلة كلية الاداب ، جامعة الخرطوم ، (العدد والسنة غير موجود) ، ص. 43–44.

[2] **نلسون مانديلا (القائد ، المحامي ، السجين)**، تر. مختار السويفي ، (القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، اتحاد المحامين العرب ، سنة النشر غير موجودة) ص 37 .

[3] الابارتيد ، في : (2018/04/15) **www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology**

[4] مها عبد اللطيف ، **مرجع سابق** ، ص 75

وفي تناولها لأسباب التحول الديموقراطي في جنوب افريقيا تميز الدراسات بين مجموعتين من الاسباب :

1 - الداخلية: والتي تمثلت اجمالا في :

- ✓ فشل الصيغ البديلة لحكم الاقلية في تحقيق الاستقرار .
- ✓ تصاعد الثقل الديموغرافي للسود وقوة المجتمع المدني وتعدد روافده .

2 - التقارب المصلحي بين القوى الفاعلة على الساحة الداخلية والخارجية: والتي تمثلت في :

- ✓ العقوبات الدولية على حكومة جنوب افريقيا .
- ✓ سحب الاستثمارات الغربية .
- ✓ الاعتراف الدولي بان حزب المؤتمر الوطني الافريقي هو المؤهل للتفاوض مع النظام .[1]

لكن "نيلسون مانديلا" رفض التفاوض وهو في السجن وبعد مد وجزر وفي عام 1990 القى ديكليرك كلمة امام البرلمان ورغم كل التكهنات بأنها اذهلت كل شخص تقريبا خلال العقود الثلاثة الماضية : " جميع المرظمات السياسية بما فيها المؤتمر الافريقي والحزب الشيوعي لجنوب افريقيا ستصبح شرعية جميع السجناء السياسيين غير الحكوميين بجرائم عنف يتم اطلاق سراحهم جميع الاعدامات ستتوقف والحكومة اتخذت قرارا حازما بإطلاق سراح "مانديلا "دون قيد او شرط وتحول موقف المؤتمر الوطني الافريقي على الفور فأصدر بيانا من ستوكهولم جاء فيه ان كلمة دوكليرك ذهبت شوطا بعيدا نحو ايجاد مناخ يوصل الى مفاوضات [2]، كما سمح دوكليرك بمسيرات الاحتجاج الجماهيرية والإعلان عن تخلي النظام عن اشهر قوانين التفرقة العنصرية .

ولأجل النجاح في ادارة عملية التغيير انتقل دوكليرك من جناح المتشددين الى جناح المعتدلين ذوي النزعة البراغماتية في الحزب لكسب مرونة في تطبيق استراتيجية الحزب وكانت اولى التطبيقات البراغماتية هي السعي لأكبر عدد من الاصوات والحصول على مؤيدين جدد في مواجهة تيار الاغلبية السوداء ، فبعد 36 عاما من انكار انتساب الملونين الى الافريكان قام الحزب بتوسيع شعبيته لتشمل جميع الناطقين بالافريكانية.

إلا ان هذه السياسة واجهت معضلة تصاعدت حدة المعارضة اليمينية في صفوف الافريكان بقيادة حزب المحافظين ومجموعة من الاجنحة اليمينية المتطرفة في عدد من الاحزاب ، فالكتل البرلمانية التي بدات تدعوا الى

---

[1] محمد عاشور مهدي : "الديموقراطية في افريقيا : تجربة التحول الديموقراطي في جنوب افريقيا" . "دفاتر السياسة والقانون" ، ع1.(جانفي 2009)، ص ص 80-84

[2] انطوني سامسيون ، **مانديلا السيرة الموثقة** ، (الرياض ، المملكة العربية السعودية، مكتبة الكعيبان ، 2001) ص ص 578- 579

العودة الى سياسة التمييز العنصري لسنوات الخمسينيات ووضعوا اقامة دولة الشعب الافريكاني هدفا لهم والانفصال عن باقي الاجناس ، لكن المشكلة في التقسيم كانت ولا تزال هي ان الافريكان لا يمثلون الاغلبية في اي مساحة جغرافية مترابطة ذات اهمية ملموسة في جنوب افريقيا .

ومن اجل بقاء الحزب الوطني قائدا للتغيير ودعم سياسته الاصلاحية الجديدة اجرى دوكليرك استفتاء بين البيض للحصول على موافقتهم في ادارة العملية السياسية الاصلاحية الجديدة فجاءت نتيجة الاستفتاء بتأييد 68% من البيض لسياسات الحزب الوطني [1].

وبعد مداولات مطولة داخل كل من الحزبين : حزب المؤتمر الافريقي والحزب الوطني الحاكم حدد في مارس 1990 جدولا لأول لقاء مباشر بين مانديلا ودوكليرك والحكومة ، الهدف من اللقاء هو " المحادثات من اجل المحادثات " وموعدها اوائل افريل ولكن في 26 مارس فتحت الشرطة النار دون سابق انذار على متظاهرين من اعضاء حزب المؤتمر الوطني الافريقي وبعد مشاورات بين مانديلا واللجنة التنفيذية العامة اعلن تعليق المحادثات مع الحكومة ، ويقول منديلا انه حذر السيد دوكليرك من انه لا يستطيع ان يتكلم عن المفاوضات من جهة ويقتل ابناءنا من جهة اخرى .

ولكن رغم تعليق المحادثات فقد اجتمع مانديلا بدوكليرك بصفة شخصية للمحافظة على زخم عملية التفاوض ، ويقول مانديلا رغم مظاهر التقدمية التي تصاحب اعمال دوكليرك فانه ليس ذلك المخلص العظيم بل هو رجل براغماتي يؤمن بأسلوب التدرج وسياسة الخطوة تتلوها الخطوة كما انه لم يهدف من وراء اصلاحاته ان يفقد السلطة بل العكس تماما كان هدفه الحفاظ عليه ا بأيدي الافريكان تحت اي ادارة جديدة فهو لم يكن على استعداد للتفاوض على انهاء حكم الرجل الابيض ". كان هدف دوكليريك التوصل الى نظام لتقاسم السلطة على اساس حقوق المجموعات العرقية مع الحفاظ على شكل من اشكال حكم الاقلية في جنوب افريقيا [2]. وكانت البداية الفعلية للمفاوضات في 21 ديسمبر 1991 في مركز التجارة العالمي في جوهانسبورغ(كوديسا1)، وتم النظر بحق الى هذه المفاوضات بوصفها صراعا دراماتيكيا بين الحزب الوطني وحزب المؤتمر الافريقي ، وكانت تلك من اكثر المفاوضات اثارة في التنازع وراقبتها الحكومات الغربية بافتتان ففي حين استمر القتال في شمال ايرلندا ويوغسلافيا والشرق الاوسط ثم النظر الى جنوب افريقيا كعاصمة للتفاوض في العالم [3].

---

[1] مها عبد اللطيف ، **مرجع سابق** ، ص 77

[2] نيلسون مانديلا ، **رحلتي الطويلة من اجل الحرية** ، تر : عاشور الشامس .ص 541-542

[3] انطوني سامسون ، **مرجع سابق**، ص653

وقد شهدت هذه المفاوضات التي شارك فيها 19 حزبا يمثلون مختلف التوجهات السياسية خلافات حادة بشان الاليات الواجب اتباعها خلال المرحلة الانتقالية بل وحول سبل الوصول الى تلك المرحلة الانتقالية اي حول الاجراءات اللازمة لبلوغ هذه المرحلة الانتقالية ورغم تعدد الرؤى بشان الا ليات ، الا ان رؤية الحزب الوطني الحاكم من ناحية في مواجهة رؤية المؤتمر الوطني الافريقي من الناحية الاخرى كان لهما الاثر البالغ في صياغة الاليات ومؤسسات المرحلة الانتقالية ، وان لم ينفي اهمية رؤى وتصورات القوى السياسية الاخرى اليمينية (الافريكانز من اليمين الابيض وحزب الحرية(انكاثا)) واليسارية كالحزب الشيوعي وجماعات الوعي الاسود التي مثلت الاطر الجدية لكل من الحزب الوطني والمؤتمر الوطني الافريقي **– رؤية المؤتمر الافريقي لآليات المرحلة الانتقالية :** امن قادة المؤتمر الوطني لأمد طويل بأنه لا سبيل الى احداث تحول إلا من خلال القضاء التام على كل اشكال التمييز العنصري وقد ظلت تلك الرؤية سائدة رغم بدا المباحثات مع ديكلرك حيث لم يرى قادة المؤتمر الوطني تعارضا بين المفاوضات والتحول الثوري عن الحكم العنصري ، وعليه فقد تركزت مطالب المؤتمر الوطني على الدعوة الى انتخاب جمعية تأسيسية يناط بها وضع دستور جديد للبلاد وتشكيل حكومة انتقالية تتولى ادارة البلاد خلال هذه المرحلة وصولا الى تحقيق حكم الاغلبية القائم على صيغة شخص واحد صوت واحد [1] .

ويمكن القول بان جوهر هذه الرؤية يقوم على عدم اعتراف المؤتمر الوطني بشرعية النظام العنصري القائم ومؤسساته ، وبالتالي عدم مشروعية اشراف هذه المؤسسات على مباشرة اليات المرحلة الانتقالية وإقرارها ومن ناحية اخرى فان الدافع الاساسي لتمسك المؤتمر الوطني بصيغة الجمعية الوطنية المنتخبة كآلية لصياغة الدستور الجديد وإدارة المرحلة الانتقالية يعود الى قناعة قادة المؤتمر بقدرتهم على الفوز بأغلبية اصوات تلك الجمعية التأسيسية ، وبالتالي وضع الدستور الجديد وتشكيل الحكومة الجديدة .

أ –**رؤية الحزب الوطني :** والتي تقوم على مبادرة النظام الحاكم بإدخال تغييرات سياسية محددة ومحكومة من خلال دفع الخصوم الي الاقتناع بعدم جدوى السعي لإسقاط النظام واختفائه كليا من الساحة ، وقد عبرت قياداته عن التمسك بهذا التصور مؤكدة على ان القطيعة الكاملة م ع التاريخ لن تكون مقبولة وقد انعكست هذه الرؤية ايضا من خلال الخطوات التي اتبعتها الحكومة ابتداء من رفع الخطر عن الاحزاب والقوى السياسية والوطنية وإلغاء القوانين العنصرية وصولا الى طرح تصورها للمرحلة الانتقالية .[2] افتتح كل من

[1] العدالة الانتقالية دراسة مقارنة ما بين جنوب افريقيا ودولة العراق ، **مرجع سابق**، ص 109

[2] محمد عاشور مهدي ، **مرجع سابق** . ص85

منديلا ودوكليرك المؤتمر بكلمات متلفزة اعدت بعناية، اكد دوكليرك الحاجة الى حكومة انتقالية ذات ديمقراطية (مشاركة في السلطة)، وقدم مانديلا نظرة مستقبلية تدعوا الى الامل مع اقسام من الافريكانيين والزولو الذين يتطلعون الى عام 1992 ليحقق اول انتخابات ديمقراطية بشروط طبيعية . معظم الاطراف وافقت انذاك على اعلان النوايا ((اي تحقيق جنوب افريقيا غير مقسمة بشعب واحد يشترك في مواطنة ووطنية وإخلاص واحد)).

وبعد الاستفتاء الابيض المشار اليه أنفا حول التفاوض بشان دستور جديد ، وبتاريخ 15 مايو 1992 انعقد الاجتماع الثاني (كوديسا2) الكامل لمؤتمر جنوب افريقيا ديمقراطية في مركز التجارة العالمي ، بدا ديكليرك وفريقه مبتهجين بعد هذا الاستفتاء وكانوا يصرون على اغلبية اصوات بنسبة ثلاثة ارباع لتمرير النقاط الرئيسية في الدستور، ارتاب مانديلا من ان دوكليرك كان ينسحب بكل بساطة من المحادثات لإحباط حكم الاغلبية ،كان دوكليرك ما يزال يتطلع الى النماذج السويسرية او الالمانية مع صيغة للمشاركة في السلطة ، بما في ذلك جعل الرئاسة بالتناوب وتعيين مجلس شيوخ من الممثلين الاقليميين لحماية الاقليات ، رأى مانديلا ان ذلك يؤب حكم الابيض عن طريق تقسيم السود [1].

وبعد عدة لقاءات وعبر تفاعل رؤى وتصورات كلا الفريقين وتطور رؤيتهما تبلورت ملامح تقارب جديد بين الحزبين الرئيسيين على الساحة السياسية وهو التقارب الذي مثل النواة الصلبة للتوصل الى اتفاق بشان الدستور الانتقالي وإقرار النظام الجديد رغم مواقف الاحزاب اليمينية وتصعيدها للعنف والتي دفعت تلك المواقف لمزيد من التماسك ، وادى الاتفاق المتوصل اليه عبر تفاهم مشترك بين الحزب الوطني والمؤتمر الوطني الافريقي في فبراير 1993 بشان الملامح الاساسية للدستور الانتقالي . وسوف نتطرق الى اهم ملامح هذا الدستور في المطلب الثاني [2].

المطلب الثاني : الاليات القانونية للمصالحة الوطنية في جنوب افريقيا :

في عام 1990 قام البرلمان في جنوب افريقيا بإلغاء قوانين التفرقة العنصرية وتم اقرار الدستور الانتقالي بعد مفاوضات عسيرة بين الحكومة والمعارضة وخاصة حزب المؤتمر الوطني والتي تمثلت اهم ملامحه في مايلي :

[1] انطوني سامسيون ، **مانديلا السيرة الموثقة** . ترّ : هالة النابلسي ، غادة الشهابي . (الرياض ، السعودية ،مكتبة الكعيبان ، 2001) ص 675

[2] محمد عاشور مهدي ، **مرجع سابق** ،ص 86

أ – شكل الدولة والنظام السياسي : اذ نص على اقامة دولة واحدة ذات سيادة ومواطنة عامة ونظام حكم ديمقراطي يلتزم بتحقيق المساواة بين جميع الاجناس [1]، ونص ايضا على ان يقوم الدستور بحظر العنصرية وجميع اشكال التمييز الاخرى ويعزز المساواة والوحدة الوطنية [2] ، كما اكد على ان يكون هناك حكم نيابي قائم على تعدد الاحزاب والانتخابات الدورية عبر الاقتراع العام والقوائم والتمثيل النسبي [3].

ب – اما فيما يتعلق بالهوية الثقافية والدينية : نصت المادة 3 من الدستور الانتقالي على : ان لغات البلاد الرسمية هي : الانجليزية والافريكانية وسيشثو وسيتسوانا وسيسواتي وتشيفيندا واكسيستونجا واكسهوزا وزولز لغة معبرة عن الجماعات المختلفة في المجتمع وأضاف عليها جميعا صفة الرسمية مساويا بينها في القوة على المستوى الوطني [4].

كما اكد الدستور في المادة 14 على ان المعتقدات مكفولة للأفراد وعلى امكانية انشاء مؤسسات تعليمية على اساس الثقافة المشتركة او اللغة او الدين على ان لا يصاحب ذلك تمييز على اساس العرق [5]، وأكد كذلك على حرية الرأي والتعبير اذ نصت المادة 15 على ان لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير التي يجب ان تشمل حرية الصحافة ووسائل الاعلام الاخرى [6].

ج– اما فيما يتعلق بإجراءات العدالة الانتقالية : فقد اصل الدستور لمبدأ المصالحة ذاته بتأكيده على ان يضع هذا الدستور جسرا تاريخيا بين ماضي مجتمع مزقته الانقسامات والصراعات والمعانات والظلم وبين مستقبل مبني على الاعتراف بحقوق الانسان والديمقراطية والتعايش السلمي وأفاق الاعتراف بتنمية ممنوحة لجميع سكان جنوب افريقيا كيفما كان لون بشرتهم او عرقهم او طبقتهم الاجتماعية او جنسهم كما ان البحث عن الوحدة الوطنية والرفاهية لجميع سكان جنوب افريقيا يفترضان المصالحة بينهم جميعا [7].في السابع والعشرين من افريل 1994 اعلن عن قيام الانتخابات العامة التي احرز فيها حزب المؤتمر الوطني الافريقي اغلبية ساحقة اهلته لتشكيل الحكومة بقيادة نيلسون مانديلا[8]، لكن قبل ذلك بعام (1993) كانت قضية

---

[1] المادة (1) من الجدول الرابع من الدستور المؤقت لدولة جنوب افريقيا لعام1993

[2] المادة (2) من الجدول الرابع من الدستور المؤقت لدولة جنوب افريقيا لعام1993

[3] المادة (3) من الجدول الرابع من الدستور المؤقت لدولة جنوب افريقيا لعام1993

[4] المادة (3) من الفصل الاول من الدستور المؤقت لدولة جنوب افريقيا لعام1993

[5] المادة (14) من الفصل الثالث من الدستور المؤقت لدولة جنوب افريقيا لعام1993

[6] المادة (15) من الفصل الثالث من الدستور المؤقت لدولة جنوب افريقيا لعام1993

[7] احمد شوقي بنيوب ، "العدالة الانتقالية : المفهوم والنشاة والتجارب"، **مجلة المستقبل العربي** .ص 138

[8] عبد الوهاب دفع الله احمد ، **مرجع سابق** ، ص 48

قضية العفو عن مرتكبي الجرائم الخطيرة خلال الفترة الماضية من اهم نقاط المفاوضات وقد توصل الطرفان الى تسوية ترى ان العفو يمكن ان يتم بالنسبة للأعمال الاجرامية التي تمت بهد ف سياسي وكان لها علاقة بنزاعات الماضي، وبعد نقاش واسع مع المجتمع المدني ومؤتمرين دوليين عقد حول سياسة العدالة الانتقالية في الدول الاخرى والتي تعني : تحقيق العدالة اثناء العهد الانتقالية وتعرف ايضا بعدالة مابعد النزاعات .

وبعد انتخاب نيلسون مانديلا رئيسا لجمهورية جنوب افريقيا صادق البرلمان منتصف 1995 على قانون دعم الوحدة والمصالحة الوطنية الذي اسس للجنة الحقيقة والمصالحة [1].

فما المقصود بهاته اللجنة ؟

يرى الخبيران مارك فريمان وبريسيلاب هاينر من المركز الدولي للعدالة الانتقالية " ان هناك بوجه عام سمات مشتركة للجان الحقيقة والمصالحة تتمثل بكونها هيئات مؤقتة غالبا ما تعمل لمدة عام او عامين معترف بها رسميا مفوضة من قبل الدولة ، وتستمد صلاحياتها منها وفي بعض الاحيان من المعارضة المسلحة اضافة الى الدولة او ينص عليها في اتفاقية سلام وهي هيئات غير قضائية تتمتع بقدر من الاستقلال القانوني عادة ما تنشا في غمار عملية انتقال اما من الحرب الى السلام او من الحكم التسلطي الى الديمقراطي تصب اهتماماتها على الماضي تحقق في انماط انتهاكات معينة ارتكبت على مدار فترة من الزمن لا حول حدث معين ، تختم عملها بتقديم تقرير نهائي يظم استنتاجاتها وتوصياتها وتركز في عملها على انتهاكات حقوق الانسان وعلى المعايير الإنسانية[2] ،وتدعوا هذه اللجان عادة للتسامح والمصالحة ودعم وتطوير عملية الانتقال الانتقال الديمقراطي ، وغالبا ما تقوم بالترويج لفكرة المصالحة التي جوهرها المصارحة و الاعتراف بالارتكاب وطلب العفو والاعتذار من الضحايا او ذويهم كوسيلة للتطهر وإعادة الاعتبار للضحايا وذلك بهدف تحقيق العدالة ورد الاعتبار للضحايا معنويا وجبر الضرر المادي والأدبي الذي وقع عليهم وصولا الى قيم المساواة والمواطنة والعدالة [3]،ويعود انشاء لجنة الحقيقة والمصالحة الى الاسباب التالية:

1 - اثبات الحقيقة بشان الماضي .

2 - محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الانسان.

---

[1] يسرى العزباوي : "جنوب افريقيا حتمية العدالة التصالحية" ، في :
www.ahram.org.eg/newsprint/352575.aspx (2018/04/14)

[2] خالد الشرقاوي السموني:"العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية والإنصاف .. تجربة المغرب ، في
m.hespress.com/orbites/243931.html(2018/04/16)

[3] عبد الحسين شعبان ، "الصفح والمصالحة وسياسات الذاكرة " ،**مجلة يتفكرون** ، ع2 ،(خريف2013) ،ص81

3 - توفير منبر عام للضحايا .

4 - تحفز على النقاش العام وتثريه .

5 - تعزز المصالحة الاجتماعية .

6 - توصي بالإصلاحات القانونية والمؤسسية اللازمة.

7 - توصي بتعويضات للضحايا .

8 - تساعد على تعزيز التحول الديمقراطي[1].

وقد زودت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب افريقيا بصلاحيات واسعة واستثنائية قياسا بلجان الحقيقة التي جرى تشكيلها في النظر في انتهاكات الماضي في دول اخرى ، وشملت هذه الصلاحيات التحقيق والاستدعاء والتحقيق في انماط انتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبها الموظفون الرسميون وأعضاء المن ظمات المعارضة خلال فترة 34 سنة وكذا اصدا توصيات ومن ضمنها دفع تعويضات الى ضحايا الانتهاكات والصلاحية شبه القضائية في منح العفو في ظروف معينة لمرتكبي انتهاكات حقوق الانسان ، وكان الهدف الرئيسي لهذه اللجنة هو الوصول الى المصالحة الوطنية بين الضحايا والجنا ة بعد تحديد جميع انتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبت بداية من مجزرة شاربفيل علم 1960 في ذروة سياسة الفصل العنصري ، وهكذا ولأول مرة يلتقي الضحايا والجنا ة وجها لوجه للشهادة في محاولة لتضميد جراح الماضي والمضي قدما بهدف بناء جنوب افريقيا افضل عن طريق العفوو التسامح والمصالحة التي سبقتها العدالة[2].

ويتمثل مسار العدالة الانتقالية في دولة جنوب افريقيا بتشكيل هذه اللجنة كآلية لتحقيق العدالة خلال مدة الانتقال السياسي من مرحلة الحكم العنصري ، ومواجهة ارث انتهاكات حقوق الانسان في الماضي املا بالوصول الى مستقبل اكثر عدالة وديمقراطية ، ركزت لجنة الحقيقة والمصالحة على انتهاكات حقوق الانسان والتعويض وإعادة التأهيل والعفو وأثبتت اهميتها كآلية لإدارة التوترات الداخلية بأسلوب ممنهج وسلمي ، كما عزي نجاح لجنة الحقيقة والمصالحة الى شفافيتها وقوة ومصداقية القيادة الاخلاقية التي اتسم بها رئيس اللجنة الاسقف " ديزموند توتو" [3]، وقد انقسمت الهيئة وفقا لقانون تعزيز المصالحة والوحدة الوطنية الى لجان فرعية

---

[1] زيادة رضوان ، **العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في العالم العربي**

في:(2018-04-14)**elgazwi.blogspot.com/2012/06/blog-post-7975.html**

[2] يوسف محمد ، "العدالة تسبق المصالحة .. جنوب افريقيا نموذجا" في :

https://ar.haberler.com/arabic-news-996943/(2018/14/04)

[3] المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديموقراطي : تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة والطريق قدما ، 5-6يونيو/حزيران 2011 ، ص60

وطلب من هذه اللجان ان تدرس الحالات التي وقعت خلال 34 سنة ما بين عامي 1960 و 1994 وتنقسم اللجان الى :

اولا : لجنة انتهاكات حقوق الانسان : فقد كانت وظيفتها التحقيق في الانتهاكات عن طريق البحث في اسباب وطبيعة الانتهاكات ، وينضوي تحت ذلك السوابق والظروف والعوامل والسياق والدوافع وتحديد المسؤول عن هذه الانتهاكات سواء كانت سياسية ام غير سياسية [1]، وكذلك هويات كل الاشخاص والسلطات والمؤسسات والتنظيمات المتورطة في هذه الانتهاكات فضلا عن تحديد هوية الضحايا ومصيرهم او رفاتهم وطبيعة ومستوى الضرر الذي لحق بهم ، وبموجب قانون الهيئة فقد تم تحديد مفهوم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بأنها تشمل :

أ – القتل ، الاختطاف او التعذيب او المعاملة المهينة لأي شخص .

ب – وأي محاولة او مؤامرة او تحريض او اثارة او امر او تدبير ارتكاب فعل يكون قد نتج عن صراعات الماضي وكان ارتكابه نتيجة او تخطيطا او توجيها او امرا من اي شخص يتصرف بدافع سياسي.

ثانيا: لجنة العفو: كان الهدف من لجنة العفو وحسب ما اكده قانون الهيئة : هناك حاجة الى التفاهم وليس الى الانتقام ، هناك حاجة الى الاصلاح وليس ا لرد بالمثل ، وهناك حاجة الى النزعة الانسانية وليس التمثيل بالغير وبذلك اصبح العفو الية مهمة في اطار الكشف عن الحقيقة وسعيا الى تحقيق المصالحة اذ ان العفو في تجربة جنوب افريقيا تشمل الافراد من الجهتين معا : اعوان الدولة وأعضاء الحركات المسلحة المعارضة : كما وان اطار عمل اللجنة يتمثل بالنظر في الطلبات المقدمة من اي شخص يود طلب العفو في ما يخص اي فعل او اهمال او اساءة مرتبط بهدف سياسي وبعد ان تتحقق اللجنة من الطلب المقدم اليها والحكم عليه من خلال التفاصيل المذكورة فيه.

تقرر اللجنة في ما اذا كان الطلب المقدم مرتبط بهدف سياسي ام لا ، وبموجب قانون تعزيز الوحدة الوطنية فان الفعل المرتبط بهدف سياسي يعني اي فعل او اهمال يؤدي الى اساءة او جنحة ترتبط بهدف سياسي وفق نصيحة او مخطط او توجيه او قيادة او امر او اقتراف داخل او خارج الجمهورية ولتقرير ما اذا كان فعل معين مرتبط بهدف سياسي يتم الرجوع الى المعايير التالية :

- ✓ دافع الشخص الذي اقترف الفعل او الاهمال او الاساءة .

[1] احمد شوقي بنيوب، **مرجع سابق** ، ص 147

- ✓ السياق الذي عن طريقه وقع الفعل ولا سيما اذا تم اقترافه كجزء من ثورة سياسية او شغب او رد فعل لذلك .
- ✓ الطبيعة القانونية والواقعية للفعل او الاهمال او الاساءة او جسامة ذلك .
- ✓ موضوع او هدف الفعل اذا كان موجه اساسا الى معارض سياسي او موظفين او ضد املاك خاصة او ضد افراد .
- ✓ اذا كان الفعل او الاساءة او الا هلل قد تم اقترافها خلال تنفيذ صادر من او لمصلحة او بموافقة المنظمة او المؤسسة او الحركة او مجموعة التحرير التي كان مقترف الفعل عضوا فيها او عميلا او مناصرا لها ، يقوم مبدأ عمل اللجنة على منح العفو على كل الجرائم المرتكبة في الفترة ما بين 1960و 1994 اي اسقاط كل المتابعات الجنائية والمدنية بشرط كشف الفاعلين عن تفاصيل افعالهم والغرض السياسي المقصود حينها ، قدم للجنة 7000 طلب عفو رفض منها 5000 شكلا بسبب قدومها من مدانين بموجب قواعد القانون العام (العادي)[1].

ثالثا :لجنة جبر الضرر : نص قانون تعزيز المصالحة والوحدة القانونية على ان كل الاشخاص المعترف بهم كضحايا لهم الحق في اصلاح الضرر وعلى الرغم من ان الهيئة لم تكن مختصة للتصريح بقرارات تعويضية فإنها تفادت استعمال كلمة تعويضات لحصول الاعتقاد بانعدام اي وسيلة لتعويض موت الزوج مثلا او ابن او الشخص الذي يعول عائلته . وبدلا من اصدار قرارات تعويضية اقتصر عملها على اصدار توصيات ومقترحات انصبت على مساعدة العائلات بإعطاء منح مدرسية وتمكين الضحايا بتقديم بمساعدات في اطار علاجات خاصة وتقديم مساعدة مادية لتفادي افراغ ممكن او الاحتفاظ به ونصب شاهدة على قبر الجثمان كما اقترحت الهيئة التمييز في التعويضات بين شخص عاطل عن العمل وآخر اصبح موظفا.

ووفقا لذلك فقط احالت اللجنتين السابقتين الضحايا الى لجنة جبر الضرر ،وعهد الى هذه اللجنة امر جمع المعلومات واستلام الأدلة التي تثبت هوية ضحايا انتهاكات حقوق الانسان ومن ضمن الحلول التي تندرج ضمن جبر الضرر عملية استعادة الاراضي ، وقد تأسست من اجل معالجة ذلك عدة مؤسسات : بعثة الحقوق وإعادة العقارات ومحكمة المطالبة بالعقارات ووزارة الشؤون العقارية [2].

---

[1] عبد النور منصوري ، **مرجع سابق** ، ص 153

[2] خميس دهام وامنة داخل ، **العدالة الانتقالية دراسة مقارنة ما بين دولة جنوب افريقيا والعراق** ، (عمان،الاردن: دار الجنان ،2016)ص ص 109-128.

وقد استطاعت ان تنهي اعمالها بتقديم تقرير نهائي بخصوص عملها وتم تقديمه من طرف رئيسها "ديزموندتوتو" الى الرئيس نيلسون مانديلا في العام 1998 متمثلا في 5مجلدات وتبعها مجلدان اخيران عام 2003 مكملا لهما [1].

المبحث الثالث : نتائج المصالحة الوطنية في جنوب افريقيا

المطلب الاول : النتائج السياسية والأمنية للمصالحة الوطنية في جنوب افريقيا

يرى كثير من السياسيين ان جنوب افريقيا قدمت للعالم تجربة وصفت في احيان كثيرة بالمعجزة ، حولت بلدا تسود فيه ثقافة العنف والتمييز العنصري الى بلد ديمقراطي يتمتع فيه الجميع بحقوق متساوية استخدمت فيه مناهج حل النزاعات وهي التحاور والتفاوض وإعادة بناء الثقة للقضاء على ارث من التمييز العنصري امتد لقرون ،وفي احيان كثيرة ينظر الى هذه التجربة على انها الاولى في العالم التي يتم حل فيها نزاع بهذه الاهمية والخطورة حلا سلميا [2]، حيث كانت البدايات الاولى بوضع اسس الغاء نظام التمييز العنصري والتمهيد لإرساء دستور جديد للبلاد، ووضع قانون عرف باسم حقوق الجماعات والذي نص على انه لا يحق مطلقا لأي جماعة عرقية او عنصرية بالتحكم بمصائر الجماعات العرقية الاخرى ،وأساليب تمثيله ا السياسي ، وبعد المفاوضات بين الحزب الحاكم والأحزاب المعارضة وعلى رأسهم حزب المؤتمر الوطني الافريقي ،ووفقا لذلك اعلن الرئيس فريديريك دي كل يرك في 02 فيفري 1990 على الخطوات الاولى لتفكيك النظام العنصري والتمهيد لدولة ديمقراطية قائمة على العدالة والمساواة بين ابنا ها ، لذلك تم رفع الحضر على العديد من الاحزاب السياسية والإفراج عن المساجين السياسيين ورفع اجراءات حالة الطوارئ [3]، ومن جهته عبر مانديلا

[1] خميس دهام وامنة داخل ، **مرجع سابق** ، ص 131.

[2] عدنان شريخان ، "المصالحة في جنوب افريقيا ، مهارات التفاوض وبناء الثقة" في :
www.ahewar.org/debac/show.art.ast? Aid= 145184(2018/04/21)

[3] **نيلسون مانديلا رحلتي الطويلة من اجل الحرية** ، تر : عاشور الشماس ، (جنوب افريقيا ،جمعية النشر العربية ، 1998) ص521

عن ترحيبه بالخطوات الايجابية التي اتخذها دي كليرك في بناء حكومة ديمقراطية عير عنصرية في جنوب افريقيا .

تم وضع دستور جنوب افريقيا الانتقالي عام 1993 ، وحدد الدستور خريطة طريق لتشكيل هيئة تأسيسية منتخبة ديمقراطية لتضع الدستور الدائم ، وبدا العمل بالدستور الانتقالي يوم 24 افريل 1993 الذي اصل لمبدأ المصالحة الوطنية في جنوب افريقيا ، بعدها اجريت انتخابات عام 1994 حيث صوت في المرة الاولى الملايين من الافارقة في دولة جنوب افريقيا لتشكيل الحكومة حيث اشرف على الانتخابات 11 الف مراقب محلي ، و 20 الف مراقب اجنبي وكان لكل مواطن حق التصويت بصوتين احدهما للمجلس الوطني والأخر للهيئة التشريعية المحلية ، واستمرت الانتخابات ثلاثة ايام وكانت نسبة التصويت قرابة 86 بالمائة ،اذ تمكن حزب المؤتمر الوطني من الحصول على 62 بالمائة من الاصوات ، فيما حصل الحزب الوطني للبيض عل 20 % من الاصوات وحزب انكا ثعلى 10 % من الاصوات ، حيث دلت هذه النتائج على مفهوم تقاسم السلطة بدلا من الاستبعاد وعدم المشاركة .

وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول انه وبإجراء انتخابات 1994 وتنصيب الحكومة الانتقالية بزعامة حزب المؤتمر الوطني الافريقي اكتمل ت اليات التحول لتبدأ مرحلة جديدة هي محاولة تدعيم عملية التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية ، وفي هذا السبيل يمكن القول ان حزب المؤتمر الوطني الذي تصدى لقيادة هذه المرحلة قد استعمل عدة اساليب لتحقيق هذا الهدف ، كان من بينها تشكيل هيئة الحقيقة والمصالحة بعدها مطلب اساسي لدفع العملية الديمقراطية والمصالحة الوطنية ، و ارقى انموذج للدمج والتوثيق بين شرائح المجتمع التي نقلت دولة جنوب افريقيا من حالة العنف الممزوج بالكراهية و العنصرية الى حالة التعايش السلمي [1]، كما تم صياغة الدستور النهائي والدائم للبلاد والمصادقه عليه عام 1996 والعمل به والذي تضمن قضايا عديدة تتعلق بالمساواة حيث جاء في فصله الاول : ان جمهورية جنوب افريقيا دولة ديمقراطية ذات سيادة تقوم على القيم التالية :

- ✓ الكرامة الانسانية وتحقيق المساواة والنهوض بحقوق الانسان ودعم حرياته .
- ✓ عدم التفرقة بين المواطنين على اساس العرق او الجنس .
- ✓ الاقتراع العام للبالغين ، والسجل العام الوطني للناخبين ،والانتخابات الدورية ،ونظام الحكم الديمقراطي القائم على تعدد الاحزاب لضمان المساءلة والشفافية والعلانية .

[1] خميس دهام وامنة فاخر ، **مرجع سابق** ،ص 116

كما اكد على ان لكل شخص حق التجمع والإضراب والتظاهر بطريقة سلمية ودون حمل السلاح .اما فيما يخص الحقوق السياسية فأكد الدستور على انه لكل مواطن الحق في ان يختار وبكل حرية توجهاته السياسية ، بما في ذلك الحق في تشكيل حزب سياسي ، والمشاركة في انشطة حزب سياسي او الحاق اعضائه به والدعاية لحزب سياسي ، وأيضا حق المواطن في انتخابات حرة ونزيهة واعتيادية، وان لكل مواطن بالغ الحق في التصويت في الانتخابات لأية هيئة تشريعية وان يرشح نفسه لتولي منصب عام وتولي ذلك المنصب في حالة انتخابه بغض النظر عن العرق او اللون او الجنس .[1]

ويعد هذا الدستور اهم القوانين واهم المكاسب التي جاءت بها المصالحة الوطنية في جنوب افريقيا فمن خلاله سعى الجنوب افريقيين اصلاح انقسامات الماضي ، وإنشاء مجتمع يعتمد على القيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الانسان الاساسية وبناء ديمقراطية موحدة في جنوب افريقيا ، وبناء مجتمع تعتمد فيه الحكومة على ارادة الشعب وتجدر الاشارة إلى ان هذا الدستور (دستور 1996) قد تم تعديله 16 مرة منذ تأسيسه .

وبعد انتهاء مدة رئاسة منديلا بدأت جنوب افريقيا تستعد للانتخابات العامة الثانية ، وقد ظهرت قوى وأحزاب سياسية جديدة على الساحة بعد عام 1994 ، وحدد موعدها في الثاني من حزيران 1999 والتي كشفت عن عهد جديد مختلف عن العهد الاول ، حيث سجلت هذه الانتخابات مشاركة كبيرة من قبل المسجلين تفوق التجربة الديمقراطية الاولى ،وشهد العالم من نزاهة الانتخابات البرلمانية الديمقراطية الثانية والتي وصفت بأنها انتخابات استثنائية لعدم وقوع اعمال عنف فيها ، ويرى بعض المحللين ان هذا التطور السياسي الكبير ما كان ليحدث إلا لان شعب جنوب افريقيا قد اختار الطريق القانوني الصحيح الذي كان نتيجة ثورتهم ولا سيما ان الامور التي كان يستحيل تصورها في المشهد السياسي قبل سنوات قليلة اصبحت اليوم حقيقة مما جعل جنوب افريقيا تفتخر بمواطنيها ، وشهدت جنوب افريقيا رابع انتخابات ديمقراطية منذ انتهاء نظام التمييز العنصري وقد فاز حزب المؤتمر الوطني الافريقي في هذه الانتخابات وضمن بقائه في السلطة ،وتم ايصال زعيمه جاكوب زوما للرئاسة ليصبح رابع رئيس اسود منذ انتهاء حكم البيض منذ 1994 [2] ، والذي اقيل في فيفري 2018 ليفسح المجال امام نائب الرئيس سريريل راما فوسا الزعيم الجديد

[1] دستور جنوب افريقيا الصادر عام 1996 شاملا تعديلاته بداية عام 2012 ، ص ص 12–17

[2] ناضم نواف الشمري واسراء احمد جياد ، "النظم الانتخابية : دراسة التحول من النظام العنصري الى النظام الديمقراطي في جمهورية جنوب افريقيا 1994–2009" ، "مجلة السياسة الدولية"،ع23 (2013)ص ص 10–13

للحزب الحاكم وأصدر الحزب بيان قال فيه ان اقالت زوما منحت الثقة لشعب جنوب افريقيا [1]، ونستنتج بان العمليات الانتخابية والتطورات السياسية قد انتجت تحول جنوب افريقيا من بلد كان يعاني الاضطهاد والظلم والاحتلال الى بلد يعيش التعددية السياسية والديمقراطية الحقيقة [2] ،كما طالت جهود التحول والتغيير المؤسسات الامنية في دولة جنوب افريقيا من اجل تحويلها من مؤسسات للدفاع عن حقبة الفصل العنصري الى مؤسسات وطنية جامعة وممثلة لكافة اطياف المجتمع عبر التركيز على دمج قوات النظام العنصري وحلفائه من ناحية ، وقوات الجماعات المناوئة له من ناحية اخرى في اطار قوة وطنية ،واعمال قواعد الشفافية في المؤسسة الامنية والعسكرية وخضوعه ما لمسائلة السلطة المدنية اتساقا مع قواعد الدستور والقانون الدولي [3]، ورغم نجاح عملية التحول الديمقراطي في دولة جنوب افريقيا وانتقال التجربة الديمقراطية فيها من مرحلة التحول الى مرحلة الترسيخ والتدعيم منذ عام 1999 .فان الواقع يشير الى ان مستقبل تلك التجربة سوف يرتبط بقدرة النظام الحاكم على مواجهة مجموعة من التحديات من بين هاته التحديات :

1 - قضية الفساد : حيث تشير البيانات واستطلاعات الرأي الى تزايد شعور الجماعات على اختلافاتها في جنوب افريقيا بانتشار الفساد في ظل التحول السياسي الجديد ، وتشير احدى الدراسات الى انه في عام 1998 اعرب 25 بالمائة من المبحوثين عن اعتقادهم ان الحكومة الجديدة اكثر فسادا من سابقتها العنصرية ، وأكثر من 56 بالمائة من المبحوثين اعربوا عن اهتمام المسؤولين الحكوميين بمصالحهم الشخصية ، وأعرب 50 بالمائة في دراسة اخرى عم اعتقادهم ان معظم المسؤولين الحكوميين فاسدين وعلى الرغم من ان بعض مظاهر الفساد الحالية في جنوب افريقيا تعتبر امتداد لمظاهر مماثلة في ظل النظام العنصري إلا ان الدراسات تشير الى تزايد انماط اخرى للفساد طالت قيادات ومراكز عليا في الدولة اشهرها تورط "جاكوب زوما" في قضية فساد وتلقي قضية الفساد بظلالها على مستقبل النظام السياسي من زاويتين اساسيتين ، اولهما ما تؤدي اليه من هدر للقدرات وإضاعة للمصالح العامة لحساب مصالح شخصية ، وثانيهما اثر الفساد على شرعية النظام الحاكم والمسؤولين .

2 - ارتفاع معدلات العنف والجريمة : يمكن اعتبارها احد الاثار الجانبية لعملية التحول الديمقراطي او احد ملامح الامراض الاجتماعية والتفاوتات الاقتصادية في مجتمع جنوب افريقيا ، إلا ان ارتفاع معدلات

---

[1] زوما يستقيل من رئاسة جنوب افريقيا واعتقال مقربين منه في(2018/04/21)
www.bbc.com/arabic/world-43067319

[2] ناظم نواف الشمري واسراء احمد جياد ، **مرجع نفسه** ، ص 16

[3] عبد الله المصري ، "جنوب افريقيا : عندما روض التحول الديمقراطي وحش المؤسسة العسكرية" في:2018/04/21
httpsM//www.idazac.com/south-africa-when-the-dimocratisation-befor-military-monster/.

العنف تمثل بذاتها تحديا للتجربة الديمقراطية من خلال انعكاساتها على قدرات النظام السياسي وإمكاناته لفعل تأثير هذا العنف على ابعاد اخرى سياسية واقتصادية واجتماعية [1]، حيث شهدت دولة جنوب افريقيا خلال السنوات الماضية عددا من الاضطرابات الداخلية سواء على المستوى السياسي او الامني حيث تزايدت اعداد التظاهرات والإضرابات من جانب فئات عديدة من المجتمع بدءا من عمال المناجم الى طلبة الجامعات في ظل تراجع الاقتصاد الوطني وارتفاع نسبة البطالة علاوة على فشل الحكومة للتصدي لهذا التراجع فضلا عن المعضلة الامنية التي تواجه البلاد في ظل الارتفاع المتزايد في عدد الجرائم الامر الذي يبين المعضلة التي تواجهها الحكومة والمأزق الذي يعانيه حزب المؤتمر الوطني وسط دعوات من المعارضة لتغيير المشهد السياسي لجنوب افريقيا خلال الفترة القادمة[2] .

المطلب الثاني : النتائج السوسيواقتصادية للمصالحة الوطنية في جنوب افريقيا

في مارس 2010 اصدر الامين العام للأمم المتحدة وثيقته المعونة ب " مذكرة ارشادية في شان نهج الامم المتحدة للعدالة الانتقالية ، ودعت المذكرة في مبدئها التاسع الامم المتحدة الى السعي لضمان ان تأخذ عملية العدالة الانتقالية والياتها في الاعتبار الاسباب الجذرية للنزاعات والحكم القمعي ، وان تتصدى لانتهاكات جميع الحقوق بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، وتشدد المذكرة على ضرورة تبني هذا النهج لكي يسود السلام .

وترى مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان ان الاخفاق في اعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك انتهاك هذه الحقوق يمكن ان يكون- وعادة ما يكون – جزءا من الاسباب الجذرية للنزاع وهذا ما لمسناه في سياسة التمييز العنصري الذي كان نظاما قانونيا واجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا يسمح بالتمييز ضد السود في جنوب افريقيا ، وبحلول الوقت الذي تولى فيه نيلسون مانديلا الحكم في 1994 ورث الاقتصاد الاكثر نموا في افريقيا ولكنه ورث مشاكل اجتماعية واقتصادية اخرى بما في ذلك فقر متقع يعيش فيه 50% من السكان وتفاوتات حادة في توزيع الدخل والممتلكات والفرص ومستويات مرتفعة من الجريمة والعنف وهو ما يؤثر في مجموعه على السكان السود خاصة .

وكان انهاء الفصل العنصري يتطلب اجراء اصلاحات هيكلية في مختلف المجالات ، وكان لابد من الالتزام بالمساواة وعدم التمييز حيث بدا الاصلاح على المستوى الدستوري بإقرار البرلمان للدستور المؤقت والذي

[1] محمد عاشور مهدي ،**الديمقراطية في افريقيا تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب افريقيا** ، ص18-19

[2] المركز المصري للبحوث والدراسات الامنية " وسط دعوات المعارضة لتغيير المشهد السياسي جنوب افريقيا الواقع والتحديات" في: (2018/21/04) **markazamny.org/news/129299/17-7-2017/.**

تضمن فصلا عن الحقوق الاساسية والتي شملت الحق في المساواة وعدم التمييز والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، في عام 1996 اصدرت الجمعية الدستورية دستور جنوب افريقيا الجديد وكان اهم ما بهذا الدستور الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كحقوق اساسية ، وتضمن الدستور الحق في المساواة وعدم التمييز في الرعاية الصحية وفي البيئة الصحية وفي الغذاء والمياه والسكن اللائق والضمان الاجتماعي وكذلك الحق في اللغة والثقافة التي يختارها الفرد [1]، حيث جاء في الفصل الثاني من الدستور (وثيقة الحقوق)والتي تعد حسب الدستور حجر الزاوية للديمقراطية في جنوب افريقيا ، وترسخ حقوق جميع المواطنين ، وتؤكد على القيم الديمقراطية للكرامة الانسانية والمساواة والحرية كما اكد على وجوب احترام الدولة للحقوق الواردة في ميثاق الحقوق التي من بينها :

- ✓ حق الشخص في التنقل بكل حرية والحق في حصوله على جواز السفر والحق في مغادرة الجمهورية .
- ✓ حق كل شخص في بيئة غير ضارة لصحته
- ✓ حق كل شخص في الرعاية الصحية وتامين اجتماعي .

وعلى صعيد الهوية الثقافية والدينية نصت المادة 13 من الدستور على ان المعتقدات مكفولة للأفراد وكذلك حقهم في ممارسة شعائرهم الدينية داخل المؤسسات الحكومية على ألا تنطوي تلك الممارسات على اي مساس بالمساواة وان تكون متاحة للجميع ،كما اكد الدستور على امكانية انشاء مؤسسات تعليمية على اساس الثقافة المشتركة او اللغة او الدين على الا يصاحب ذلك اي تمييز على اساس العرق [2] . كما تم انشاء عدد من مؤسسات حقوق الانسان مثل لجنة حقوق الانسان في جنوب افريقيا والتي تتمثل مهامها في تعزيز واحترام ثقافة حقوق الانسان وتطويرها ، ومراقبة وتقييم الالتزامات بحقوق الانسان في الجمهورية ، ففي كل عام تطلب هذه اللجنة من اجهزة الدولة المعنية تزويدها بمعلومات عن التدابير التي اتخذتها بهدف تلبية الحقوق الواردة في وثيقة الحقوق المتعلقة بالسكن والرعاية الصحية والغذاء والماء والتامين الاجتماعي والتعليم والبيئة ، اضافة الى مفوضية تعزيز وحماية حقوق الجماعات الثقافية والدينية واللغوية ومفوضية المساواة بين الجنسين[3] .

كما نفذت جنوب افريقيا تدابير اخرى لمكافحة ارث الفصل العنصري بما في ذلك ما يتصل بتوزيع الاراضي ، وفي الواقع وانه بحلول عام 1990 كانت جنوب افريقيا تتسم بانقسام عنصري صارخ (13% من مساحة

[1] منشورات الامم المتحدة :العدالة الانتقالية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،2014 ، ص ص 47-49

[2] محمود عاشور مهدي ، مرجع سابق ، 13

[3] دستور جنوب افريقيا ، مرجع سابق ، ص ص 14-17

الارض يشغلها السود والبقية يشغلها البيض) واقر البرلمان الديمقراطي قانون استرداد حقوق الارض (القانون 22 لعام 1994) الذي شكل برنامجا طموحا للإنصاف والمصالحة وإعادة الاعمار حيث انشا القانون لجنة استرداد حقوق الارض ومحكمة للمطالبات المتعلقة بالاراضي .

كما قدمت لجنة الحقيقة والمصالحة توصيات مختلفة تهدف الى المساعدة على استئصال الفقر والتمييز وأقرت بوجوب القضاء على عمالة الاطفال ، وأوصت اللجنة بان تصدق جنوب افريقيا على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وعمليا فقد بدأت حكومة المؤتمر الوطني الافريقي بتطبيق برنامج الاعمار والتنمية معتمدة في تنفيذه على قروض ذات فوائد قليلة لشراء الاراضي والمنازل وإنشاء مساكن شعبية وإيصال تدريجي للبنية التحتية الى المناطق السكنية [1] ،وعلى الرغم من مساعي النظام في جنوب افريقيا لإصلاح الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المستضعفة في الحقبة العنصرية من خلال العمل على بلورة طبقة من رجال الاعمال السود تكون سندا للنظام الجديد بقيادة المؤتمر الوطني ،فان الواقع ظل مؤشرا على هيمنت الجماعة البيضاء على مقومات القوة الاقتصادية ومؤسساتها ، وقد انعكس ذلك على سياسة النظام على الصعيد الاقتصادي والتي جاءت متجاوبة في خطها العام مع تصورات الجماعة البيضاء للإصلاح الاقتصادي ، والتي بلورها رجال اعمال في تقرير قدموه الى حكومة الوحدة الوطنية في فيفري 1996 وتضمن من بين بنوده :

- ✓ ان تخفض الحكومة نفقاتها الاجتماعية وتخفض الضرائب على الدخل والشركات .
- ✓ تسريح 150 الف عامل خلال 5 سنوات .
- ✓ مواصلة برنامج الخصخصة وبيع ممتلكات الدولة .
- ✓ عدم وضع حد ادنى للأجور وتركه لقوى السوق.
- ✓ اتخاذ موقف حاسم من الاضرابات .

وقد عكس البرنامج الاقتصادي الذي تبنته الحكومة الانتقالية عام 1996 استجابة كبيرة لمطالب رجال الاعمال من خلال التأكيد على استكمال عملية الخصخصة وخفض قيمة الرسوم الجمركية ، وعدم زيادة الاعباء الضريبية وان لم يخلوا ذلك البرنامج من بعض ملامح التوازن لصيغة الحكم حيث تضمن التعهد برفع معدلات التوظيف ورفع الاجور الحقيقية ورفع معدل النمو الاقتصادي ، الذي مثل استجابة غير كافية للقوى السياسية المعبرة عن الجماعة السوداء. وت وكد البيانات الخاصة بالإنفاق الحكومي تلك التوجهات الاستجابة للمطالب الراسمالية ، حيث يلاحظ انه منذ منتصف التسعينيات ركزت النفقات الحكومية في مجال

[1] مها عبد اللطيف ، **مرجع سابق** ، ص 79

البنية الاساسية والتنمية البشرية مع ارتفاع ملحوظ في مجال السياسات الامنية ، حيث ارتفعت نسبة الانفاق على جهاز الشرطة من الناتج القومي من 1.9 % عامي 1995-1996 الى 2.2% عامي 1998-1998 ،وفي المقابل تراجعت النفقات الحكومية على الخدمات الاجتماعية من 3.5 % عامي 1995-1996 الى 2.7 % عامي 1999-2000 كما تراجعت النفقات في حساب الضمان الاجتماعي من 3% عامي 1995-1996 الى 2.8 % عامي 1999-2000 .[1]

ورغم مرور اكثر من ربع قرن على سقوط نظام الفصل العنصري ا لا ان عدم العدالة مازالت حاضرة وبقوة ،يقول عالم الاقتصاد الفرنسي توماس بيكي خلال محاضرة له في جامعة جوهانسبورغ " نحن الان وبعد مرور اكثر من ربع قرن على سقوط نظام الفصل العنصري إلا ان عدم المساواة ليس المؤشر الوحيد الذي لا يزال مرتفعا ، بل انه ارتفع عما كان عليه قبل اكثر من 25 عاما بالإضافة الى ارتفاع مؤشر عدم عدالة توزيع الدخول " .

كما ان الفجوة في توزيع الاجور والثروة تتزايد بين الطبقة المتوسطة والاغنياء خلال العشرة سنوات الاخيرة ف 65 % من الثروات الجنوب الافريقية تتركز في يد 10 % من السكان ،وهناك قطاع كبير من العمالة مازالت غير مؤهلة لسوق العمل ،وهو ما يفسر ذلك التفاوت ، كما لا يزال هناك العديد من المدن والأحياء التي تعاني من سوء الخدمات .

يبدو ان نظام الفصل العنصري قد انتهى الا ان هناك العديد من السكان مازالوا يعانون من الفقر وسوء توزيع الثروة والدخول ، صحيح ان الاغلبية حصلت على حقوقها السياسية والمدنية الا انها مازالت تعاني اقتصاديا واجتماعيا [2].

[1] محمود عاشور مهدي ، مرجع سابق ، 13

[2] يوسف منيع : جنوب افريقيا بعد 25 عاما من العنصرية الى عدم العدالة في -https://idazat.com/25 2018/04/21years-after-the-and-of-apartheid-racism-not-justice/.

خلاصة الفصل الثالث :

عانت جنوب افريقيا من سياسة الفصل العنصري منذ عام 1947 من خلال سيطرت الاوروبيين البيض على مقاليد السلطة وتهميش الافارقة السود مما انعكس على اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ، مما دفع الافارقة الى المقاومة بشتى الوسائل والمطالبة بحقوقهم ، ماادى الى وقوع مجازر رهيبة دفعت اطراف الصراع الى البحث عن حلول ، اضافة الى ضغط الهيئات الدولية ، تحقق ذلك على يد المناضل نيلسون مانديلا بعد وصوله الى سدة الحكم ، وانشأ لجنة الحقيقة والعدالة للتحقيق في الجرائم المرتكبة واظهار الحقيقة ، وتحققت المصالحة بين افراد الشعب وعاد الاستقرار الى دولة جنوب افريقيا.

الخاتمة

من خلال ما سبق نخلص الى :

إن المصالحة الوطنية نتيجة حتمية تمر بها عادة الدول التي تعاني من خلافات جذرية أو صراعات داخلية، من أجل بناء سلام دائم.

وهي تعد من مفردات أي تسوية سياسية، تنشأ على أساسها علاقة قائمة على التسامح والعفو والعدل بين الأطراف السياسية والمجتمعية بهدف طي صفحة الماضي وتحقيق التعايش السلمي، وهي خطوة أساسية وخيار بدون بديل في طريق بناء دولة ديموقراطية تحترم حقوق الإنسان .

إن المصالحة في الجزائر وجنوب افريقيا لم تأتي صدفة، وإنما تبلورت نتيجة عدة أسباب ودوافع، ففي الجزائر كان الدافع للمصالحة الوطنية الأزمة الامنية وبروز ظاهرة الارهاب بعد تعطيل المسار الانتخابي بداية من 1992 وفشل سياسة الكل الأمني، التي تبناها النظام الأمر الذي أدى إلى تبني المصالحة الوطنية بعد مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والمصادقة عليها، والتي مست مجموعة من الابعاد منها ما هو أمني وسياسي واقتصادي وثقافي والتي كان من أبرز نتائجها:

- استتباب الوضع الامني وعودة الاستقرار.
- استرجاع الجزائر لمكانتها الدولية.
- عودة الجزائر للعب دور فعال على الساحة الدولية والاقليمية من خلال احتضانها لعدد من اللقاءات الهامة في الجانب العسكري والاقتصادي.
- بناء دولة القانون القادرة على حفظ السّلم والامن في إطار قيم المجتمع الجزائري.

أمّافي جنوب افريقيا فقد جاءت المصالحة بعد نهاية سياسة التمييز العنصري التي تبناها النظام الحاكم منذ سنة 1948، والذي حرم خلاله السكان السود من جميع الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية، وبعد مجيء نيلسون مانديلا إلى سدة الحكم في جنوب افريقيا والذي تبنى فكرة المصالحة الوطنية واشرف على تشكيل لجنة المصالحة والحقيقة التي ساعدت في الابتعاد عن الماضي والتركيز على الحاضر والمستقبل، وكان للمصالحة الوطنية في جنوب افريقيا نتائج عدة من أبرزها:

- انتقال جنوب افريقيا من حكم الأقلية البيضاء إلى الديموقراطية المتعددة.
- اعادة بناء الوحدة الوطنية على قاعدة المساواة بين السود والبيض.
- طي صفحة الانتقامات التي كان يخشى أن يقوم بها السود الذين عانوا طويلا من ظلم البيض.

وقد عرفت المصالحة الوطنية سواءً في الجزائر أو جنوب افريقيا ردود افعال منها ما هو على المستوى المحلي وآخر دولي وخاصة في ما يتعلق بقرارات العفو.

وعلى كل حال فإن المصالحة الوطنية تبقى من الخيارات الاستراتيجية التي تسعى جل الدول التي تعرف اضطرابات في أوضاعها المختلفة إلى تبتيها وتحقيقها، وذلك تجسيدا لثقافة السلم، وهي تقتضي إرادة حقيقية صادقة لفك جميع العقد ومسح جميع الآثار، وهذا ما رأيناه من خلال تجربتي الجزائر وجنوب افريقيا من خلال إرادة كل من عبد العزيز بوتفليقة، ونيلسون مانديلا وكذا من خلال إرادة شعبي البلدين، والجزائر وجنوب افريقيا كلتاهما عرفتا فترة زمنية عصيبة من اللاأمن واللاإستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكنهما خرجتا منها بنجاح، وذلك بفضل إقرار سياسة المصالحة الوطنية واعادة الثقة المفقودة في مؤسّسات الدولة، ولعل من اهم ما تستدعيه عملية المصالحة الوطنية؛ هو مصارحة تامة قبل مصالحة عامة، انطلاقا من الاعتقاد الجازم بأن الاعتراف بالأخطاء والاقرار بالحقيقة هو بداية الحل، ويزيد من مصداقية المشرفين على مشروع المصالحة التي أصبح يقتدى بها من قبل دول عدة داخل القارة الافريقية وحتى خارجها.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر :

1 -سام بسون انطوني : مانديلا السيرة الموثقة ، تر : هالة النابلسي وغادة الشهابي ، مكتبة العابيكان ، المملكة العربية السعودية ،2011

2 -القاموس الفقهي لغة واصطلاحا ، ابو جيب سعدي (دمشق ، دار الفكر ، ط 2 ، 1998)

3 -معجم الرائد ، مسعود جبران (لبنان : دار العلم للملايين ، ط7 ، 1992)

4 -الموسوعة الفقهية : وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية ، (الكويت : دار الصفوة ، 1992)

5 -نيلسون مانديلا : رحلتي الطويلة من اجل الحرية ، تر : عاشور الشامس ، جنوب اف ريقيا ،جمعية نشر اللغة العربية ، 1998

الكتب :

1 -ابو العينين محمود ، ادارة وحل النزاعات في افريقيا ، القاهرة ، دار الجامعية للنشر والتوزيع ، 2008.

2 -ابو زكريا يحي: الحركة الاسلامية المسلحة في الجزائر 1978-1993 ، بيروت لبنان ، مؤسسة العارف للمطبوعات ، 1993.

3 -كانط ايمانويل: مشروع السلام الدائم، تر: عثمان امين، القاهرة، مكتبة الانجلومصرية، 1967.

4 -بيلس جون و سميث ستيف ، عولمة السياسة العالمية ، تر : مركز الخليج للابحاث ، 2004.

5 -الموعد حمد سعيد ، الابرتايد الصهيوني"دراسة"من منشورات اتحاد الكتاب العرب،دمشق، 2001.

6 -الداودي رياض:تاريخ العلاقات الدولية : مفوضات السلام، معاهدة فرساي، ط 5 ، منشورات جامعة دمشق ، 1998.

7 -دهام خميس وداخل امنة: العدالة الانتقالية:دراسة مقارنة مابين دولة جنوب افريقيا والعراق ، دار الجنان ، عمان ، الاردن ، 2017.

8 -بورتشل سكوت واخرون : نظريات العلاقات الدولية ، تر : محمد صفار ، القاهرة ، المركز القومي للترجمة ، 2014.

9 -عميمور محي الدين : الجزائر ... الحلم الكابوس ، بيروت : دار الفرابي ،2005

10-العياشي احميدة: الحركة الاسلامية في الجزائر (الجذور، الرموز ، المسار)، المغرب ،عيون المقالات ، ط2 ، 1993.

10 – محمد فرج انور ، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة ، السليمانية ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، 2007.

11 – لونيسي رابح : الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين ، الجزائر ، دار المعرفة،1999.

12 – غريفيتش مارتن و اوكلاهان تيري : المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية ، ترجمة ونشر مركز الخليج للابحاث ، الامارات العربية المتحدة ، 2008.

13 – المشاعلي محمد برهام ، الموسوعة السياسية والاقتصادية مصطلحات وشخصيات ، دار الاحمدي للنشر ، القاهرة ،2007.

16–نيلسون مانديلا (القائد، المحامي، السجين)، تر:مختارالسويفي اتحاد المحامين العرب، القاهرة، جمهورية مصر العربية ، (سنة النشر غير موجودة)

14 – وير جيديون : تاريخ جنوب افريقيا ، تر : عبد الله الشيخ ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1986.

الرسائل الجامعية :

1 جاسط سميرة ، **الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الارهاب 1999–2014** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات استراتيجية وامنية ، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية 2014)

2 جركان اكرام ، تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي العلاقات الدولية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية : فرع الديبلوماسية والعلاقات الدولية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، 2010.

3 جشكيط خالد ، دور المقاربة الامنية الانسانية في تحقيق الامن في الساحل الافريقي ، مذكرة مكملة لنيش شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات افريقية ، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2011.

4– بلعيد سمية ، النزاعات الاثنية في افريقيا وتاثيرها على مسار الديمقراطية فيها .جمهورية الكونغوالديمقراطية نموذجا ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2010.

4 -باسط سميرة ، **الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الارهاب 1999-2014** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات استراتيجية وامنية ، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية 2014)

5 -بركان اكرام ، تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي العلاقات الدولية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية : فرع الديبلوماسية والعلاقات الدولية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، 2010.

6 -بشكيط خالد ، دور المقاربة الامنية الانسانية في تحقيق الامن في الساحل الافريقي ، مذكرة مكملة لنيش شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات افريقية ، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2011.

7 -بلعيد سمية ، النزاعات الاثنية في افريقيا وتاثيرها على مسار الديمقراطية فيها .جمهورية الكونغوالديمقراطية نموذجا ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2010.

8 -بوضياف محمد : مستقبل النظام السياسي الجزائري ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والاعلام ، 2008.

9 -حانون نزهة، الاساليب الاقناعية في الصحافة المكتوبة: ميثاق السلم والمصالحة الوطنية نموذجا، دراسة لجريدتي النصر والخبر ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير ، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، 2008.

10 - حموم فريدة : الامن الانساني مدخل في الدراسات الامنية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص علاقات دولية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2014.

11 - زواوي نعيمة ، الصراعات الدينية والاثنية في افريقيا : دراسة حالة نيجيريا ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات افريقية ، الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية ، قسم الدراسات الدولية ، (السنة غير موجودة).

12 - عزوق نعيمة : سياسة الوئام المدني بين المبدا والواقع ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والاعلام ، 2006.

13 - قنوفي وسيلة: حق الانسان في الامن بين مقاربة الامن الانساني ومبادئ القانون الدولي ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق ، 2017.

14 - كربوش احمد ، مكانة سياسة المصالحة الوطنية في حل الازمة في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات مغاربية ، جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم السياسية والاعلام ، 2012.

15 - محمد احمد علي العدوي : الامن الانساني ومنظومة حقوق الانسان ، دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة ، جامعة اسيوط ، قسم العلوم السياسية والادارة العامة .

16 - منصوري عبد النور : المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الامن الانساني . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2010.

17 - ميلود عروس ، معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية 1990-2006 ، مقترب تحليلي تقييمي ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ،كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، 2010.

الوثائق الرسمية والتقارير :

1 -تقرير الامم المتحدة عن جلسة الاستماع البرلمانية لعام 2012.

2 -تقرير الامين العام للامم المتحدة رقم : S2009/304-s/63/881

3 -تقرير الامين العام للامم المتحدة رقم : S1992/A/47/277

4 -تقرير الامين العام للامم المتحدة رقم :S1998/318/A/52/871

5 -تقرير التنمية الانسانية العربية في عام 2009"تحديات امن الانسان في البلاد العربية"

6 -تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول حول مسؤولية الحماية .

7 -دستور جنوب افريقيا الصادر عام 1996

8 -دستور جنوب افريقيا المؤقت 1993 .

9 -المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي ، تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة والطريق قدما ، 5-6 حزيران /يونيو 2011.

10 - منشورات الامم المتحدة : العدالة الانتقالية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، 2014.

المعاهدات :

جون دوغارد : المعاهدة الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها .

المجلات والدوريات :

1 - احمد عبد الوهاب دفع الله ، " التطور التاريخي لسياسة التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا ، 1652-1990" مجلة كلية الاداب ، جامعة الخرطوم ، (العدد والسنة غير موجود)

2 - بحري حمري ، المصالحة الوطنية خيار ام شعار ؟ الشروق اليومي ، ع1275 ،11 جانفي 2005.

3 - بوفليح نبيل ، " دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 "، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية ، ع 12 ، ديسمبر 2012.

4 - تلمساني رشيد : الجزائر في عهد بوتفليقة (الفتنة الاهلية والمصالحة الوطنية) مؤسسة كارنيجي للشرق الاوسط ، ع 7 ، يناير 2008.

5 - خولة محي الدين يوسف : الامن الانساني وابعاده في القانون الدولي العام ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقثانونية ، م28 ، ع2 ، 2012.

6 - خولة محي الدين يوسف : دور الامم المتحدة في بناء السلام ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، م 27 ، ع 3 ، 2011.

7 - زقاع عادل :" عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام "، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، ع11 ،جوان 2014.

8 - شعبان عبد الحسين ، "الصفح والمصالحة وسياسات الذاكرة " ،مجلة يتفكرون ، ع 2 (خريف2013)

9 - عبد اللطيف مها ، المجتمع والتحول السياسي في جنوب افريقيا حتى عام 1999 ، مجلة الدراسات الدولية ،ع31 (2006)

10 – عطية ادريس بن الطيب :" الظاهرة الارهابية في زمن ما بعد الحداثة دراسة تحليلية في الاشكال والاساليب والاجراءات المضادة " ، المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب ، م 21 ، ع63 ،2015 .

11 – عيسى اسماعيل عطية ،" دور المصالحة الوطنية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية"، مجلة دراسات دولية ، ع44 ، 2010

12 – ماجد عادل ، " تحديات تطبيق العدالة الانتقالية في مصر "، مجلة المقراطية ،ع 54،(افريل 2014).

13 – منصر جمال ،" بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاعات : المضامين والنطاقات ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، ع 13 ، (جوان 2015)

14 – نوال مغزيلي :" المصالحة الوطنية : التجربة الجزائرية الرائدة وتساؤلات في مبادرات بلدان الربيع العربي " ، مجلة العلوم السياسية والقانون ، م1 ، ع5، (كانون الاول 2017).

المواقع الالكترونية :

1 -ابراهيم محمد محمود الزيتي : المصالحة السياسية والتنمية في النموذج الافريقي وكيفية تطبيقه على النموذج المصري ، في democraticae.de/?p=1785

2 -الابرتيد ،في:

www.aljazeera.net/encycLepedia/conceptsandterminology/2015/11/30/

3 -الابرتيد(الفصل العنصري)...الاصل والنشاة، في www.nubatimes.com/news-2846html

4 -الاليات السياسية لاسترجاع الامن في الجزائر خلال فترة حكم بوتفليقة ، في

https://www.facebook.com/permalink.php?story-fbid=622998264382488&id=306990725983245

5 -بن شريط عبد الرحمن : المصالحة الوطنية اصبحت نموذجا عالمي ، في :

http://www.alseyassi.dz.com/ara/sejut.php

6 -جومزير ايمان :" بناء السلام في فترات ما بعد الصراع " في
raed30.amuntada.com/t17-topic
7 -تيسير عبد الجبر الالوسي :" المصالحة بين حاضر العراق ومستقبله " ،في
www.somerian.slates.com
8 -خالد حنفي علي : مداخل محفزة لـ " بناء السلام" في مناطق الصراعات ،في
www.siyassa.org.eg/news/11930.aspx
9 -خوري لوانا : هكذا حكم الفصل العنصري جنوب افريقيا خمسين عاما ، في
elaph.com/web/news/2013/12/854634.html
10 - ديفد وايتهاوس ، جنوب افريقيا : مسيرة النضال الطويلة ، في
https://ma-aLamaL.com/2016/06/16
11 - رانية حسين عبد الرحمن: خلفيات الحروب الاهلية في افريقيا ، في
www.islamport.com
12 - زقاع عادل :"تدخل الطرف الثالث في النزاعات الاثنية فحص وافتراضات واسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني المؤسساتي والبنائي"، في
www.geocities.com/adelzegagh/
13 - زيادة رضوان، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في العالم العربي،في:
elgazwi.blogspot.com/2012/06/blog-post-7975.html
14 - زوما يستقيل من رئاسة جنوب افريقيا واعتقال المقربين منه ، في
www.bbc.com/arabic/world-43067319
15 - ستيفن وولت ، عالم واحد نظريات متعددة ، ترجمة عادل زقاع وزيدان زياني ، في
http://www. geocities.com/adelzegagh/ir.html/
16 - سعود صالح : جسدت فكرة الوطن قبل الجميع ، في
http://www.alseyassi.dz.com/ara/sejut.php
17 - السموني خالد الشرقاوي : العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية تجربة المغرب ، في
m.nespress.com/orbites/243931.html
18 - شريخان عدنان : المصالحة في جنوب افريقيا : مهارات التفاوض وبناء الثقة ، اعادة صياغة امة ، في www.ahewar.org/debat/shaw.art.asp?aid=145184

19 - عبد الغني ابو العزم ، معجم الغني ، في www.almaarif.com

20 - عبد المجيد احمد بيوك :" اهم مقومات المصالحة الوطنية " في www.alarabia.com

21 - العزباوي يسرى ، جنوب افريقيا حتمية العدالة التصالحية ، في
www.ahram.org.eg/newsprint/352575.sapx

22 - غانم دالية : الجزائر على حافة الهاوية : ماذا حققت الاعوام 17 من حكم بوتفليقة ، في
carnegie-mec.org/2016/04/28/ar-pub63483

23 - ماجد عادل : اصول المصالحة الوطنية ، في
www.alahram.org.eg/news/897/4/224031

24 - محمد عز العرب محمد :" العدالة الانتقالية : اليات تحقيق المصالحة الوطنية بعد الثورات العربية
"في /http://www.ressmideast.org

25 - محمديوسف : العدالة تسبق المصالحة ... جنوب افريقيا نموذجا ، في
https://ar.haberLER.com/arabic-news-996943

26 - المركز المصري للبحوث والدراسات الامنية : وسط دعوات المعارضة لتغيير المشهد السياسي
..جنوب افريقيا الواقع والتحديات ، في markazamny.org/news/129299/17-
07-2017/

27 - المصطفى صويلح : " المصالحة اي مفهوم لاية اغراض ؟ وبواسطة اية اليات؟" في
https://www.achr.eu/art70.htm

28 - معجم مصطلحات فقهية ، في www.almaarif.com

29 - المعهد المصري للدراسات : بناء السلام في نظم ما بعد الثورات الشعبية في
https://episs.eg.org

30 - منيع يوسف ، جنوب افريقيا بعد25 عام من العنصرية الى عدم العدالة ، في
https://idazat.com/25-years-ater-the-end-of-apartheid-racism.not-justice/

31 - مهري عبد الحميد : يجب ان يستمر البحث عن طريق المصالحة الوطنية ،في :
http://www.algeria-voice.org/erai214/houpteil-errai310.htm

32 - نصري سميرة : الامن الانساني ، في
samira.nasri.blogspot.com/2008/09/blog-post.23.html

المراجع باللغة الاجنبية :

LES MAGAZINES:

1- Hadef mohammed,L'algerie menacée par qui et par quoi? Algérie mediaplus.1995
2- Johan galtung "violence,peace and peace researsh",jornal of peace researsh,VoL6 No.3 .1996

LES RAPORTS:

3- Human devlepment raport ,1994
4- Internayional crusis group ,la crise algeriene n'est fini ,raport africane N=°24 .bruxeles.20 octobre 2000